د. علي عباس مراد

ديمقراطية عصر العولمة



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

دار العرب للنشر والتوزيع
AL-ARAB PUBLISHING

ديمقراطية
عصر العولمة

ديمقراطية
عصر العولمة

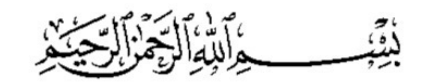
د. علي عباس مراد

أستاذ العلوم السياسية - كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

أستاذ العلوم السياسية المشارك - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازي







طبعة دار العرب الأولى: 1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-02-2449-0



عمان، تلاع العلي، شارع رافع عثمان
بناية نصار أبو ركبة
هاتف: 790343552 - 65548621 (2-961+)

توزيع



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت – هاتف (+9611) 785107
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف (+9611) 786233

الاهداء

إلى الأب الفاضل والمعلم الجليل

الأستاذ الدكتور عبد الرضا حسين الطعان

تقديراً لأدبكم الجم وخلقكم الرفيع

وإقراراً بعلمكم الغزير الذي لم تبخلوا به يوماً على أحد

المقدمة

ارتبط تحقيق الآمال والأحلام في أذهان الناس ولأزمان طويلة خلت بالحصول على وسائل مفارقة خرافية أو سحرية أو إلهية، وأوشك ذلك على التغير عندما استبدل بعضهم تلك الوسائل في حدود القرن الرابع قبل الميلاد بالسعي لصنع أو المشاركة في صنع حاضر حياتهم ومستقبلها وتحقيق آمالهم وأحلامهم بالأخذ بنظام يضع مقاليد السلطة وأدوات الحكم في أيديهم ويخضعها لإرادتهم أطلقوا عليه النظام الديمقراطي. ولكن مسارات الحياة وتحولاتها باعدت بين الناس وفرص تحقيقهم لهذا النظام وأرجعتهم مرة أخرى ولأزمان طويلة إلى عوالمهم الغيبية القديمة حتى جاء اليوم الذي وفرت لهم فيه ظروف العصر الحديث هذه الفرص من جديد، لكنهم لم يتفقوا على طبيعة هذا النظام وخصائصه فشرقوا وغربوا بحثا عن أفضل أشكاله وتطبيقاته. وعندما أوشك القرن العشرين على الانتهاء لم يكن قد بقي من أشكال الأنظمة الديمقراطية وتطبيقاتها إلا نظامان ديمقراطيان أساسيان أحدهما رأسمالي ليبرالي والآخر اشتراكي شمولي وإلى جانبهما أنظمة ديمقراطية أخرى لا تمتلك شروط الانتشار العام والقبول الواسع التي حققها هذان النظامان أو أنها لا تمتلك هوية حقيقية مستقلة تميزها عنهما فعليا ولا تعدو أن تكون خليطا غير متجانس من بعض خصائصهما.

وعندما اهتز العالم في العقد الأخير من القرن العشرين لهزيمة النظام الاشتراكي وديمقراطيته الشمولية وانتصار النظام الرأسمالي وديمقراطيته الليبرالية، شاع في أوساط المنتصرين استنتاج متسرع يفيد بأن انتصارهم هذا هو آخر مراحل التاريخ الإنساني وأقصى ما يمكن للإنسانية تحقيقه والوصول إليه الأمر الذي وجدوا ما يؤكده ويبرهن عليه في قدرة النظام الديمقراطي الرأسمالي على أثبات أنه الوحيد القادر على تحقيق آمال الناس وأحلامهم وتلبية احتياجاتهم وضمان مصالحهم بما يلزمهم بتبنيه ويفرض عليهم الأخذ به والتخلي عن كل ما سواه، ووقوع حدثين كبيرين آخرين هما العولمة والرواج الكبير والواسع للأفكار والسياسات الليبرالية الجديدة مما أعاد للرأسمالية وديمقراطيتها الليبرالية قوتهما وحيويتهما وأوحى بصحة وصواب منهجهما. إلا أن جملة هذه الأحداث ونتائجها كشفت أيضا عن حقيقة أن الرأسمالية نظام للسوق قوامه الربح بل وأقصى الربح على حساب كل وازع ومعيار ديني أو دنيوي بعد أن تخفى هذا النظام لبضعة عقود تحت مزاعم قدرته على التوفيق بين مصالح المجتمع ومصالح رؤوس الأموال في ظل دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية. كما كشفت هذه الأحداث عن العداء المستحكم بين الرأسمالية والديمقراطية وزيف مزاعم الاقتران الطبيعي والحتمي بينهما لأن الأولى هي حرية رؤوس الأموال في حماية مصالحها باستنزاف أكبر ربح ممكن من زبائنها ولو على حساب كرامتهم وحياتهم، والثانية هي حرية هؤلاء الزبائن بصفتهم مواطنين في اتخاذ أو المشاركة في اتخاذ القرارات التي تحمي حياتهم وتصون كرامتهم ولو على حساب أصحاب رؤوس الأموال ومصالحهم وأرباحهم مما خلق ويخلق أسبابا دائمة وكافية لتقاطع هاتين الحريتين وتصارعهما.

وإذ طغت شعارات الدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية والسعي لتطبيق الديمقراطية في العالم على الصورة الراهنة للعولمة والسياسات الليبرالية الجديدة ذات الخصائص والملامح الأمريكية مثلما طغت

من قبل شعارات نشر المدنية والحضارة وتعليم الشعوب الهمجية المتخلفة وترقيتها على الصورة السابقة للعولمة والسياسات الليبرالية القديمة ذات الخصائص والملامح البريطانية والفرنسية. فقد أدى ذلك إلى ظهور دواع مستجدة لولادة طموح ومسعى إنسانيين جديدين ليس فقط لتطبيق الديمقراطية بل ولتصحيح ما هو مطبق من نماذجها الرأسمالية الليبرالية لجعلها أكثر صدقا في التعبير عن الإرادة المجتمعية وأشد فاعلية في إشراك هذه الإرادة في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتها ومصالحها وأعلى قدرة على الوصول إلى نوع من التوافق أو التوفيق بين الحريات المتعارضة للديمقراطية والرأسمالية بعد أن اكتسبت هذه الأخيرة طابع النظام الاقتصادي السائد والغالب في كل المجتمعات المعاصرة. وهذه الدراسة محاولة أولية للبحث في مسارات تلك الأحداث والكشف عن الدواعي المستجدة لتطبيق الديمقراطية وتصحيح وتفعيل ما هو مطبق منها في عصر العولمة ذات الملامح والخصائص الأمريكية.

المبحث الأول
العولمة

أنتج الإنسان وتداول خلال الربع الأخير من القرن العشرين الكثير من المفاهيم الجديدة مثل القرية الكوكبية وعالمية الاتصالات وكونية السوق والشرعية الدولية وموت الأيديولوجيا ونهاية التاريخ. وإذا كان بعض تلك المفاهيم قد اضمحل أو غاب، فقد حظي بعضها الآخر بالانتشار في شتى الأوساط والبيئات وبات حاضراً في كل أنواع الخطابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والأدبية والفنية والتقنية والعلمية. ولم تكن ثمة يوماً من مشكلة في إنتاج المفاهيم وانتشارها أو في اضمحلالها وغيابها لا في هذا العصر ولا في أي عصر سبقه، لكن المشكلة كانت دوماً في الاختلاف بشأن معاني المفاهيم ودلالاتها ومقاصدها. فالمفاهيم كتعبيرات لغوية اصطلاحية عن الوقائع والأفكار لا تولد من فراغ ولا تولد في فراغ، ومن ثم فإن لها حقولها الدلالية والغائية الخاصة والمستقلة عند منتجيها ومستخدميها، وهي حقول تتقارب في مواضع وتتباعد في مواضع أخرى ليبقى لكل مفهوم منها في النهاية دلالاته وغاياته المنفردة والمميزة سواء عند إنتاجه أو تداوله. ومن بين مجموعة المفاهيم الجديدة التي حظيت بالانتشار والتداول مصطلح GLOBALIZATION الذي يترجم أحياناً إلى الكونية وغالباً إلى العولمة، والأخير مفهوم ينفرد بسمات يتميز بها ويتقدم على ما سواه من المفاهيم المعاصرة، وهذه السمات هي:

- اتساع دائرة تداوله وانتشاره بشكل مفرط ليصبح أكثر المفاهيم استخداماً وشهرة ويغدو الصفة المميزة للقرن الحادي والعشرين مثلما كان وسيكون لكل قرن أو عصر صفته المميزة له واللصيقة به.

- امتداد حدوده الدلالية والغائية ناهيك عن حدوده الجغرافية لتحتوي كل مظاهر الحياة المعاصرة ونشاطاتها وتغطي عامة تطبيقاتها العملية ومفاهيمها النظرية على تعددها وتنوعها.

- استبطان حقوله الدلالية ومقاصده الغائية لجملة دلالات ومقاصد المكونات الأخرى في منظومة المفاهيم المعاصرة وارتباطه بمكونات تلك المنظومة ارتباط الكل بالجزء أو الأصل بالفرع لتثبت بثباته وتتغير بتغيره.

وإذ وسعت هذه السمات حدود العولمة واقعاً ومفهوماً وعمقت تأثيراتها، فإنها جعلت منها إطاراً عاماً لكل عناصر الحياة المعاصرة وأنشطتها وأفكارها ومرجعاً تأسيسياً لها يمدها بمقومات الوجود وشروط الاستمرار والفاعلية. ومن ثم فقد غدت أية محاولة لتحديد معاني وغايات المفاهيم المعبرة عن طبيعة هذه الحياة وخصائصها مرهونة أولاً وأساساً بالتحديد والتعيين المسبقين لمعاني العولمة وغاياتها باعتبارها إطاراً لتلك المفاهيم ومرجعاً لها لتكون البداية دائماً من العولمة وبها ومعها. لذلك فإن من ألزم لزوميات هذه

الدراسة أن تحدد ومنذ البداية مفهومها للعولمة ورؤيتها لمعانيها وغاياتها لما تقدم من الأسباب من جهة، ولأنها من جهة ثانية ستعالج موضوع العلاقة بين العولمة والديمقراطية من منظور العولمة ومتغيراتها ودواعيها الضاغطة على كل مكونات الحياة المعاصرة والمؤثرة في جميع مفاصلها بشكل يضيف إلى كل ضرورات الديمقراطية ودواعيها السابقة ضرورة وداعي استخدامها للتعاطي والتفاعل بها ومن خلالها مع العولمة على المستويين الاجتماعي الأهلي – المدني والسياسي الحكومي – السلطوي.

لقد قيل إن العولمة "مفهوم مجرد مركب يعني الكثير ويختلف معناه لدى الكثيرين"[1]، وذلك صحيح ولكنه لا يعني بالضرورة افتقار هذا المفهوم إلى المعنى كلياً. فالعولمة على المستوى اللغوي مصدر صناعي من (عالَم أو كون) ويعني في حال استخدامه غلبة الطابع العالمي أو الكوني على الظواهر والنشاطات الفكرية والعملية بما يسمح بوصفها بأنها ظواهر ونشاطات عالمية أو كونية، ومثل العولمة في ذلك مثل المصادر الصناعية الأخرى مثل المكننة والعسكرة والمأسسة التي تعني اكتساب ظواهر ونشاطات معينة طابعاً ميكانيكياً أو عسكرياً أو مؤسسياً. وحيث إن أية ظاهرة أو نشاط جزء من مجموعة من الظواهر أو الأنشطة المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة التي تكوّن بمجموعها ومجموع علاقاتها وتفاعلاتها بناءً أو نظاماً كلياً مميز الطبيعة والمكونات والخصائص والوظائف والأهداف. فإن عولمة مجموعة من الظواهر أو الأنشطة التي تتسم بطابع محدد ومميز، تعني ضمنياً عولمة النظام الكلي الذي يجمعها ويوحدها ويربط بينها وجملة مكوناته وخصائصه ووظائفه وأهدافه المتكاملة والمتداخلة والمتفاعلة ليمتد هذا النظام وينتشر عالمياً. وباشتراط غلبة الطابع العالمي على أي نظام ليستحق بذلك وصف النظام العالمي، فستكون العالمية شرطاً لازماً وضرورة حيوية لخروج هذا النظام وكل نظام آخر غيره من المحلية ومحدوديتها إلى العالمية واتساعها طالما أن استهداف أي نظام للعالمية وبحثه عنها وسعيه إليها يتطلب منه ويفرض عليه مد حدوده وتوسيعها لتشمل في إطارها وتستوعب كل ما يمكن لهذا النظام الوصول إليه من مكونات العالم وأنشطته ليخضعها لسلطته وتأثيره ويعيد تشكيلها تبعاً لطبيعته وحاجته بما يجعلها متوافقة مع عناصره وخصائصه ومتطابقة مع وظائفه وأهدافه ليتوحد النظام بذلك مع العالم وفيه توحداً ذاتياً وموضوعياً سلمياً أو قسرياً. ولأن عالمية أي نظام تفرض وتستلزم الانتشار العالمي لظواهر هذا النظام ونشاطاته، فقد كان من المحتم أن يحدث ترادف ولو جزئي بين دلالات مفاهيم العالمية والعولمة والنظام العالمي وأن يصبح معنى كل منها ودلالاته، ولو نسبياً، اختزالاً لمعنى المفاهيم الأخرى ودلالاتها. وليس هذا الترادف بالأمر الجديد، فقد ترادفت من قبل دلالات العالمية والعولمة والنظام العالمي وغاياتها في العصور التي ظهرت فيها أديان أو فلسفات ونظريات ذات طبيعة إنسانية عامة وشاملة سعت لنشر دعواتها العقائدية في أوسع مساحة ممكنة من العالم بشرياً وجغرافياً الأمر الذي ترافق أحياناً مع إقامتها لدول ذات انتشار أو امتداد عالمي تقترن فيها عالمية أو عولمة العقيدة بعالمية أو عولمة الدولة. فإن قيل إن انتشار تلك العقائد كان على قاعدة العالمية وليس العولمة استناداً إلى التمييز بين العالمية والعولمة باعتبار أن الأولى تعني الانتشار العالمي القائم على الاعتراف بالآخر والاستعداد لمعايشته والانفتاح عليه والتفاعل معه ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وقبول خصوصيته واحترامها وحمايتها، بينما تعني الثانية الانتشار العالمي القائم على عدم الاعتراف بالآخر والامتناع عن التفاعل معه ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وإنكار خصوصيته واختراقه كلياً لقهره والتحكم به وتطبيعه وتكريس تبعيته للأقوى أو لتدميره والقضاء عليه كلياً[2]. فإن ذلك وإن كان صحيحاً لا يلغي حقيقة أن العولمة "ذات صلة وثيقة بالعالمية والتكثيف المكاني والكونية والتجانس"[3]، فالعولمة والعالمية، مع الإقرار بما بينهما من اختلافات، تشتركان في النهاية في دلالتهما على الانتشار العالمي كخاصية أساسية وشرط أولي ومقوم حيوي لهما جوهره وفحواه دمج ما

أمكن من أجزاء العالم وتوحيدها في عالم واحد له نظام واحد وفكر واحد لتكون العالمية شرطاً للعولمة ومنطلقاً لها على الرغم من عدم تطابقهما بل وتناقضهما وتعارضهما أحياناً. وقد سبق لدلالات وغايات مفاهيم العالمية والعولمة والنظام العالمي أن ترادفت من قبل أيضاً مع دلالات وغايات مفاهيم أخرى مثل "السلام الروماني" ومن بعده "السلام البريطاني" التي كانت تشير إلى الانتشار العالمي للسيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية لهاتين الإمبراطوريتين على أوسع رقعة يمكنهما السيطرة عليها من العالم القديم أو الجديد[4]، ليكون الانتشار العالمي شرطاً وضرورة لنجاح تلك الأديان والأفكار والإمبراطوريات في مساعيها الرامية للعالمية أو العولمة على حد سواء.

أما النظام العالمي الجديد كمصطلح سابق في النشأة والتداول على مصطلح العولمة ومرادف معاصر له في المعنى والدلالة، فيعود تاريخ ظهوره إلى وقت مبكر من القرن العشرين عندما تحدث رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل عقب الحرب العالمية الأولى عن النظام العالمي الجديد الناشئ عن انتصار الحلفاء والهيمنة العالمية للسياسات الأنجلوسكسونية، ثم أعاد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت هذا المصطلح إلى التداول بعد أن استخدمه عام 1941 ليفسر به ويبرر اشتراك بلاده في الحرب العالمية الثانية معتبراً أن انتصار الولايات المتحدة وحلفائها في هذه الحرب سيؤدي إلى قيام نظام عالمي جديد يكون جنة يتحرر فيها الناس من الفقر والجهل والمرض والظلم السياسي والاجتماعي. وفي سبعينات القرن العشرين أعاد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر استخدام المصطلح للإشارة إلى النظام العالمي الناشئ عن تحول العلاقة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة الوفاق[5]. ولم تكن الأوساط الأكاديمية الغربية بعيدة عن فكرة النظام العالمي الجديد، حيث استخدمتها منذ ثلاثينيات القرن العشرين لأسباب وأهداف متنوعة كما فعل الأمريكي روبرت باك في دراسة له بعنوان "الرمزية والتنشئة الاجتماعية" نشرتها مجلة علم الاجتماع الأمريكي في تموز/يوليو 1939 اعتبر فيها أن مضمون التنشئة الاجتماعية التقدمية للعالم يتجسد في إدماج سكان الأرض في اقتصاد عالمي يضع أساساً سياسياً وأخلاقياً جديداً شاملاً للحياة الإنسانية[6]، واستخدمها مفكر أمريكي آخر هو فرنسيس فوكوياما في مقالته الشهيرة (نهاية التاريخ) المنشورة في مجلة (The National Interest) صيف عام 1989 والتي أطلق فيها نظريته عن تحول النظام الرأسمالي الليبرالي الغربي إلى نظام عالمي بحكم انتشاره وتطبيقه في كل المجتمعات الإنسانية. وتستند هذه النظرية إلى اعتقاد صاحبها ومؤيديه بأن القرن العشرين "الذي بدأ بالانتصار النهائي لليبرالية الديمقراطية الغربية، يعود ليدور حول نفسه ليس وصولاً حتى نهاية الأيديولوجيا أو تزاوج الاشتراكية والرأسمالية بل إلى النصر غير المشروط لليبرالية السياسية والاقتصادية"[7]، لذلك فإننا على حد قول هؤلاء "لا نشهد نهاية الحرب الباردة أو أية مرحلة من مراحل تاريخ ما بعد الحرب بل نهاية التاريخ، أي النقطة الأخيرة من نقاط التطور الأيديولوجي للبشرية وتعميم الليبرالية الديمقراطية الغربية كشكل أخير من أشكال إدارة المجتمعات البشرية"[8].

ومن منطلق اعتقاده بحتمية الانتصار الكامل والنهائي للنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي وانتشاره العالمي في كل المجتمعات طوعاً أو كرهاً إن عاجلاً أو آجلاً مضى فوكوياما في استنتاجاته حتى النهاية ليصل إلى "أن الدولة التي ستظهر في نهاية التاريخ هي دولة الليبرالية لأنها تعترف وتحمي قانونياً حقوق الإنسان العامة بالحرية والديمقراطية، ولأنها لا يمكن أن توجد إلا بموافقة أولئك الذين تحكمهم"[9]، وحدد طبيعة هذه الدولة بأنها ديمقراطية ليبرالية سياسياً ورأسمالية تنافسية اقتصادياً[10]، وأطلق عليها تسمية "الدولة العامة المتجانسة"[11] التي اقتبسها من المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي. وإذ اعتبر

فوكوياما أن "الحياة العالمية في ذلك الجزء من العالم الذي وصل إلى نهاية التاريخ مرتكزة على الاقتصاد أكثر من ارتكازها على السياسة والاستراتيجيا"[12]، فقد افترض أن الليبرالية الاقتصادية هناك ستكون مقدمة وشرطاً لليبرالية السياسية[13]، ومن ثم فسيكون الانتشار العالمي للنظم الاقتصادية الليبرالية مقدمة وشرطاً للانتشار العالمي للنظم السياسية الليبرالية أو الانتشار العالمي لنموذج "الدولة العامة المتجانسة". والخلاصة المنطقية لمقدمات هذه النظرية ونتائجها هو الافتراض بأن وصول المجتمعات الأخرى أو إيصالها إلى نهاية تاريخية مماثلة وقيام "الدولة العامة المتجانسة" فيها مشروط بأخذها بالنظام الذي كان أساس الحياة والسياسة والاستراتيجية في مجتمعات نهاية التاريخ وسبب قيام "الدولة العامة المتجانسة" فيها وهو نظام الاقتصاد التنافسي الحر أو نظام اقتصاد السوق وفقاً للمسميات المُلطّفة للنظام الرأسمالي[14].

ويتبنى باحث غربي آخر فكرة الارتباط بين العولمة والانتشار العالمي للنظام الرأسمالي عندما يقول إن "العولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة تقريباً في العالم" لأن "الفكرة الدافعة وراء العولمة هي رأسمالية السوق الحرة"[15]. ويمضي باحث عربي في ذات المسار فيعتبر العولمة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، ولما كانت المرحلة السابقة في هذا التطور هي الإمبريالية التي اعتبرها لينين في وقته (أعلى مراحل الرأسمالية)، فقد اعتبر هذا الباحث أن العولمة في وقتنا هذا "أعلى مراحل الإمبريالية"[16]. ولكن الكاتب الأمريكي توماس فريدمان يرى أن العولمة والإمبريالية ليستا شيئاً واحداً تماماً، فالإمبريالية في رأيه هي احتلالك لشعب آخر مادياً وإجباره على الأخذ بأساليبك، أما العولمة فهي أن تكون قدرتك الثقافية الاقتصادية على درجة من القوة واتساع التأثير لا تحتاج معها لاحتلال شعب آخر للتأثير في حياته[17]، وبذلك فإنه يفارق بين العولمة والإمبريالية بقدر ما يطابق بين العولمة والعالمية ويجعل منهما شيئاً واحداً. ولا بد في هذا الصدد من ملاحظة واقع التقارب والتشابه بين العولمة والعالمية والامبريالية من حيث كونها أنشطة تستهدف أولاً وأساساً تحقيق الانتشار العالمي للأفكار وأنظمة الحياة وأساليبها وهو ما لا يمنع كونها أيضاً أنشطة ذات طبيعة مختلفة ومتمايزة من حيث أساليب العمل ووسائل التنفيذ. فإذا ما كانت العالمية تستهدف تحقيق الانتشار العالمي سلمياً ودون إلغاء هوية الآخر وثقافته وشخصيته، فإن الامبريالية والعولمة في صورتها الراهنة تتفقان على استهداف تحقيق الانتشار العالمي بالهيمنة وإلغاء هوية الآخر وثقافته وشخصيته لكنهما تختلفان على وسائل تحقيق ذلك الانتشار، حيث تحققه الامبريالية بالاحتلال المباشر واستخدام وسائل القوة وأساليب القسر والإرغام المادي وتحققه العولمة بالاحتلال غير المباشر واستخدام الوسائل والأساليب السلمية دون أن يلغي ذلك كلياً احتمال لجوء الأنظمة والقوى الساعية للعولمة إلى استخدام وسائل وأساليب القوة والقسر والإرغام المادي عندما تجد أن ذلك أضمن لمصالحها وأهدافها. وبتوحد مضامين الامبريالية والعولمة وتماثل أهدافهما لا يبقى بينهما إلا اختلاف جزئي وظرفي في الوسائل والأساليب مما يجعل بالإمكان القبول بالرأي القائل بأن العولمة المعاصرة للنظام الرأسمالي الليبرالي هي المرحلة العليا للإمبريالية مثلما كانت الامبريالية من قبل هي المرحلة العليا السابقة للرأسمالية.

لقد رفض الكثيرون في السابق مقولة أولوية النشاط الاقتصادي ودوره التأسيسي بالنسبة لكل الأنشطة الأخرى في الحياة الإنسانية مرة بذريعة إلغاء هذه المقولة للجوانب الروحية للحياة الإنسانية، ومرة أخرى بذريعة ارتباطها بمدارس فكرية غريبة عنا ولا تنتمي إلى حضاراتنا وثقافاتنا. إلا أن مسارات الحياة وتطوراتها عادت لتؤكد أن صحة بعض أوجه هذه الذرائع لا ينفي صحة تلك المقولة وتعبيرها عن أحد أهم قوانين الحياة الطبيعية والاجتماعية طالما أن استمرار حياة أي كائن وقدرته على العمل الجسدي أو العقلي

تتطلبان أولاً وقبل كل شيء قيامه بإنتاج الطعام الذي يؤمن استمرار حياته وهذا هو جوهر النشاط الاقتصادي ومحوره. كما أكدت تلك المسارات والتطورات أن أي نظام للإنتاج الاقتصادي لم ولن يكون في يوم من الأيام نظاماً مجرداً وقائماً بذاته لأنه دائماً وأبداً جزء من نظام مجتمعي كلي هو أيضاً وفي نفس الوقت وبنفس القدر نظام اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي، وعليه فإن عولمة أي جزء من النظام المجتمعي الكلي تتطلب وتقتضي في الوقت نفسه عولمة مكوناته الأخرى جميعاً. وبالجمع بين أولوية النشاط الاقتصادي ودوره التأسيسي بالنسبة للنشاطات الإنسانية الأخرى من جهة وارتباط هذه الأنشطة وتفاعلها في إطار أنظمة اجتماعية اقتصادية كلية من جهة ثانية ومقتضياتها العولمة وتطبيقاتها من جهة ثالثة، يمكن الزعم بأن عولمة أي نظام تفترض:

أولاً: عدم وجود النظام الساعي للانتشار العالمي في المجتمعات الأخرى واحتمال عدم انتشاره فيها طوعياً أو تأخر ذلك الانتشار دون تدخل خارجي.

ثانياً: عولمة كل أجزاء النظام الساعي للانتشار العالمي لأنه في النهاية نظام كلي متكامل ومترابط ومتفاعل.

ثالثاً: مشاركة كل قوى وقدرات النظام الساعي للانتشار العالمي لتحقيق ذلك الانتشار لكل مكوناته وأنشطته وفي المقدمة من ذلك المكون والنشاط الاقتصادي.

وعلى أساس هذه الافتراضات فإن عولمة النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي ستتطلب وتقتضي مشاركة كل قوى وقدرات هذا النظام في تحقيق الانتشار العالمي لمكوناته ونشاطاته الاقتصادية الرأسمالية والسياسية الليبرالية وعولمتها طوعاً أو كرهاً خارج الحدود السيادية (الجغرافية والبشرية والسياسية) للمجتمعات الرأسمالية الليبرالية الأصلية الأمر الذي يرى أحد الباحثين أنه مشروط بالعمل على "إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي.. على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات"[18]. وبفعل طبيعة النظام الرأسمالي الليبرالي كنظام محوره ومحرك نشاطاته ومنتهى أهدافه هو السوق المحكوم بقانون العرض والطلب وقواعد المنافسة الحرة، فستكون العولمة بالنسبة إليه ضرورة حيوية قصوى لأنها ستؤمن له فرصاً جديدة لجني المزيد من الأرباح من خلال الحصول على أسواق توفر له المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ومنافذ التسويق والبيع الدائمة والمتجددة مما يجعل العولمة سمة أساسية من سمات الاقتصاد الرأسمالي مثلما هي سمة أساسية لكل نشاط فكري أو عملي يؤمن بأن له طابعاً إنسانياً عالمياً، ومثلما أن الطيران سمة أساسية في طبيعة الطيور والافتراس سمة أساسية في طبيعة الضواري والكواسر فلا يمكن أن يحاسب أي منها ولا حتى أن يُلام عليه. وإذ يلاحظ أحد الباحثين أن مفتاح القوة العالمية في العصر الراهن "لم يعد.. في القوة العسكرية وإنما في التجارة"[19]، ويلاحظ غيره أن "تدهور سعر صرف الدولار استراتيجية سياسية أمريكية تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الأمريكي على استرجاع قوته التنافسية"[20] فمن المنطقي الاستنتاج بأن النشاط الاقتصادي بكل أوجهه الإنتاجية والتسويقية سيكون النشاط المحوري والأساسي في منظومة الأنشطة العالمية للرأسمالية مما يتطلب ويقتضي وضع كل مقومات القوة السياسية والثقافية العسكرية للدول الرأسمالية في خدمة نشاطاتها الاقتصادية وتوظيفها لعولمتها طوعاً أو كرهاً كضرورة لازمة وشرط أساسي ل:

- إزاحة أي نظام آخر معاد أو حتى منافس وإزالة مظاهره وآثاره.
- عولمة أكبر قدر ممكن من مكونات النظام الرأسمالي الليبرالي ونشاطاته.
- العمل على إقامة نظام عالمي جديد ذو طبيعة رأسمالية ليبرالية.

وبقدر ما يتفق العديد من الآراء على المرادفة بين العولمة في صورها الحديثة والمعاصرة والانتشار العالمي للنظام الرأسمالي الليبرالي، فإن تلك الآراء تتفق أيضاً على تاريخ بدء عولمة هذا النظام على تفاوت نسبي بينها في هذا الشأن. حيث يذهب بعضها إلى أن العولمة "بدأت تتخلق كظاهرة منذ القرن الخامس عشر"[21]، وأن "هناك اتفاق على أن العولمة تجد بداية تشكلها زمنياً منذ القرن الخامس عشر ثم تطورت"[22]. ويقارب ذلك الرأي القائل بأن العولمة ظاهرة قديمة "ذلك أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى أواخر القرن العشرين شهد العالم حقبة مماثلة من العولمة"[23]، لكنها تعود الآن للظهور من جديد بعد أن بدأت المرحلة الراهنة منها عندما "حل بثبات محل النظام البطيء والمستقر والمفتت في حقبة الحرب الباردة الذي سيطر على الشؤون الدولية منذ عام 1945 نظام جديد شديد التماسك وشديد الاتصال يسمى العولمة"[24]. ويذهب رأي ثالث إلى ما يقارب ذلك أيضاً عندما يؤكد عدم وجود "أي دليل لا اقتصادي ولا تقني على بروز ظاهرة جديدة متميزة تدعى العولمة"[25]، حيث إن "الاقتصاد العالمي الحالي شديد التدويل ليس شيئاً لا سابق له فهو واحد من المفترقات أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية في ستينات القرن التاسع عشر"[26]، ويستنتج أصحاب هذا الرأي أن "التغيرات الحالية وإن كانت مهمة ومتميزة فإنها ليست بلا سابق، كما أنها لا تنطوي بالضرورة على نقلة باتجاه نمط جديد من النظام الاقتصادي"[27]. بينما يذهب آخرون إلى أن المرحلة المعاصرة لعولمة الرأسمالية الليبرالية بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الجات) التي تطورت لاحقاً لتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO)، وقامت على ما عرف بالسياسة الليبرالية الجديدة التي وضع أسسها ملتون فريدمان (المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي رونالد ريجان) وفردريك فون هايك (المستشار الاقتصادي لرئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر) وأوكلا فيها للحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي دون التدخل المباشر في نشاطاته[28].

وبالجمع بين الآراء السابقة يمكن الزعم بأن العولمة الحديثة والمعاصرة عملية مرادفة للانتشار العالمي للنظام الرأسمالي الليبرالي، وأنها قد بدأت منذ ولادة هذا النظام في القرن الخامس عشر وما زالت مستمرة حتى الآن، ولكن تنفيذ هذه العملية لا يمضي في سياق واحد متماثل بل يتم عبر مراحل تاريخية متعاقبة تتنوع فيها مظاهر عولمة النظام الرأسمالي الليبرالي وتختلف أساليبها ووسائلها بما يناسب الظروف الواقعية وما تنطوي عليه من فرص وقيود. تلخص هذه الفكرة وتعبر عنها العبارة الأدبية (خمر قديم في قنان جديد) التي سبق واستخدمها آرنولد توينبي مثلما يلخصها ويعبر عنها أيضاً وصف أحد الباحثين للعولمة بأنها "ظاهرة قديمة ذات أبعاد ومضامين جديدة تعبر عن المرحلة الراهنة للتطور الإنساني"[29]، ووصف باحث آخر لها بأنها "استمرارية للمركزية الأوربية"[30]، حيث كانت هذه المركزية قرينة ملازمة للنشاط الاستعماري الأوربي الحديث الذي كان بدوره أول مراحل عولمة النظام الرأسمالي الليبرالي وأسبق أساليبها وأهم وسائلها. وفي ضوء الارتباط الدائم والتداخل الواضح بين العولمة والانتشار العالمي للنظام

الرأسمالي الليبرالي، يمكن الزعم بأن العولمة هي المفهوم الدال على العمليات المعاصرة للانتشار العالمي لمكونات النظام الرأسمالي الليبرالي ونشاطاته بأساليب سلمية غير مباشرة ووسائل ثقافية واقتصادية في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. وبهذا المعنى تتجسد العولمة اقتصادياً في التسارع والتكاثف المفرطين في معدلات التركز الاحتكاري لرأس المال وتحرير التجارة ورؤوس الأموال من القيود وإلغاء الرقابة والتدخل الحكوميين في الاقتصاد وخصخصة كل ما أمكن من المؤسسات الحكومية وإحلال الرأسمالية الخالصة محل الخلطة الرأسمالية الاشتراكية، وتقنياً في التحسن الهائل في وسائل الاتصال وتبادل المعلومات مما قرب أجزاء العالم إلى بعضها وزاد من تداخلها واندماجها وجعل الحدود بينها شفافة ومائعة فسهل ذلك انتقال الأفكار والأموال والسلع والخدمات والأشخاص وحسّنَ إمكانيات التنميط الموحد لأساليب التفكير والتصرف والحياة، وسياسياً في إحلال الأحادية القطبية محل الثنائية القطبية والشرعية الدولية محل السيادة الوطنية والانتشار الواسع لأفكار ومطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن ثم فقد باتت مفاهيم العولمة والنظام العالمي الجديد ونهاية التاريخ تشترك في التعبير عن معنى واحد هو انتصار النظام الرأسمالي الليبرالي وصعوده في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وهزيمة النظام الاشتراكي الشمولي وسقوطه، وتتماثل في الدلالة على العمليات الرامية في هذه المرحلة التاريخية إلى عولمة مكونات النظام الرأسمالي وأنشطته استجابة للنمو المفرط والمكثف والمتسارع فيه والتركز الاحتكاري العالمي لرأس المال ودواعي ممارسة نشاطاته الاستثمارية والإنتاجية والتبادلية على نطاق عالمي دون قيود أو شروط. لقد بدأت المرحلة السابقة (المرحلة الامبريالية) من مراحل تطور النظام الرأسمالي الليبرالي نتيجة لحاجته لاستغلال ونهب المجتمعات والدول الأخرى بإتباع سياسات الاستعمار العسكري والاستيطاني مما دفعه للانتشار العالمي والخروج من الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمجتمعاته الأصلية. أما المرحلة الجديدة (مرحلة العولمة) من مراحل تطور النظام الرأسمالي الليبرالي فقد بدأت بخروجه من الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمجتمعاته الأصلية نتيجة لحاجته المتزايدة والمتسعة للانتشار العالمي لاستغلال ونهب المجتمعات والدول الأخرى بإتباع سياسات إعادة قولبة وتنميط أنظمتها الاقتصادية لتصبح أنظمة رأسمالية ليبرالية بكل ما يقتضيه ذلك ويتطلبه من إعادة قولبة وتنميط مقابلة وموازية لأنظمتها السياسية والاجتماعية والقانونية والفكرية بما يوافق القالب والنمط الرأسمالي الليبرالي ويستجيب للمقتضيات المعاصرة لانتشاره العالمي ودواعي توفير شروط هذا الانتشار بأشكال وأساليب ووسائل تتنوع بتنوع الظروف الوطنية والإقليمية والدولية وتختلف باختلاف متطلبات هذا النظام واحتياجاته في كل مرحلة من مراحل عولمته.

وبامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط القرن العشرين لقدر من كل مقومات القوة والنفوذ يفوق ما تمتلكه منفردة أية دولة رأسمالية ليبرالية أخرى من تلك المقومات، فقد أتاح لها ذلك فرصة المساهمة بدور أساسي في انتصار المعسكر الرأسمالي الليبرالي وصعودهما الذي كان مرادفاً لهزيمة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وسقوطهما ومن ثم انتهاء الحرب الباردة ونظامها القطبي الثنائي مما أهل الولايات المتحدة ليس لزعامة المعسكر الرأسمالي المنتصر وقيادته فحسب بل وللتطلع لزعامة العالم كله وقيادته أيضاً. وإذ أدركت مراكز التخطيط الاستراتيجي الأمريكية من جهة أهمية هذه التحولات الكبرى الجارية في العالم وضرورة استغلالها مرة واحدة وبأفضل وأقصى صورة ممكنة لتحقيق الانتصار والانتشار الكاملين للنظام الرأسمالي الليبرالي، مثلما أدركت من جهة ثانية قدرة الولايات المتحدة والفرصة السانحة لها للقيام بذلك وإنجازه لصالحها بشكل غالب وأساسي إن لم يكن بشكل كامل ونهائي. فقد قدمت هذه المراكز أفكارها واقتراحاتها ورسمت مخططاتها بالشكل الذي يجعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتبنى

أفكار ودعوات العولمة في مرحلتها الراهنة وتجعلها برنامج عملها الذي عرضه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) ابتداء من الثلث الأخير من عام 1990 وحتى منتصف عام 1991 في مجموعة من الخطابات والقرارات بشّرَ فيها بقيام "نظام عالمي جديد" وعمل على تحديد طبيعته وخصائصه ووضع حجر الأساس لبنائه. وبقدر ما تحددت طبيعة هذا النظام وخصائصه الأساسية سلفاً "بواسطة الأحداث التي تمت في الخليج وفي أوربا الشرقية"[31]، فإنه قد تأثر في ولادته ونموه وتطوره بطبيعة وخصائص البيئة الاقتصادية الرأسمالية والسياسية الليبرالية التي أنتجته ليصبح النظام العالمي الجديد نسخة عالمية من النظام الرأسمالي الليبرالي تستجيب للمصالح والأهداف الكلية الشاملة للرأسمالية الليبرالية وتتناسب مع نشاطاتها وسياساتها الواسعة والممتدة. وبحكم موقع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأكبر والأقوى في المعسكر الرأسمالي ودورها المركزي في انتصار هذا المعسكر على خصمه الاشتراكي في الحرب الباردة ومن ثم سقوط هذا الأخير وتفككه، فقد أتيحت لها الفرصة لمصادرة واحتكار النتائج الإيجابية لظروف ولادة النظام العالمي الجديد وانفرادها فيه بموقع الدولة العظمى الأولى والوحيدة. فأعلن الرئيس بوش (الأب) زعامة الولايات المتحدة للعالم ونظامه الجديد ومسؤوليتها الكاملة عن إقامة هذا النظام واستعدادها للجوء إلى القوة لحمايته[32]، وفي خطابه في أول أكتوبر 1990 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حدد أبرز خصائص هذا النظام العالمي الجديد من وجهة النظر الأمريكية – الغربية من حيث إنه "عالم مختلف.. ذا حدود مفتوحة، تجارة مفتوحة، وعقول مفتوحة"[33]. وجددت الإدارة الأمريكية اللاحقة على لسان رئيسها بيل كلنتون التأكيد على زعامة الولايات المتحدة للعالم ونظامه الجديد ومسؤوليتها عنه واعتبرت أن ذلك "أمر واجب عليها وهي حاجة ضرورية لباقي أجزاء العالم"[34]. وبذلك استعاد العقل الاستراتيجي الأمريكي المعاصر الفكرة الغربية التقليدية القديمة عن المسؤولية العالمية الشاملة للدولة العظمى والتي سبقه العقل الاستراتيجي الروماني القديم إلى طرحها واستخدامها من قبل عندما أعلن على لسان مؤرخه بوليب أن روما تحمل "عبء عمل سلام وعدل وحكمة... وأنها تتحمل وحدها من الآن فصاعداً مسؤولية الحضارة والدفاع عنها"[35].

وقِدَمُ العولمة وأسبقيتها الزمنية ليس الأمر الوحيد الذي نحاول إثباته هنا، بل ونحاول أيضاً إثبات قِدَمَ المسعى الأمريكي للتحكم في سياسات العولمة ونشاطاتها ومحاولاتها الرامية للسيطرة عليها والتحكم بها وطبعها بالطابع الأمريكي. ولعل خير دليل على ذلك هو أن المفكر الألماني المعروف ماكس فيبر في محاضرته (حرفة العالِم ودعوته) التي ألقاها عام 1919م أورد ملاحظة تفيد بأن "التطور الراهن للنظام الجامعي الألماني يأخذ اتجاه النظام الأمريكي" وأضاف لتوضيح هذه الملاحظة وتوسيع نطاقها قوله "إن الجامعة الألمانية (تتأمرك) من وجوه عديدة مثل بقية قطاعات حياتنا"[36]. ولا ننسى هنا أن (مشروع مارشال) الأمريكي لإعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ساعد على تحقيق هذه الأمركة من خلال ما أضفاه من خصائص وملامح أمريكية على الجانب الاقتصادي في الحياة الأوربية. فإذا ما تذكرنا الطابع الأساسي والدور التأسيسي الذي يتمتع به الاقتصاد في الحياة الإنسانية، أمكننا الزعم بأن الطابع الأمريكي الذي تم فرضه على الاقتصاد الأوربي منذ مشروع مارشال وبواسطته قد غلب أيضاً على كل عناصر الحياة الأوربية وملامحها مما كان أساساً مهما ليس لاكتساب العولمة المعاصرة طابعاً أمريكياً فقط بل وكان أيضاً شرطاً أولياً لنجاح هذه العولمة. وبفعل الدور المركزي والأساسي للولايات المتحدة في نشاطات المرحلة المعاصرة من مراحل عولمة النظام الرأسمالي الليبرالي تمهيداً وتأسيساً لبناء نظام عالمي جديد يكون هو الآخر نظاماً عالمياً ذا طبيعة رأسمالية ليبرالية أمريكية، فقد كان من الطبيعي

أن يعمل صناع السياسات الأمريكان على طبع الملامح الأمريكية على كل الأوجه والعناصر الإنسانية لهذه العولمة وهذا النظام في آن واحد لتكتسب ملاحظة ماكس فيبر بشأن أمركة الحياة الأوربية طابعاً عالمياً يجعل منها أمركة للحياة الإنسانية. يعكس هذه الفكرة ويعبر عنها أيضاً الكاتب الأمريكي فريدمان الذي يعلن وبصراحة "أن العولمة لها وجه أمريكي مميز: لها أذنا ميكي ماوس، وتأكل شطائر ماكدونالدز الكبيرة، وتشرب الكوكا والبيبسي، وتقوم بعملياتها الحسابية بجهاز كومبيوتر محمول من طراز آي بـي أم، وتستخدم ويندوز 98 مع بروسسور من طراز أنتل بنتيوم 11 وشبكة اتصال من شركة سيسكو سيستيمز. لذلك فإنه لئن كان الفرق بين ما هو عولمة وما هو أمركة واضح لمعظم الأمريكيين، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لكثيرين غيرهم في أنحاء العالم"[37]. ويستنتج فريدمان من ذلك أن العولمة تعني من الناحية العملية ومنذ انتهاء الحرب الباردة نشر نموذج الرأسمالية الأنجلوأمريكية في العالم من خلال عولمة الثقافة والمقدسات الثقافية الأمريكية[38]، وأنها تعني من الناحية الثقافية "وإلى حد بعيد ولكن ليس بصورة شاملة، انتشار الأمركة.. على نطاق واسع"[39]، لتصبح العولمة والأمركة لديه مفهومين ونشاطين مترادفين[40]. ويتبنى رأي آخر هذه الفكرة ويلاحظ أن الطابع الأمريكي الغالب على مشروع العولمة المعاصر "يرسخ لدى حكومات ومواطني دول الجنوب والشمال معاً الاعتقاد بأن العولمة ليست مشروعاً يخدم مصالح كل الشعوب بل هي مشروع موجه لهيمنة القطب الأوحد"[41]. ويقترح باحث غربـي آخر أربعة مفاهيم للعولمة من بينها المفهوم القائل إنها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية والذي يجده هذا الباحث منعكساً في نبرة الانتصار الكامنة في كتاب فوكوياما (نهاية التاريخ) الذي يعلن فيه انتصار الرأسمالية اقتصادياً والديمقراطية سياسياً[42].

وبالجمع بين الآراء القائلة:

1- إن العولمة في مرحلتها المعاصرة تقوم على القدرة المزدوجة الثقافية الاقتصادية على التأثير في حياة الآخرين دون الحاجة لاحتلالهم عسكرياً واستيطانياً كما كان يحدث في السابق[43].

2- إن العولمة في مرحلتها المعاصرة وبحكم الوجه والطابع الأمريكيين الغالبين عليها "ليست مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل تعني توجيه العالم لكي يتبنى النموذج الأمريكي الغربـي"، كما أن "الوسائل والقدرات والمصالح والنوايا والغايات التي تقود العولمة هي كلها أمريكية[44].

3- إن التنفيذ الأمريكي لسياسات العولمة في مرحلتها المعاصرة يتم باستخدام الثقافة الأمريكية وقيمها واقتصادها وتقنيتها وأساليبها في الحياة أكثر مما يتم باستخدام الوسائل العسكرية التي أدرك العقل السياسي الأمريكي تعذر احتلال العالم بها[45].

4- إن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة في الظروف الراهنة على الانفراد بدور القوة العظمى والوحيدة التي تتولى تطبيق العولمة في كل المجالات وفرضها على الجميع[46]، لذلك فإنها "لن تهيمن على وسائل اللهو والتسلية فقط بل ستوزع الخبز أيضا"[47].

5- إن التطبيق الأمريكي للعولمة في مرحلتها العاصرة محكوم بمنظور كلي وشامل يعرضه أحد الباحثين الأمريكيين بقوله "إننا على عكس غيرنا من قوى الاستعمار التقليدية لا نقنع بمجرد

إخضاع الآخرين: إننا نصر على أن يكونوا مثلنا.. إذ يجب أن يكون العالم ديمقراطياً ويجب أن يكون رأسمالياً"[48].

6- إن التطبيق الأمريكي للعولمة في مرحلتها العاصرة محكوم بالقدرة الأمريكية على[49]:

- منع أية دولة أو مجموعة من الدول من استخدام قواها لتغيير النظام الدولي الراهن ونشاطاته خلافاً للسياسات والمصالح الأمريكية.

- ضمان استقرار النظام الدولي الراهن واستمرار نشاطاته بما يخدم السياسات والمصالح الأمريكية أولاً وأساساً.

- الإبقاء على الاقتصاد الأمريكي كأكبر اقتصاد قومي منفرد وأكبر محرك للطلب العالمي وصاحب القاسم النقدي الأساسي المشترك للاقتصاد العالمي (الدولار).

- التصدي لأي تهديد للسياسات والمصالح الأمريكية في ظل غياب المنافسين الفعليين في النظام الدولي الراهن.

فسيكون صحيحاً القول بالتطابق بين الأمركة والعولمة في مرحلتها الراهنة، ولكن دون أن يعني ذلك أو يستتبع بأي حال من الأحوال اعتمادا الولايات المتحدة في تنفيذ سياسات العولمة على الوسائل الثقافية والسياسية والاقتصادية والتقنية فحسب، حيث تؤكد السوابق التاريخية في هذا المجال استعداد كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة لاستخدام الوسائل العسكرية لتنفيذ هذه السياسات عندما تقتضي الضرورة الآنية أو المستقبلية ذلك بعد الاحتماء بشرعية محلية أو إقليمية أو دولية تبرر ذلك الاستخدام وتشرعنه كما حدث مع كل العمليات العسكرية الأمريكية في الصومال وأفغانستان ويوغسلافيا وليبيا والعراق حصاراً ثم غزواً. وفي ضوء ذلك يمكن القبول ودون اعتراض يذكر بما ذهب إليه أحد الباحثين العرب من أن العولمة "مفردة سياسية ارتبطت بتدشين مشروع أميركي مركزي استعلائي يهدف إلى تحويل العالم إلى قرية أمريكية وليس قرية كونية[50]. أو قول غيره إن العولمة "أضحت.. تعبيراً عن أو مرادفاً للهيمنة الأمريكية"[51]، فحتى الآراء الغربية السابقة التي ترادف بين الأمركة والعولمة المعاصرة تنطوي على إقرار مركب، تصريحاً أو تلميحاً، بوجود هذا المشروع الأمريكي من جهة وقِدَمه الزمني من جهة ثانية ورسوخه من جهة ثالثة في تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ودبلوماسيتها التي يصفها أحد تلك الآراء بأنها سياسة اعتادت منذ نشوئها على "إعطاء تدبيج أسطوري وشامل لعمليات هي...أعمال رابحة بالنسبة لمصالحها"[52].

ولأن طبيعة النظام العالمي السائد في أي زمان هي على الدوام "نتاج تفاعل مركب بين العلائق الاقتصادية والعوامل السياسية، وهو تفاعل تعمل الصراعات بين القوى العظمى على بلورته وتغييره"[53]، فالنتيجة الطبيعية والحتمية والدائمة لذلك هي اقتران الاقتصاد بالسياسة والتأثير المتبادل بينهما. وإذ تذهب بعض الآراء إلى أن المظهرين الاقتصاديين الأساسيين للعولمة في مرحلتها المعاصرة وهما "تزايد التجارة الخارجية ونمو التدفقات العالمية للرساميل لا يشكلان بذواتهما أي دليل على بروز ظاهرة جديدة متميزة تدعى العولمة"[54]. فسيكون للبعد الاقتصادي موقعه البارز في المرحلة المعاصرة من عمليات العولمة

ولكنه لن يكون البعد المحوري والأساسي بينها، فهذا الموقع تشغله الآن الأبعاد الأخرى السياسية والثقافية للعولمة. وبحكم الوجه والطابع الأمريكي الطاغيين على كل عمليات العولمة ومظاهرها وأبعادها في القرنين العشرين والحادي والعشرين، يمكن الافتراض بأن أبرز مظاهر المرحلة المعاصرة لعولمة النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي وأخص خصائصها على المستويين السياسي والثقافي هي:

1- اقتران العولمة بالانتشار والهيمنة العالمية للأهداف والسياسات الأمريكية.

2- اقتران العولمة بالانتشار والهيمنة العالمية للقيم والثقافة الأمريكية.

3- اقتران الأبعاد السياسية والثقافية بالأبعاد الاقتصادية للعولمة الأمريكية.

4- التأثير والانعكاس المتبادل بين نتائج ومقدمات عمليات العولمة الأمريكية في المستويات السياسة والاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية باعتبارها مستويات نشاطية مترابطة ومتداخلة ومتفاعلة.

5- استخدام كل الوسائل لتنفيذ سياسات العولمة الأمريكية وتحقيق أهدافها الرامية لاختراق المستويات السياسة والاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية والسيطرة عليها والتحكم فيها بما في ذلك القوة القسرية ووسائلها المادية. فاحتمال تبنى الوحدات الدولية في هذه المستويات لخيار الرفض والمقاومة يستدعي من الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الأساسي والفاعل في العولمة المعاصرة، استخدام القوة لفرض إرادتها ونموذجها على تلك الوحدات.

6- إدارة نشاطات العولمة الأمريكية وتبريرها بشرعية منتزعة بكل وسائل الترغيب أو الترهيب أو الخداع من القوى والمنظمات الإقليمية والدولية.

لقد زعزعت الحرب العالمية الأولى دعائم مرحلة الامبريالية القديمة البريطانية الفرنسية لعولمة الرأسمالية الليبرالية، أما الحرب العالمية الثانية فقد أنهت تلك المرحلة بشكل حاسم ونهائي ووضعت أسس المرحلة الإمبريالية الجديدة الأمريكية لعولمة الرأسمالية الليبرالية وهي المرحلة التي رسخها وأكمل بناءها انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي الليبرالي وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفككه[55]. ويمكن للصورة أن تكون أكثر وضوحاً واكتمالاً إذا ما تذكرنا أن العالم في الحقبة الممتدة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين لم يكن يعيش عولمة واحدة بل عولمتين متزامنتين ومتصارعتين. العولمة الأولى والأسبق هي عولمة النظام الرأسمالي الليبرالي ذات المراحل المتعاقبة والناجحة والمستمرة منذ القرن الخامس عشر وحتى الآن، والثانية هي عولمة النظام الاشتراكي ذات المراحل المتعاقبة والفاشلة والمنقطعة التي بدأت مع ظهور الأفكار الاشتراكية الأولى في القرن التاسع عشر ومحاولات انتشارها عالمياً عن طريق الأحزاب الاشتراكية والشيوعية واستمرت على المستويات الفكرية والسياسية والاقتصادية مع قيام الاتحاد السوفيتي ونشوء المعسكر الاشتراكي بين أوائل القرن العشرين ومنتصفه. فقد كان للنظام الاشتراكي هو الآخر سعيه الخاص، فكراً وأنظمة حكم، لتحقيق الانتشار العالمي أو العولمة في سياق مراحل صراعه ثم تنافسه ثم وفاقه مع النظام الرأسمالي، إلا أنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً وواسعاً وعميقاً على المستويين الأفقي والعمودي مما تسبب ليس في توقف نشاطات عولمته فحسب بل وتسبب أيضاً في انهياره وتفككه لتكون العولمة الاشتراكية الفاشلة والمنقطعة الآن هي الوجه الآخر للعولمة الرأسمالية

الليبرالي الناجحة والمستمرة حتى الآن أيضاً.

وبقدر ما يؤكد جيمس روزناو أحد أبرز علماء السياسة في أميركا واقع التطابق بين العولمة والرأسمالية والنظام العالمي الجديد اليوم معرفاً العولمة بأنها "إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، وهي أنشطة تدرج جميعها تحت عنوان العولمة"[56]، لتكون التجليات العملية الأساسية للعولمة عند روزناو هي:

1- انتشار المعلومات وشيوعها بين جميع الناس.

2- تذويب الفواصل والحدود بين الأسواق والثقافات والدول.

3- تحول أدوار الدولة ووظائفها من دولة الرفاهية والمسؤولية الاجتماعية إلى الدولة الحارسة الرخوة، ليكون ذلك أساساً لتقليص القيود الجمركية، وإلغاء التخطيط المركزي، والتسليم للشركات والمؤسسات الدولية، وتسريح الجيوش الوطنية، تمهيداً لبناء دولة الخصخصة.

4- زيادة معدلات التماثل والتشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

فإن روند لوبرز رئيس وزراء هولندا الأسبق يرادف أيضاً ليس بين العولمة والرأسمالية والنظام العالمي الجديد فحسب بل وبينها وبين والأمركة أيضاً، ومظاهر هذه العولمة ذات الملامح الأمريكية في رأيه هي[57]:

أ- الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب- سيطرة الليبرالية الجديدة ممثلة في انتصار أيديولوجيا اقتصاد السوق الحر والنمط الاستهلاكي وإعلام الترفيه والخصخصة.

ج- تقديم الديمقراطية كتوأم لاقتصاد السوق الحر ليكوّنا معاً استراتيجية الصيغة الأمريكية للنموذج الرأسمالي الغربي.

والمحصلة الأساسية والنهائية لهذه العمليات ونتائجها عند لوبرز هي تغليب العولمة في نموذجها الرأسمالي الليبرالي الأمريكي على المحلية (الوطنية/القومية) في كل جوانب الحياة، ومن ثم تعريض هوية المجتمعات الإنسانية وسلطة دولها وأنظمتها الحاكمة واستقلاليتها لتهديد اشتراطات العولمة ورهاناتها الرامية إلى توحيد ثقافة كل المجتمعات والأنظمة واقتصادياتها وسياساتها وأهدافها تحت راية الثقافة الأمريكية ونظامها الرأسمالي الليبرالي واقتصاده وسياسته وأهدافه طالما أن تحقيق العولمة يتطلب رفع الحدود بين أجزاء العالم المختلفة وتذويب خصوصياتها ليكون من اليسير انتقال المعلومات والقيم والأفكار والسلع والخدمات والاستثمارات بين أجزاء هذا العالم الواحد دون قيد ولا شرط. لذلك تقوم الصورة المعاصرة للعولمة ذات الطبيعة والأهداف الأمريكية على تفتيت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل المجتمعات واحتوائها وإعادة هيكلتها من خلال نفي خصوصياتها وإلغاء كل ما ينضح عنها من ارتباطات وانتماءات ليسهل بعد ذلك إغراق تلك البنى في ذاتية وفردية مجردة من كل ولاء ومسؤولية اجتماعية، فيصبح بمقدور قوى السوق الرأسمالي السيطرة عليها والتحكم في إرادتها ومقدراتها. ولكي تنفذ

العولمة هذه السياسات وتحقق أهدافها بيسر وسهولة دون أن تجد من يعارضها أو يتصدى لها، فإن من بين أهم متطلبات تحقيقها وأول شروط نجاحها تقليص أدوار الدولة الوطنية ومسؤولياتها وتجريدها من عوامل قوتها وفاعليتها بقصد إضعافها ومن ثم إلغائها، كلما كان ذلك ممكناً. وكان روند لوبرز قد استنتج من ملاحظاته السابقة حول العولمة أن أهم نتائجها السياسية هو تقلص سيادة الدولة وتهميش دورها بفعل انتهاء احتكارها لسلطة حكم المجتمع وتدبير شؤونه لتشاركها في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والأهلية والشركات والمؤسسات المتعدية الجنسية. ولعل مصدر وعلة هذا التعارض بين العولمة والدولة الوطنية بمفاهيمها التقليدية كالاستقلال والسيادة والحدود وحق التشريع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية هو شدة التركز الاحتكاري لرأس المال والاتساع المفرط في مساحة نشاطات الأسواق المالية والمستثمرين الدوليين والشركات العابرة للقومية ومن ثم زيادة حجم المصالح الرأسمالية وقوة نفوذها مما يعني حاجتها للاستحواذ على أشكال جديدة من السلطة تتجاوز شكلها الاقتصادي وتمتد لتشمل أشكالها الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً. إن عداء قوى السوق الرأسمالي المتعولمة للدولة وسعيها للتخلص منها أو على الأقل لإضعافها وتقييد سلطاتها وتقليصها، يعود إلى أن هذه القوى بحاجة لإزالة كل سلطة سيادية مستقلة قادرة على صنع سياسات واتخاذ قرارات تعرقل أو تعيق نشاطات رأس المال والإنتاج والتبادل في كل زمان ومكان بإلغائها من جهة لأي معنى واقعي للسيادة الوطنية، ومن جهة ثانية بعولمتها لنشاطات رأس المال والإنتاج والتبادل أو تدويلها وفقاً لمفهوم التدويل المرتبط بالمرحلة الأوربية للعولمة والمعبر عنها، والسابق في ظهوره وتطبيقه على مفهوم العولمة المرتبط بالمرحلة الأمريكية للعولمة والمعبر عنها. ويمكن النظر إلى الفرق بين المفهومين من زاوية أن التدويل عولمة ذات بيئة وجودية وتفاعلية تكون الدولة فيها فاعلاً أساسياً، وأن العولمة تدويل ذو بيئة وجودية وتفاعلية يكون فيها العديد من الفواعل الدولة أحدهم وليست أكثرهم فاعلية ولا تأثيراً. أما ظاهرة التناقض بين ما هو شائع من مواقف العداء للعولمة السياسية من جهة والقبول من جهة ثانية بالعولمة الاقتصادية، فمرجعه إلى ما في الأولى من تهديد مباشر لوجود الدولة واستقلالها واستقرارها بل وحتى استمرارها وما في الثانية من منافع وعوائد، والاعتقاد بإمكانية تجنب الأولى والاستفادة من الثانية ونسيان حقيقة الارتباط العميق بينهما وتعذر فصل إحداهما عن الأخرى بأي شكل من الأشكال في هذه المرحلة المتقدمة من مراحل عولمة النظام الاقتصادي – السياسي ذو الطبيعة الرأسمالية الليبرالية، فالعولمة "إذا كانت تبدأ في حقل الاقتصاد، فإنها تشكل الأساس لبناء نظام عالمي جديد يشمل أيضاً مجالات السياسة والثقافة والإعلام"[58]. ومن هنا أيضاً يمكن فهم ظاهرة دعم الأنظمة والمؤسسات الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لدعاوى الحقوق والحريات الإنسانية ومساندتها لمطالب الديمقراطية والمشاركة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني في دولة ما ومعارضتها لتلك الدعاوى والمطالب في دولة أخرى، وتأييدها لبعض أنواع تلك الحقوق والحريات والمطالب ومعاداتها لأنواع أخرى منها أو على الأقل إهمالها لها وتغاضيها عنها. فمواقف التأييد والمعارضة هذه مصممة وفقاً للمعايير المصلحية الخاصة لهذه الأنظمة والمؤسسات والمنصبة أساساً على إعطاء أكبر قدر من حرية الحركة للنشاطات الرأسمالية داخل وخارج حدود بلدانها الأصلية سواء بإضعاف الدولة وتقليص وظائفها ومسؤولياتها أو بتقويتها وتأكيد شرعيتها للحصول في الحالتين على أكبر قدر ممكن من الفرص للمؤسسات الرأسمالية ونشاطاتها وأحسن المناخات وأكثرها مناسبة للعمل والربح دون عوائق أو قيود أو بأقل قدر منها. وإذ تنظر قوى السوق الرأسمالي الأساسية والفاعلة في النظام العالمي الجديد إلى الأمر على أنه "لا يتعلق.. برخاء... بل ببقاء"[59]، فإنها تتفق على تبني خطابات الحرية والديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحريات ذات الصلة بتحريك الأموال والاستثمارات وتوظيفها

وحرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات والأفكار والخبرات لما لهذا النوع من الحقوق والحريات من صلات مباشرة وإيجابية بالنشاطات الرأسمالية. مثلما أنها تتفق أيضاً على إهمال أو حتى معارضة الحقوق والحريات التي تنطوي على عناصر تهدد النشاطات الرأسمالية أو تتعارض معها[60]. لذلك فإن مقدمات العولمة ونتائجها لن تؤدي إلى "تهميش الأغلبية"[61] في العالم النامي فحسب، بل إنها ستؤدي أيضاً إلى تهميش هذه الأغلبية حتى في العالم المتقدم لصالح فئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال والخبرات العلمية والتقنية العالية والنادرة.

وبقراءة المواقف والتوجهات السياسية للعولمة أو النظام العالمي الجديد في شكله ومضمونه الأمريكيين، فإن قواعد تعامله مع الدولة الوطنية هي:

1- إن أية دولة لا يمكنها الاحتفاظ لوقت طويل بأوضاعها الداخلية أو علاقاتها الخارجية بالشكل الذي هي عليه إذا بقيت خارج نطاق عمل مبادئ النظام الدولي الجديد وقوانينه أو تعارضت معها مما يفرض على كل الدول التوافق مع هذا النظام والاندماج فيه إن عاجلاً أو آجلاً، طوعاً أو كرهاً.

2- إن توافُقَ أية دولة مع النظام العالمي الجديد واندماجها فيه للتمتع بفرصه وفوائده وتجنب قيوده وأضراره مشروط أولاً وأساساً بإعادة هيكلتها لبنياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والفكرية وفقاً لمبادئ السوق الرأسمالي وقوانينه ومتطلباته، سواء تناسب ذلك مع ظروف هذه الدولة وأوضاعها وقدراتها أو تعارض معها لأن المهم في النهاية هو ألا تبقى أية دولة مغردة خارج سرب العولمة ذات الملامح والأهداف الأمريكية.

وبحكم الطابع الحتمي لقواعد تكيف كل الوحدات الدولية مع طبيعة وآليات عمل النظام الدولي الذي تكون هذه الوحدات من مكوناته وفواعله سواء قبلت بهذا النظام ووافقت عليه أو رفضته وعارضته. فستكون هذه الفواعل، وعلى رأسها الدولة الوطنية، ملزمة بالتكيف مع النظام الدولي الراهن الذي تغلب عليه الآن عولمة الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي في نموذجها الأمريكي الجديد والتعامل معه. وحيث إنه "من منظور لعبة الوجود، العولمة هي ظرف وجودي جديد.. من هذا المنظور العولمة في جوهرها ليست شيئاً نقبله أو نرفضه، ليست نمطاً معيناً من الحياة يمكن لنا أن نتبناه أو نرذله، أن نلتزم بما هو صالح منه ونستغني عما هو ضار، ليست وضعا لنا الخيار في تقرير فيما إذا كان حتمياً أم لا... وكظرف وجودي فإن العولمة ستتحكم فينا وفي أحوالنا شئنا أم أبينا، ناسبنا ذلك أم لم يناسبنا"[62]. فإن ذلك يعني أننا طرف في نشاطات العولمة ومتأثرون بنتائجها حتماً حتى وإن لم نساهم في صنع مقدماتها إلا بسلبيتنا وعدم قدرتنا على المشاركة فيها أو معها. وعلى هذا الأساس يبدو من غير الممكن "أن نفكر في موضوع العولمة على أنه شيء خارج عنا، لنا الخيار في قبوله أو رفضه كأن نضع أمامنا خيارين، أما الاستسلام للخسارة أو الانسحاب من اللعبة، الاستسلام في لعبة الوجود يعني الانحلال والانقراض، أما الانسحاب فيعني العدم"[63]. لذلك فليس السؤال المطروح هل نقبل أو نرفض؟ هل نشارك أو نعتزل؟ وإنما السؤال هو "كيف يمكننا ضمن معطيات وحدود الوضع الراهن تغيير مجرى أحداث اللعبة الوجود لصالحنا؟"[64]. ومن يرغب في تبني خيار التغيير لابد له من توفير المتطلبات التي تؤهله لتطبيقه والتصدي من خلاله لاشتراطات العولمة ومواجهة إرغاماته، وتتمثل هذه المتطلبات في:

1- استخدام خيار التغيير إيجابياً للتصدي لاشتراطات عولمة النظام الرأسمالي العالمي

الجديد ومواجهة ضغوطها وإرغاماتها من خلال التفاعل وليس العزلة والانغلاق.

2- استخدام خيار التغيير في إطار العولمة وضمن سياقاتها طالما أن العولمة الراهنة لكل أشكال النشاط الإنساني الفكري والعملي تضر وإلى حد التلف والدمار بكل تفكير وعمل يصر على البقاء على محليته ومحدوديته.

3- استخدام خيار التغيير في ظل امتلاك مقومات الاقتدار اللازم لتبنيه وتطبيقه، إن لم يكن لتحقيق الانتصار وتغيير واقع النظام الدولي وتعديل مساراته وتصحيح توجهاته بشكل كلي وشامل فعلى الأقل للخروج من المواجهة دون هزيمة تطيح بالرافضين بشكل نهائي.

وحيث إن أول مقومات اقتدار الدولة وأهمها هو "النمو الاقتصادي"، وأول وأهم ركائز هذا النمو ومستلزماته هو "الاستقرار السياسي"[65]، لأن "انعدام الاستقرار السياسي يمكن أن يخنق عملية النمو"[66]، فهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو أول وأهم مقومات اقتدار الدولة. ولكن الاستقرار السياسي هو الآخر له مقوماته وأولها وأهمها هو "الشرعية السياسية" شرعية الدولة والسلطة الحاكمة فيها، لتكون الشرعية السياسية بذلك هي أول وأهم مقومات الاستقرار السياسي الذي هو أول وأهم مقومات النمو الاقتصادي الذي هو أول وأهم مقومات اقتدار الدولة. وبتطبيق قانون الاستعاضة الرياضي على هذه المعادلة ستكون الشرعية السياسية هي أول وأهم مقومات قوة الدولة وقدرتها على تبني خيار التغيير وتنفيذه بشكل ناجح وناجع، فمن هذه الشرعية تستمد الدولة شروط استقرارها استمرارها ومقومات نموها وقدرتها على تحديد أهدافها ووضع خططها وصنع سياستها واتخاذ قراراتها وتنفيذها. ولما كانت الشرعية في كل صورها وتجلياتها الحديثة قد غدت نتاجاً إنسانياً اجتماعياً فلا هي بالمنحة الإلهية ولا بالنتاج الطبيعي الذي يمكن الحصول عليه عند الطلب، فإنها وكأي نتاج إنساني آخر تستلزم عمليات دائمة ومستمرة لإنتاجها وإعادة إنتاجها باستمرار، ولهذه العمليات اشتراطاتها الأساسية ومرتكزاتها الأولية التي تقوم عليها وتتواصل بها ومن خلالها في إطار الحركة الاجتماعية التاريخية المحكومة بالإرادة الإنسانية، وهذه الاشتراطات والمرتكزات هي الديمقراطية ومبادئها وقواعدها وآلياتها ومؤسساتها. وإذ يذهب أحد الآراء إلى أن "العولمة وما يقترن بها من تحولات في الحياة اليومية هي يقينا الأساس الذي ترتكز عليه الضغوط من أجل تحقيق المقرطة في فترتنا الراهنة"[67]، حيث لا تستدعي سياقات هذه العولمة الأخذ بالديمقراطية فحسب بل وتعديلها أيضاً وتحسينها من خلال "مقرطة الديمقراطية داخل نطاق الحكم الديمقراطي الليبرالي"[68]. فإن هذه الدراسة تنطلق من افتراض يفيد بأن أول اشتراطات ومرتكزات قدرة الدول على مواجهة ضغوط العولمة واشتراطاتها وإرغاماتها لتغييرها، ليس فقط الأخذ بالديمقراطية بمعنى المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات الضامنة لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، بل وأيضاً تبني أشكال معدلة أو مبتكرة أو من هذه الديمقراطية تضمن وتحقق مشاركة أكثر فاعلية وتأثيراً. فقد ولّدت العولمة وتولد دواع مستجدة للأخذ بالديمقراطية وتعديل ما هو قائم منها أو ابتكار أشكال جديدة لها. لذلك ستكون الديمقراطية موضوع الجزء التالي من هذه الدراسة ومادته كشفاً عن علاقتها بالشرعية السياسية للدولة والسلطة واستقرارهما باعتبارهما الشرط الأول والمرتكز الأهم لامتلاك الاقتدار اللازم لمواجهة سياسات العولمة والتصدي لها لتغييرها.

المبحث الثاني

الديمقراطية

تقدم القول بأن المجتمع الإنساني شهد مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولات كبرى امتدت آثارها لتطال كل أوجه الحياة وعناصرها محدثة فيها تغييرات جذرية شاملة بلغ من عمقها واتساع نطاقها ما يجعلها جديرة بوصف الثورة العالمية. واتخذت هذه التحولات والتغيرات المصاحبة لها والناتجة عنها في الإطار الاجتماعي – السياسي صورة مد عالمي اجتمعت كل قوته في موجة كبرى جارفة حملت تسمية الموجة الثالثة التي تكاد تكون أوسع نطاقاً من موجة "تسونامي" وأشمل وأعمق تأثيراً. وعلى المستوى السياسي وصف صموئيل هنتنجتون هذه الموجة بأنها الموجة العالمية الثالثة للتحول السياسي الديمقراطي التي وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية وضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية والتسلطية التي لا تحترم هذه الحقوق والحريات أو تحترمها نظرياً وتنتهكها عملياً[69]، فكانت مقدمات ذلك التحول ونتائجه مدخلاً لحدوث ما يصفه السيد يسين بأنه "انتقال حاسم من الشمولية والتسلطية إلى الديمقراطية"[70]. وإذ كانت أحداث الموجة الثالثة وتحولاتها ومدها السياسي الديمقراطي وجهاً آخراً وبعداً موازياً لأحداثها وتحولاتها ومدها الاقتصادي الرأسمالي، فقد باتت المرحلة الراهنة من العولمة ذات أبعاد مركبة سياسية ديمقراطية لبرالية من جهة واقتصادية رأسمالية من جهة ثانية.
وبامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للرغبة في والقدرة على استغلال ظروف هذه العولمة وتحولاتها السياسية والاقتصادية التي انفردت فيها بدور القوة الدولية العظمى الأولى والوحيدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي. فقد عملت جاهدة على مصادرة مقدمات العولمة ونتائجها لصالحها أساساً ولصالح النظم الرأسمالية الغربية استلحاقاً واستتباعاً، جاعلة منها بداية لقيام النظام العالمي الجديد الذي سعت الإدارات الأمريكية منذ وقت مبكر إلى التحكم فيه والسيطرة عليه وتوجيهه الوجهة المناسبة لمصالحها وأهدافها وسياساتها. يعكس ذلك ويعبر عنه الدفاع النشط للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عن الحقوق الديمقراطية وحق تقرير المصير من خلال حملته لنشر النظام الديمقراطي عالمياً[71]. وفي خطابه إلى الكونغرس عام 1941 أعلن الرئيس الأمريكي فراكلين روزفلت أن حقوق الإنسان ركن أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية[72]، وتابعه في ذلك الرؤساء المتعاقبون ترومان وأيزنهاور وكنيدي ونيكسون وفورد، ومن بعدهم أكد الرئيس جيمي كارتر أن حقوق الإنسان ركن أساسي في سياسته الخارجية، وطالب الرئيس رونالد ريغان بحملة عالمية "من أجل الديمقراطية"، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23/9/1991 أن الولايات المتحدة هي صاحبة الفضل الأول في خلقه وتعزيز اتجاهاته، وأكد الرئيس بيل كلنتون عام 1992 على المسؤولية الأمريكية عن تعزيز الديمقراطية واعتبارها القضية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية[73].

وفي الجانب الآخر من العالم، أكدت دول عدم الانحياز، وهي أساساً دول العالم المتخلفة أو ما كانت معروفة في ظل وجود المعسكرين باسم العالم الثالث، أكدت في إعلانها الصادر عن اجتماع أكرا في 7/9/1991 تأييدها لمطالب الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، لكنها رأت ضرورة ربطها بمطالب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ورفضها للمحاولات الأمريكية والغربية لصياغة النظام العالمي الجديد وتحديد خصائصه وتوجهاته وفقاً للأهداف والمصالح الغربية ومساعيهم الرامية لاحتكار

ثمار هذا النظام ونتائجه أو لإجبار باقي دول العالم على الانضمام إليه والانضواء تمت لوائه والاندماج في إطاره[74]. وينطوي إعلان دول عدم الانحياز هذا على اعترافها الجماعي الرسمي والصريح بالأهمية الحيوية لهذه المطالب وضرورتها للمجتمع الإنساني، وإقرارها المبطن بفشل تجربتها المشتركة مع دول المعسكر الاشتراكي للاستعاضة عن مطلب الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية بمطلب إشباع الحاجات المادية الأساسية لمجتمعاتها. حيث جاءت نتائج تلك التجربة مخيبة للآمال تماماً بعد أن فرّطت أطرافها بمطلب الديمقراطية ولم تحصل في مقابل ذلك على أي إشباع حقيقي أو دائم لمطالبها المادية الأولية والأساسية، فكان ذلك دليلاً عملياً على الارتباط العميق بين هذه المطالب وتأكيداً على تعذر الاستعاضة بأحدها عن الآخر أو إحلال بعضها محل بعض. وإذ تعاني المجتمعات الإنسانية خارج الإطار الرأسمالي الغربي من هذه المشكلات وأخرى كثيرة غيرها، فلا يبدو حتى الآن أن معالجة أي من تلك المشكلات ستأتي بثمارها إلا في إطار المعالجة الكلية لعلاقة المجتمع بالسلطة السياسية في هذه المجتمعات مثلما كانت تلك المعالجة الأساس الذي قامت عليه من قبل الحداثة الأوربية وكل منجزاتها الإيجابية. وإذ اتخذت معالجة مشكلات العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية في أوربا وتنظيم تفاعلاتهما شكلاً ومضموناً سياسيين، وتأسست جملة وتفصيلاً على قاعدة الأخذ بالنظام الديمقراطي وضمان مشاركة المجتمع في العملية السياسية. فسيكون بالإمكان افتراض أن الحل الديمقراطي للمشكلة السياسية في المجتمعات المتخلفة والمتجسدة أساساً في مشكلة العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية هو جوهر حل المشكلة السياسية فيها، ويمكن أن يكون هذا الحل أيضاً وفي الوقت نفسه الأساس الذي تقوم عليه حلول المشكلات الأخرى في تلك المجتمعات على أساس أن تبني قيم النظام الديمقراطي ومبادئه والأخذ بآلياته ومؤسساته هو الإطار المناسب والمقدمة الصحيحة لحل أي من مشكلات الحياة ومعالجة أزماتها. إلا أن الأمور على المستوى الإجرائي العملي ليست سهلة كما قد تبدو هنا على المستوى التجريدي النظري الافتراضي. فاختيار أي مجتمع لنموذج النظام الديمقراطي المناسب، أو تصميمه له على غير مثال سابق إن اقتضت الضرورة، وتوفير الأسس والمتطلبات المادية والمعنوية اللازمة لنجاح النموذج المُختار كلها مشكلات جديدة لا بد من مواجهتها وإيجاد الحلول لها قبل استخدامها في حل المشكلات السابقة. ولا تدعي هذه الدراسة أنها قادرة على تقديم تلك الحلول، لأن ذلك سيكون أول خرق للديمقراطية ومشاركة المجتمع في العملية السياسية في أخطر وأهم قراراتها وهو قرار مواجهة تحديات العولمة والتصدي لضغوطها. لكنها ستحاول أن تعرض تصورها لعلاقة الديمقراطية أو مبادئ وقواعد وآليات ومؤسسات المشاركة المجتمعية في العملية السياسية بشرعية الدول وأنظمتها السياسية الحاكمة وضرورة هذه الديمقراطية لتزويدها بعناصر القوة والقدرة اللازمة لخوض المواجهة مع سياسات العولمة وضدها والخروج من تلك المواجهة إن لم يكن بلا نصر فعلى الأقل بلا هزيمة وهو ما ستحاول الدراسة إثباته فيما يلي.

لقد أصبحت قضية الديمقراطية المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي بفعل المستجد من الظروف الدولية والإقليمية والوطنية في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، فبات بمقدورها أن تمارس ضغطها على كل أجزاء هذا المشهد لتفرض عليها استيعابها في خطاباتها الفكرية وتفاعلاتها الحياتية العملية. وتبعاً لمنطق منظري الموجة الثالثة للديمقراطية الليبرالية وما ذهب إليه في هذا الخصوص فوكوياما في نهاية التاريخ[75] وهنتنجتون في صراع الحضارات[76]، فإن نجاح النظم والمجتمعات الرأسمالية الليبرالية مرجعه إلى خصائصها المميزة والفريدة وفي مقدمتها على المستوى السياسي:

- وجود المجتمع المدني واستقلاله وفاعليته.
- الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

حيث منحتها هذه الخصائص القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها وكانت أداتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب انتصارها وهزيمة أعدائها، وبعكسه فإن افتقار النظم والمجتمعات الشمولية والاستبدادية إلى هذه الخصائص كان العلة الأولى والأهم لعجزها عن حماية قيمها وفشلها في تحقيق أهدافها ومرجع عجزها عن إدارة أزماتها وحل مشكلاتها وسبب هزيمتها وانتصار أعدائها. وفي هذا السياق استرجع الفكر الغربي إلى الثنائيات/المزدوجات التقليدية التي استخدمها من قبل لوصف حركة التاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ليصوغها بمنظور ومنطق معاصرين ويعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التاريخ الإنساني المعاصر وتفسير صراعاته الراهنة. فبدلاً عن الثنائيات/المزدوجات التقليدية السابقة:

كفار/مؤمنين، همج/متحضرين، متخلفين/متقدمين، شرق/غرب

حلت الثنائيات/المزدوجات الحديثة المستجدة:

مستبدين/ليبراليين، دكتاتوريين/ديمقراطيين، جنوب/شمال

وإذ كان الغرب هو من صمم هذه الثنائيات وتداولها في الماضي والحاضر، فقد احتكر لنفسه في الحالتين عناصرها الإيجابية الخيّرة (الإيمان، التحضر، التقدم، الغرب) ثم (الليبرالية، الديمقراطية، الشمال)، وجعل عناصرها السلبية الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي قريناً لـ (الكفر، الهمجية، التخلف، الشرق) ثم (الاستبداد، التسلط، الدكتاتورية، الجنوب). وكان الرهان التاريخي في هذه القسمة مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها ضد الثانية وعلى حساب مجتمعاتها وأنظمتها. وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية وتعذر القبول أو التسليم البديهي بمقدماته وقوانينه التي لم تثبت صحة أي منها علمياً. فمن المتعذر أيضاً رفض نتائجه التي تفيد حضور خصائص التحضر والتقدم والليبرالية والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية، في مقابل غياب هذه الخصائص أو شكليتها وانعدام فاعليتها خارج النطاق الحضاري لهذه المجتمعات. ولما كانت اشتراط الديمقراطية كقاعدة لتنظيم العلاقة بين ركني المجتمع والنظام السياسي مرهونة من حيث وجودها وفاعليتها بطبيعة الدولة القائمة على امتزاج هذين الركنين وتفاعلهما ومحكومة بأصول نشأة هذه الدولة وتوازن أركانها وقوانين تعايشها وتفاعلها. فإن البحث في هذا الاشتراط والكشف عن علل وجوده أو غيابه وأسباب فاعليته أو شكليته، يفترض أن تكون البداية مع أصول نشأة الدولة لأن من المتعذر "أن ندرك الحياة بدون الدولة.. فإن الدولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا، فنحن نعيش حياتنا من بدايتها وحتى نهايتها في إطار محدداتها"[77]. وعليه فإن أية محاولة لفهم أسباب المشكلات الواقعية في المجتمع الإنساني واتجاهات تطورها لابد أن تبدأ بفهم الإطار الأوسع لهذا المجتمع ومشكلاته والمتمثل في الدولة والنظر إليهما في هذا الإطار ومن خلاله، فكل مشاكل الحياة وقضاياها "هي في النهاية إشكاليات ذات صلة بالدولة"[78]. لذلك ستبدأ معاينة الديمقراطية وعلاقتها بالشرعية السياسية بمعاينة النموذج الغربي للدولة ومكوناتها الأساسية (السلطة السياسية والمجتمع المدني والديمقراطية) وصولاً إلى تحديد

طبيعة العلاقة بين الديمقراطية وشرعية الدولة والسلطة السياسية في ضوء تفاعل هذه المكونات ومعادلات العلاقة بينها.

-1 -

الدولة والسلطة السياسية

إذا كان واقع تعدد المجتمعات الإنسانية وتنوعها واختلافها قيمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً قد غدا من بديهيات المعرفة الحديثة وثوابتها الأولية التي جعلت الوعي بالخصوصيات الحضارية والمجتمعية والقبول باختلافها أمراً ممكناً. فإن من نتائج ذلك ومستتبعاته الوعي بتعدد أشكال السلطة السياسية والقبول بتنوعها واختلافها بقدر يناسب تعدد المجتمعات التي أنتجت تلك الأشكال السياسية السلطوية وتنوع ظروفها وخصائصها واختلاف السياقات التاريخية والاجتماعية لنشأتها وتطورها[79]. إلا أن الإقرار بواقع تنوع المجتمعات واختلاف مقوماتها وعناصرها بما في ذلك تنوع واختلاف الأشكال التنظيمية للسلطة السياسية فيها، لا يمنع من الإقرار أيضاً بوجود قواسم اجتماعية سياسية مشتركة بين هذه المجتمعات بما يثبت تماثلها وتقاربها لكنه لا ينفي اختلافها وتباينها، وعليه فإن "إنكار وجود تكنولوجياً سياسية شاملة، لا يعني غياب مثل هذه التكنولوجيا التي تشترك كل الأنظمة في وجودها بنسب متفاوتة وأشكال متباينة"[80]. ولكن الأمر يتجاوز حدود اشتراك الأنظمة الاجتماعية – السياسية في عناصر التقنية السياسية ليصل إلى اشتراكها فيما هو أوسع من ذلك وأعمق أي اشتراكها أيضاً في الظاهرة السياسية التي هي أصل هذه التقنية ومرجعها والإطار الذي يحتويها. فلم يعد موضع شك أو خلاف أن السياسة، فكراً وتطبيقاً، نشاط تشترك كل المجتمعات الإنسانية في ممارسته حيث لا غنى لأي مجتمع في كل عصر ومكان عن السياسة بوصفها النشاط النظري والعملي المتعلق بحكم المجتمع وإدارة شؤونه وتنظيم قدراته وعلاقاته وتفاعلاته وتوجيهها في الداخل والخارج. فالإنسان ليس كائناً اجتماعياً مفكراً فحسب بل هو أيضاً كائن اجتماعي مختلف الأهداف والمطالب متباين القدرات والاستجابات، لذلك فمن المحتم أن يحتاج بصفتيه الفردية والاجتماعية إلى إدارة شؤونه وتنظيم قدراته وضبط نشاطاته وعلاقاته وتوجيهها بما يكفل للفرد وللجماعة الأمن وتجنب المخاطر وضمان المصالح وتحقيق الأهداف وتنسيق القدرات والاستجابات بأعلى قدر من الأرباح وأقل قدر من الموارد والخسائر وهذا هو جوهر السياسة وروحها.

لقد أكدت كل التجارب والخبرات الإنسانية في صورها البدائية أو المتطورة "أن كون الإنسان جزء من جماعة يعني أن يخضع لاحترام بعض الأنظمة وتنفيذ بعض الأحكام، وهذا هو في شكله العام الواقع الاجتماعي للسلطة"[81]. ويفيد ذلك ويعني وحدة الأساس الاجتماعي للظاهرة السياسية ومن ثم حاجة كل المجتمعات الإنسانية إلى السلطة التي تتطلبها ممارسة السياسة ويقتضيها إنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها بما يجعل المجتمع والسياسة صنوان لا ينفصلان فلا مجتمع دون سياسة ولا سياسة دون مجتمع، وهذا ما يجعل كل وجود اجتماعي وجوداً مركباً لأنه وجود اجتماعي وسياسي في آن واحد. إلا أن ضرورة السياسة للمجتمع وضرورة المجتمع للسياسة بكل ما يستتبعه ذلك من التلازم الدائم والكامل بين الظاهرتين الاجتماعية والسياسية لا يجعل منهما شيئاً واحداً وإن كانا قد ظهرا كذلك طوال العصور السابقة وفي ظل أشكال السلطة السياسية التقليدية القديمة وبسببها. فالسياسة والمجتمع وبالأصل ظاهرتان متمايزتان وجودياً بحكم تميز الكل (المجتمع) عن الجزء السياسة، ومتمايزتان وظيفياً بحكم تميز (الوظيفة السياسية) عن مادتها وموضوعها وغايتها (المجتمع) بما يؤسس لاستقلال الفضاءين الاجتماعي والسياسي دون أن يتسبب في انفصالهما أو إحداث القطيعة بينهما[82]. وإذ تضم السياسة طيفاً واسعاً من الأنشطة الفكرية

والعملية اللازمة لإدارة شئون الجماعية الإنسانية فمن الطبيعي أن تحتاج ممارسة المجتمع للسياسة أو ممارسة السياسة في المجتمع إلى بنية متكاملة من الأفكار والمؤسسات والهياكل التنظيمية والإجراءات العملية التي تتجسد فيها السياسة وتتحقق من خلالها وبواسطتها. ولما كان لكل مجتمع طبيعته الخاصة وشروط حياته المميزة فمن الطبيعي أيضاً أن يكون "لكل جماعة على حدة شكل السلطة الخاص بها"[83]، فلا بد أن تكون الأفكار والمؤسسات والهياكل والإجراءات السياسية في كل مجتمع مناسبة لطبيعته وشروطه الخاصة بقدر ما تكون أيضاً ملائمة لمستوى تطوره ودرجة تمايز بنياته المؤسسية واستقلالها الوظيفي عن بعضها لتنعكس ممارسة السياسة في المجتمعات الإنسانية بأشكال وأساليب متعددة ومتنوعة بقدر تعدد طبائع هذه المجتمعات وخصائصها وتنوع ظروفها ومتطلباتها. ولا يبدو ذلك أمراً مستغرباً، فالطبيعة الحية والمتفاعلة للظاهرة الاجتماعية من حيث هي ظاهرة كلية عامة تفرض وتفترض استجابة الظواهر الجزئية أو الفرعية فيها كالسياسة مثلاً لطبيعة الظاهرة الكلية وخصائصها من جهة واستجابتها من جهة ثانية لمتطلبات تلك الظاهرة وشروط وجودها واستمرارها واستقرارها. فإذا كانت السياسة قد وجدت فكراً وتطبيقاً في كل العصور والمجتمعات السابقة، فإنها قد تجسدت فيها وتجلت بأشكال تقليدية مناسبة لها مثل "رئاسة الجماعة الأسرية، مشيخة القبيلة، زعامة القرية، دولة المدينة، المملكة، الإمبراطورية، الإمارة، الإقطاعية، الخلافة، السلطنة"، فكانت هذه جميعها وبشكل أساسي ومباشر أنظمة اجتماعية بقدر ما هي أنظمة سياسية أيضاً، ومن ثم فلم يكن فيها سياسة ولا دولة بمعناهما الضيق والمستقل الآن[84]. يوضح ذلك ويعبر عنه خطاب الملك لويس الخامس عشر الذي قال فيه أمام برلمان باريس في 3/3/1716:

"في شخصي وحدي تجتمع السلطة السيدة، ولي وحدي تعود السلطة التشريعية دون منازع أو حسيب. النظام العام بمجمله يستمد وجوده من وجودي وأنا حاميه الأول. شعبي وأنا واحد. حقوق ومصالح الأمة.. هي بالضرورة متحدة بحقوقي ومصالحي أنا"[85].

وإذا ما قبلنا بالرأي القائل إنه ".. ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة.. ثمة أشكال من السلطة لا تمت بصلة إلى الدولة"[86]، فستكون أنظمة الحكم التقليدية القديمة أنظمة سياسية بالتأكيد لكنها أيضاً وبالتأكيد لن تكون دولاً. وإذا ما كانت الدراسات التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية تصف أياً من الأشكال المختلفة للنظم السياسية التقليدية القديمة بأنه دولة فليس هذا وصفاً صحيحاً إذ لا يعدو حدود الاستعارة المجازية التي لا تتطابق فيها الصفة مع الموصوف. فوصف الدولة state لا ينطبق مظهراً ومخبراً إلا على الشكل الأوربي الحديث للأنظمة السياسية لأنه الشكل الوحيد من أشكال النظم السياسية الذي تتطابق فيه صفة الدولة وموصوفها مع بقائه شكلاً واحداً من أشكال السلطة السياسية في المجتمع لكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد[87]. وعلى هذا الأساس يكون مفهوم الدولة منبثقاً من مفهوم السياسة ومرتبط به كلياً حاله في ذلك حال الأشكال المفاهيمية التقليدية القديمة للسلطة السياسية في التاريخ الإنساني، وتكون الدولة جزءاً من السياسة وليس العكس لأنها تجسيد وظيفي مؤسسي كلي للسياسة فحسب، أما السياسة فمفهوم "أوسع نطاقاً من الدولة، وفي الحقيقة فإن فكرة السياسة من الممكن.. أن تُعرّف بطرق متعددة ومتنوعة بما لا يتماشى مع فكرة الدولة، فإن العديد من الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين يمكن أن يطرحوا أن هناك شواهد متعددة على وجود مجتمعات سابقة للدولة ومجتمعات خالية من الدولة، وأن معظم العلماء يتفقون على أن الدولة هي ظاهرة حديثة نسبياً في سجل التاريخ الطويل الموجود الاجتماعي، فإذا كانت هذه المجتمعات خاضعة لنوع من السلطة أو القواعد، فإنه من

الممكن الحديث عن وجود السياسة ولكن ليس الدولة"[88].

إن تعدد أشكال النظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها أمر طبيعي وإن كان مبعثاً للارتباك أو صعوبة الفهم، فاختلاف طبيعة المجتمعات وتنوع خصائصها، بكل ما يستتبعه ذلك من اختلاف وتنوع قيمها وأهدافها واحتياجاتها، يضطرها أصلاً ويفرض عليها ابتداء إنتاج أشكال مختلفة جزئياً أو كلياً من الأنظمة السياسية التي تناسبها وتتناسب معها[89]. ومن بين الأشكال العديدة والمختلفة للسلطة السياسية تعود أصول الشكل الحديث منها (الدولة) وظروف وعوامل نشأته إلى التطورات الحضارية الكبرى في أوروبا العصر الحديث وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلى كل عناصر الحياة الغربية ومستوياتها وأبعادها، وهو ما بدأ منذ القرن الخامس عشر ثم تسارعت وتائره خلال القرون اللاحقة وبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدولة القومية الأوربية أواخر القرن الثامن عشر. فقد كانت أوربا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوتقة اجتماعية تفاعلت فيها شتى القوى والعوامل في آن واحد:

- السياسية: صراع السلطة الملكية المركزية مع بعضها ومع النبلاء الإقطاعيين وأمراء الكنيسة.

- الاقتصادية: صراع البرجوازيين مع النبلاء الإقطاعيين.

- الاجتماعية: صراع العامة مع الملوك والنبلاء الإقطاعيين والكنيسة والبرجوازية.

- الفكرية: صراع الجديد مع القديم والعلم مع التقليد، وعصر الأنوار، والإصلاح الكنسي ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنية للقانون والسلطة، وفصل الدين عن السياسة، ونظريات القومية السياسية وسيادة الأمة والسيادة الشعبية.

وكانت المحصلة الكلية لتلك التفاعلات وما أنتجها ونتج عنها من أفكار وأهداف هي ظهور الدولة كشكل مستحدث لتنظيم السلطة السياسية وممارستها وفقاً لتلك النتائج وبما يستجيب لدواعيها. ومن ثم فقد ساهمت العديد من القوى الاجتماعية في إقامة هذه الدولة في سياق المسعى الخاص لكل قوة منها لتحقيق أفكارها وأهدافها المختلفة عن أفكار القوى الاجتماعية الأخرى وأهدافها. فالملوك والأمراء كانوا يبحثون عن سلطة تقوم على أسس شرعية مقبولة يستطيعون من خلالها فرض إرادتهم على الجميع من جهة وتجريد معارضيهم ومنافسيهم من كل سلطة وشرعية من جهة ثانية. وكانت الكنيسة تبحث عن سلطة ذات شرعية دينية إلهية يؤمن الجميع بقدسيتها ويخضعون لإرادتها ويطيعون أوامرها. وكانت الأرستقراطية تبحث عن سلطة قادرة على ضمان مصالحها وإدامتها وحمايتها من نفسها ومن الملوك والكنيسة وبرجوازية المدن المتنامية. وكانت البرجوازية تبحث عن سلطة قادرة على دعم قدراتها المتنامية باستمرار ومساندتها في صراعها مع الملوك والنبلاء الإقطاعيين والكنيسة وتحريرها من سيطرتهم الاقتصادية والسياسية. وكانت العامة تبحث عن سلطة قادرة على حمايتها من الجميع بما في ذلك سلطة الملوك المطلقة والكنيسة والنبلاء الإقطاعيين والبرجوازية. وفي هذه الظروف ولدت وتبلورت الأفكار والأهداف الليبرالية والديمقراطية وكانت ضرورة لازمة "لتعزيز موقف البرجوازية في مواجهة الإقطاع المستبد، باعتبارها تفسيراً أو تبريراً في الوقت نفسه للنظام الرأسمالي الذي يعتبر الملكية الحد الأساسي للنزعة الإنسانية البرجوازية، والتي تعني تأكيد ذات الإنسان ضد عبودية الإقطاع باسم الفردية، وضد الكنيسة باسم حرية الفكر، وضد قوى الطبيعة باسم إرادة الإنسان الذي يريد أن يصبح سيد الطبيعة

ومالكها"[90]. لذلك كله كان بناء هذه الدولة وسلطتها الجديدة فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية أو معنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها بهذه المنافع كلها[91]. وكان لا بد للسلطة الحاكمة من امتلاك المقومات اللازمة لتحقيق كل ذلك والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية، وتمثلت هذه المقومات – الخصائص التي تميزت بها الدولة في:

1- استقلال الأنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الأنشطة الوظيفية الاجتماعية الأخرى.

2- استقلال البنى المؤسسية والهياكل التنظيمية للسلطة السياسية وانفصالها عن باقي البني الاجتماعية ومؤسساتها وهياكلها.

3- الطابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة السياسية ومناصبها.

وإذ يُعرّف لابيار الدولة بأنها "المجتمع المدني كمالك للسلطة التي يمارسها هذا الفرد أو تلك الجماعة"[92]، فإن السلطة السياسية في أي مجتمع لا تتخذ في رأيه شكل الدولة "ما لم يشارك المواطنون والجماعات مشاركة فعالة وإرادية في الحياة الاجتماعية، وما لم يشاركوا خاصة مشاركة فعلية في الحياة العامة وفي أساليب محاسبة التقرير السياسي"[93]، ويتفق هذا مع ما يذهب إليه جورج بوردو من أن الدولة هي "السلطة السياسية المؤسسة.. هي سلطة قانون، من يمارسها.. يخضع لتشريعات مستقلة عن إرادته وأهوائه ومصالحه الفردية"[94]. وإذ دخلت أوربا عصر نهضتها بالدولة ومع الدولة، فقد كان من الطبيعي أن يصبح ابتكار الدولة هو جوهر الحداثة الأوربية وسببها ونتيجتها في آن واحد[95]. وسواء فهمنا الدولة على أنها السلطة السياسية التي تتم ممارستها على المجتمع وفي إطاره، أو فهمناها على أنها المجتمع بأسره منظوراً إليه من زاوية تنظيمه السياسي الإجمالي، أو فهمناها على أنها الدولة في مقابل الدولة كأشخاص للقانون الدولي يتفاعلون في إطار النظام الدولي[96]. فإن هذه الدولة التي حققت الحداثة وتحققت فيها لم تفعل ذلك إلا بتفكيكها للعمليتين السياسية والاجتماعية وفصلها بينهما لتأمين استقلال الوظيفة السياسية عن أية وظيفة أخرى وجعلها وظيفة مستقلة تتولاها هيئة مستقلة ومتخصصة بمزاولتها حصرياً وبإضفائها طابعاً قانونياً مؤسسياً مجرداً وغير شخصي على الوظائف والمناصب والنشاطات السياسية[97]. وتكمن أهمية هذا الإنجاز في كونه الأساس الذي قام عليه اختلاف الدولة وتميزها عن الأشكال التقليدية السابقة للسلطة السياسة التي لم تعرف من قبل استقلال السياسي عن الاجتماعي بقدر ما هي تنظيم سياسي وبطريقة مباشرة، مثلما أنها لم تعرف أيضاً التخصص الوظيفي السياسي ولا المؤسسية ولا القانونية ولا التجريد لتصبح أبرز سمات الدولة وأهم خصائصها الاعتراف باستقلال النطاقين/المدنيين الاجتماعي والسياسي فيها عن بعضهما على المستويين الوجوديين المؤسسي والوظيفي مع الإقرار باستحالة افتراقهما وحتمية تعايشهما وتفاعلهما وتكامل أدوارهما.

الدولة والمجتمع المدني[98]

إن الخصائص الجديدة التي اكتسبتها السلطة السياسية ووظائفها في إطار تجربة بناء الدولة الغربية قد مهدت الطريق لظهور مفهوم جديد هو (المجتمع المدني) بوصفه مقابلاً وموازناً للسلطة السياسية الحاكمة وركناً آخر معها وإلى جانبها في بنية الدولة كمفهوم كلي يوحدهما ويجمع بينهما ليكون استقلال هذين الركنين وتعايشهما التفاعلي أحد أهم أسس وشروط بناء هذه الدولة. وإذ حدث هذا بصورة متداخلة كلياً في إطار تجربتي بناء الدولة والحداثة في الغرب، فقد بات استقلال أحد هذين الركنين وانفصاله عن الآخر شرطاً لاستقلال الآخر وانفصاله عنه، مثلما بات تعريف أحدهما وتعيين حدوده شرطاً ومدخلاً لتعريف الثاني وتعيين حدوده. وبذلك فإن تعريف السلطة السياسية من حيث هي المؤسسات والآليات المختصة بالاحتكار الشرعي قانونياً واجتماعياً لسلطة ممارسة وظيفة حكم المجتمع وحق إدارة شئونه العامة وتنظيم علاقاته وضبط تفاعلاته وتوجيهها يترتب عليه تعريف المجتمع المدني بأنه المؤسسات والآليات الاجتماعية المستقلة وجودياً ووظيفياً عن مؤسسات السلطة السياسية وآلياتها والعاملة لحماية مصالح أعضائها وتحقيق أهدافهم خارج نطاق هذه السلطة وفي مواجهتها. إلا أن مفهوم المجتمع المدني لم يظهر منذ البداية بمضامينه وحدوده التي نعرفها اليوم بل كان كغيره من المفاهيم الاجتماعية المتطورة والمتغيرة تاريخياً. حيث تمت استعادة الجذور الإغريقية لهذا المفهوم في صورة لمحات فكرية أولية عند (توماس هوبز 1588-1679) و(جون لوك 1632-1704)، وأنضجت أعمال (جان جاك روسو 1712-1778) تلك اللمحات التي غدت أكثر نضجاً ووضوحاً عند (فردريك هيجل 1770-1831). وفي سياق تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، فإن ظهوره الأول عند هوبز لم يكن منفصلاً عن السلطة السياسية بل كان مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة (بمعنى القدرة أو الهيمنة أو السيطرة أو النفوذ) من السماء (أي الحكم وفقاً لنظريات الحق أو الاختيار الإلهي) إلى الأرض (أي الحكم وفقاً لنظريات العقد الاجتماعي)، وكان نظام الحكم الذي تبناه هوبز ديكتاتورياً مطلقاً لا فصل فيه بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. وافترض جون لوك أن الحالة الطبيعية للمجتمع تفيد بوجود أفراد اجتماعيين في حالتهم الطبيعية أي دون سلطة حاكمة، وعلى هذا الافتراض تقوم الصورة الثانية لمفهوم المجتمع المدني كمجتمع غير سياسي قائم بذاته ومنفصل عن الدولة[99]، وهذا المجتمع الذي افترض لوك وجوده دون سلطة هو ما تحول في النظرية الليبرالية إلى السوق، وبدلاً من أن يكون المجتمع المدني نتاجاً للتفاعل الإنساني الجماعي في إطار العلاقات المتبادلة بين الأفراد، أصبح هذا المجتمع نتاجاً للسوق وتعاملاته، وبتناظر السوق والمجتمع المدني وإمكانية حلول الأول محل الثاني لم تعد هنالك حاجة لهذا الأخير. وحاول كل من لوك وروسو وهيجل أن يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية انتقال أو خروج التجمع البشري من حالة إلى أخرى، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري انتقل أو خرج من الحالة الطبيعية الفطرية إلى الحالة الاجتماعية المدنية التي تتميز عن الأولى وتنفرد بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي تحكم المجتمع وتدير شؤونه بما يجعل من المجتمع المدني "المجتمع المنظم سياسياً أو أن المجتمع المدني يعبر عن كلٍ واحدٍ لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا"[100]. وجعل (مونتسكيو 1689-1755) ومن بعده

(ألكسي دي توكفيل 1805–1859) من المجتمع المدني وسيطاً بين السلطة والفرد يوازن قوة الأولى في مواجهة الثاني ويحد من تأثيرها المباشر فيه. واعتبر هيجل أن المجتمع المدني هو "الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة"[101]، وهو في رأيه "رديف ومقابل للدولة ومؤسساتها، فهو سابق عليها ويتشكل بانحلال الجماعات الأولية ونشأة جماعات ثانوية ذات طبيعة وروابط جديدة ومختلفة... وبذلك يكون المجتمع المدني هو التنظيم الاجتماعي ومكوناته المستقلة عن الدولة، وإن طبيعة المجتمع المدني وخصائصه تنعكس سياسياً في صورة تحدد طبيعة الدولة وخصائصها من جهة، وطبيعة التعامل العلائقي بينها وبين المجتمع المدني من جهة ثانية"[102]. وبذلك انعكس المجتمع المدني في مفاهيم متعددة تشترك في عناصر أساسية ثلاثة هي الفرد والمجتمع والسلطة الحاكمة ويتميز كل مفهوم منها برؤية خاصة لطبيعة وأسس علاقات التفاعل بين هذه العناصر. وانطلق (كارل ماركس 1818–1883) في رده على هيجل والهيجلية من النظر إلى المجتمع المدني بوصفه أساساً واقعياً للدولة وفضاءً للتنافس والصراع ليس الاقتصادي فقط كما رأى هيجل، بل والسياسي والطبقي أيضاً، وهذا الفضاء هو ما خصه ماركس بفرع معرفي مستقل هو الاقتصاد السياسي. أما عدول ماركس لاحقاً عن استخدام مفهوم المجتمع المدني واستبداله له بمفهوم المجتمع البرجوازي فيعود إلى اعتقاده بعدم إمكانية تصور المجتمع المدني أو دراسته إلا في إطار الاقتصاد السياسي ومن خلاله، وهو ما أكده أكثر من مرة في كتابه (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي) وفي أجزاء مختلفة من كتابه (رأس المال)[103]. بيد أن التطورات اللاحقة بينت أن المجتمع المدني يمثل فضاءً للتنافس والصراع بكل أشكاله ومستوياته بين الطبقات والفئات الاجتماعية كافة، وستكون هذه التطورات موضع اهتمام المفكر الماركسي الإيطالي (أنطونيو غرامشي 1891–1937) الذي رأى أن هناك مستويين للمجتمع:

المستوى الأول: يدعى المجتمع المدني وهو مجموعة التنظيمات الاجتماعية غير الحكومية التي غالباً ما تسمى تنظيمات خاصة.

المستوى الثاني: يدعى المجتمع السياسي أو الدولة وهو مجموعة التنظيمات السياسية السلطوية الحكومية.

وإذا كان المجتمع المدني، وليس الدولة كما رأى هيجل، هو ما يمثل عند ماركس وغرامشي اللحظة الإيجابية والفعالة في التطور التاريخي فليست هذه اللحظة واحدة عندهما. فهي تمثل عند ماركس القاعدة البنيوية التحتية (البناء التحتي)، بينما تمثل عند غرامشي لحظة فوق بنيوية (البناء الفوقي). وهذا الاختلاف هو علة اهتمام الأخير بقضايا الثقافة عموماً واهتمامه بمفهوم المثقف والمثقفين خصوصاً عبر التفرقة الشهيرة التي أقامها بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي، ودور الأخير في مقاومة الهيمنة الشاملة للدولة على المجتمع المدني أو مساهمته في تحقيق هذه الهيمنة أو ترسيخها. وبذلك فإن المجتمع المدني عنده هو المرحلة الانتقالية النهائية في تنظيم المصالح المختلفة المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي) وصولاً إلى إقامة الدولة، ليكون للمجتمع المدني وجوده الخاص خارج نطاق الدولة على الرغم من علاقته الجوهرية بها من حيث هو الوسيط بينها وبين التشكيلة الاقتصادية في نطاق مرحلة تاريخية محددة. ويرى غرامشي أن المجتمع المدني والمجتمع السياسي (السلطة الحاكمة) يشكلان معاً المنظومة السياسية الكلية في المجتمع التي يسميها (الدولة الموسعة)، لذلك فهو عندما يُعرّف الدولة يقول إن "الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"[104]. وبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي

للمجتمع بطبقاته وفئاته ونقاباته وجمعياته وأحزابه، فإن المجتمع السياسي يحتكر السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة لتكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة تفاعلية يمكن أن يكون المجتمع المدني في إطارها مؤيداً للسلطة أو معارضاً لها تبعاً لطبيعة علاقات الارتباط والتفاعل بينهما. فالمجتمع المدني يؤيد هذه السلطة ويساندها ويمنحها شرعية الوجود والاستمرار عندما يشارك في صنع سياساتها واتخاذ قراراتها وتنفيذها فتكون الدولة وسلطتها من أجل المجتمع وفي خدمته، وهو يعارض هذه السلطة ويعاديها ويجردها من شرعية الوجود والاستمرار عندما لا يشارك في صنع سياساتها واتخاذ قراراتها وتنفيذها فيكون المجتمع من أجل الدولة وفي خدمتها الأمر الذي يدل عليه ويؤكده تداخل الدولة والمجتمع المدني وتفاعلهما عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى. ومع سيادة الماركسية التقليدية لاحقاً وبشكل خاص في نموذجيها السوفيتي والصيني، اتخذ التعامل الماركسي مع مفهوم المجتمع المدني طابع التجاهل والإقصاء والتهميش، واكتسب الحديث عنه أساساً طابع النقد والهجوم بوصفه مفهوماً برجوازياً يقدم غطاء وتبريراً لعدم الحديث بصراحة ووضوح عن صراع الطبقات والمآسي المترتبة عليه[105].

وبارتباط ظهور مفهوم المجتمع المدني وتحديد طبيعة مؤسساته وخصائصها وبشكل أولي وأساسي بمقدمات الحداثة الأوربية ونتائجها التي تلازمت فيها عمليتا هدم أسس المجتمع القديم وتفكيك مؤسساته من جهة وإرساء أسس المجتمع الجديد وبناء مؤسساته من جهة ثانية تأثر هذا المفهوم بتلك العمليات من جوانب مختلفة. فقد حصل على صياغته الاصطلاحية اللغوية من تمييزه عن المجتمعين السياسي والديني ليصبح دالاً على معنى الوجود الاجتماعي الخالص المجتمعي لا السياسي والدنيوي لا الديني، وحصل على مؤسساته وخصائصه من حلوله كمجتمع حديث قائم على النظام الرأسمالي محل المجتمع التقليدي القديم القائم على النظام الإقطاعي لأن تغير القوى الطبقية الاجتماعية الفاعلة وتراتباتها وأدوارها استدعى تغيراً موازياً في الأنساق القيمية والهياكل المؤسسية والآليات التنظيمية التي كان لا بد أن تستبدل بها وتحل محلها أنساق ومؤسسات وآليات جديدة تعبر عن مصالح النظام الاجتماعي – الطبقي الجديد وأهدافه وتستجيب لتطلعاته ومتطلباته. وفي هذا السياق ومن خلاله ظهرت قيم الليبرالية والفردية والحقوق والحريات الإنسانية الأساسية ونظريات المصدر الشعبي الاجتماعي للسلطة ودولة القانون والفصل بين السلطات والعقد الاجتماعي والإرادة الشعبية والمشاركة المجتمعية في العملية السياسية وفقاً لمبادئ الحرية والمساواة والمواطنة والتعددية السياسية والتداول السلمي الدوري للسلطة. وبذلك تأكد أولاً ظهور المجتمع المدني وتأكد ثانياً اتساع نطاقه إلى ما هو أبعد من حدود المعنى الوجودي الوظيفي ليصبح دالاً أيضاً على إطار مفاهيمي يتضمن القيم والمؤسسات الجديدة التي تعبر عن هذا الوجود وتستجيب لضرورات استمراره وفاعليته في مقابل السلطة السياسية ذات التركيبة الدولتية وبموازاتها. وعلى أساس ما تقدم يمكن تحديد العناصر الأساسية للمجتمع المدني مفهوماً ووجوداً في:

– المؤسسية التكوينية التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية وتشمل كل مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الحكومي والمجتمعي.

– استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وجوداً ونشاطاً عن هيمنة السلطة السياسية في الدولة وتأثيرها، من حيث إنها مؤسسات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير إلى علاقات التضامن والتفاعل الاجتماعي.

– طوعية الانتماء التي تميز مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها عن باقي التكوينات

الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.

- غائية أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وأهمية أدوارها للحياة الإنسانية فردياً وجماعياً.

- كلية مفهوم المجتمع المدني بحكم ارتباطه منظومة مفاهيمية كلية يفقد في حال غياب عناصرها أو تعطيل فاعليتها ولو نسبياً جزءاً كبيراً من شروط وجوده وفاعليته، وتشتمل هذه المنظومة على مفاهيم مثل الوطن والمواطنة والحقوق والحريات الإنسانية والتنمية والمشاركة السياسية والشرعية.. الخ.

لقد تطلب حدوث التحولات الاجتماعية والفكرية التي أوجدت المجتمع المدني مفاهيمياً وواقعياً حدوث تحولات مقابلة وموازية لإعادة صياغة العلاقة بينه وبين والسلطة السياسية وفقاً للمستجدات الفكرية والعملية لتقوم هذه العلاقة وتنتظم على أسس:

1- استقلال السلطة السياسية عن المجتمع المدني وتمايزهما وجودياً ووظيفياً من خلال فصل نطاق اختصاص السلطة العامة ومسؤوليتها عن نطاق اختصاص ومسؤولية الحقوق والحريات الشخصية والمدنية الخاصة.

2- تكامل السلطة السياسية والمجتمع المدني وتعايشهما تفاعلياً على مستوى الأدوار والوظائف.

3- اختيار المجتمع المدني للسلطة السياسية على مستوى الأفكار والسياسات والأشخاص، وحقه في مراقبتها ومحاسبتها وتغييرها شرعياً وسلمياً ودورياً.

4- مسؤولية السلطة السياسية عن تجسيد إرادة المجتمع المدني وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه، ومسؤولية المجتمع المدني عن دعم السلطة السياسية وتمويلها مادياً وبشرياً، وخضوعه لها في علاقة حقوق وواجبات متقابلة ومتكافئة يؤسس لها وينظمها ميثاق تعاقدي بين متساوين[106].

ولم يكن تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع في أوربا وتحقيق التوازن بينهما وتعايشهما وتفاعلهما شرعياً وسلمياً وإيجابياً وفقاً لهذه الأسس بالأمر الهين ولا اليسير، فلا المجتمع المدني يرغب في سلطة تحكمه وتُخضعه ولا السلطة الحاكمة تسمح طوعياً وإرادياً بتقييدها ولا بخلق شركاء ولا منافسين لها، فالأمر في الحالتين يتعارض مع منطق الحياة الإنسانية وتجاربها فردياً واجتماعياً، فكما يلاحظ أحد الباحثين فإن "النزعة الطبيعية للسلطة هي أن تتوسع، فإن لم تتوسع فلِعِلَةٍ لم تفعل. الذي يحد من تمادي السلطان في الحلبة السياسية ليست الذهنية بل تركيبة الحلبة وبنية المؤسسة واللاعبين فيها"[107]. وعليه فقد كان على المجتمع المدني أن يبذل جهوداً كبيرة ويقدم تضحيات جمة ليقلص سلطات النظام السياسي ويعيّن اختصاصاته ويراقبه ويحاسبه من جهة، ويحدد من جهة ثانية مبادئ وآليات جديدة للتفاعل بينهما تناسب الأسس المستحدثة لتنظيم العلاقة بينهما وتستجيب لمتطلباتها، ويمنع من جهة ثالثة نمو هذا النظام استبدادياً في المستقبل وعودته إلى سابق عهده. وتطلب تحقيق كل ذلك إعادة تكوين النظام السياسي بشكل مختلف عن شكله السابق كلياً وجذرياً بما يتفق تماماً مع الاتجاه العام للتحولات الجارية في كل جوانب الحياة الأوربية، فكما يقول جون لوك "فإن أشكال السلطة المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلاً من أشكال الحكم المدني قط"[108]. لذلك كانت العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في أوربا ولوقت طويل أقرب ما تكون إلى اللعبة الصفرية Zero Game التي لا يربح أحد أطرافها إلا ما يخسره الطرف الآخر. إلا أن الصراعات المتكررة بينهما لكي ينتزع كل منهما من الآخر أكبر قدر ممكن من المكاسب والحقوق أدى في النهاية إلى خروج العلاقة بينهما في النهاية من دائرة هذه اللعبة واستقرارها على مجموعة من القواعد التي يلخصها أحد الباحثين في[109]:

- المواطنة.
- الدستورية.
- الحقوق والحريات الإنسانية المتساوية.
- الفصل بين السلطات.
- التعددية السياسية.
- النظام التمثيلي.
- التداول السلمي والقانوني والدوري للسلطة.

وإذ تضمن هذه القواعد تحقيق التوازن القانوني المؤسسي بين السلطة الحاكمة والمجتمع المدني، وتمنع تعديل ميزان القوى لصالح أحدهما على حساب الآخر، فقد جعل ذلك منها أساس الدولة الغربية وقاعدة العلاقة بين ركنيها (السلطة السياسية والمجتمع المدني) وهي العلاقة القائمة على الفصل بينهما من خلال الفصل بين السلطة العامة والحقوق والحريات الخاصة وليس فصل المجتمع عن السياسة لأنهما لا ينفصلان. وعليه فقد أصبحت هذه القواعد ركناً ثالثاً إلى جانب الركنين الآخرين السلطة السياسية والمجتمع المدني في بنية الدولة الغربية التي اتخذت شكل مثلث متساوي الأضلاع، ليصبح وجود هذا المثلث (الدولة) مرهوناً بالوجود المتكامل والمتفاعل لأركانه/أضلاعه الثلاثة المتساوية هذه:

- السلطة السياسية.
- المجتمع المدني.
- قواعد التفاعل بينهما.

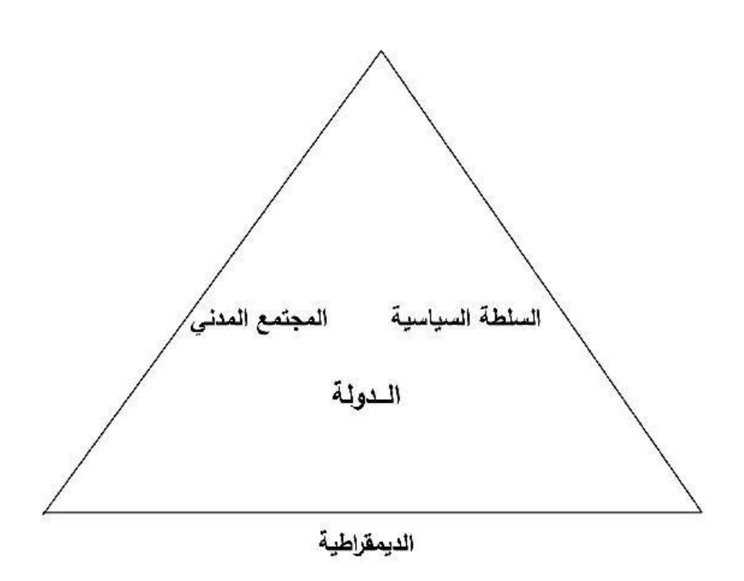
واتخذ الركن الأخير في الدولة الغربية الحديثة صورة
ومسمى النظام الديمقراطي القائم على مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية والذي احتل مكانه في مثلث الدولة باعتباره الركن/الضلع القاعدي الذي يقوم عليه تعايش السلطة السياسية والمجتمع المدني وتفاعلهما كركنين/ضلعين متقابلين ومتكافئين في
هذا المثلث. وإذ باتت الدولة الغربية كياناً اجتماعياً وسياسياً يقوم ويتجسد قانونياً ومؤسسياً على قاعدة النظام الديمقراطي ومن
خلاله، فقد استمدت هذه الدولة قدرتها على الاستمرار والاستقرار والفاعلية من الشرعيات الثلاث التي وفرتها لها طبيعتها التكوينية ونوعية قواعد علاقات التعايش والتفاعل بين أركانها، وهذه الشرعيات هي:

- الشرعية الدستورية القانونية القائمة على توافق الدولة وسلطتها السياسية مع التشريعات المعلنة والمقبولة اجتماعياً والتزامها بها.

- الشرعية الاجتماعية التمثيلية القائمة على تجسيد الدولة وسلطتها السياسية لإرادة

المجتمع وتعبيرها عن قيمه ومصالحه وأهدافه.

- الشرعية الإنجازية القائمة على حماية الدولة وسلطتها السياسية لقيم المجتمع وضمان مصالحه وتحقيق أهدافه الراهنة والمستقبلية.



وإذا كان المجتمع المدني بمكوناته الأولية البسيطة أو الثانوية المركبة قد عمل مع السلطة السياسية أحياناً وفي مواجهتها ومن خلال الصراع معها أحياناً أخرى لإعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها وإرساء قواعد جديدة للتعايش والتفاعل بينهما مما ترتب عليه ظهور الدولة بمفهومها وتركيبها المميزين بوصفها كياناً اجتماعياً كلياً يجتمع في إطاره ويتفاعل ركناً السلطة السياسية والمجتمع المدني في علاقة متكافئة بين مستقلين ومتساوين. فقد اقتضى هذا وتطلب إنتاج وترسيخ المبادئ التي تقوم عليها علاقة التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة السياسية والآليات والمؤسسات الضامنة لتطبيق تلك المبادئ وتأمين استمرار دور المجتمع في العملية السياسية وتأثيره فيها من جهة، ومنع السلطة السياسية من جهة ثانية من استعادة آلياتها الاستبدادية المطلقة أو مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني المتحققة في إطار هذه الدولة وبواسطتها. ولأن جوهر هذه المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات هو أن المجتمع المدني (أو الشعب أو المواطنين أو الأمة) مصدر كل سلطة وصاحب الحق الوحيد في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته مباشرة أو من خلال ممثليه. فقد اكتسبت السلطة السياسية في الدولة الغربية من خلال ذلك وبفعله طابعاً ومفهوماً شعبيين جعلا منها سلطة أو حكماً شعبياً مما سمح باستعادة المصطلح الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) واستخدامه لتسمية هذا النوع من أنظمة الحكم لتصبح الديمقراطية الركن الثالث من أركان مثلث الدولة الغربية والذي شغِلَ في هذا المثلث موقع الركن القاعدي الذي يقوم عليه ركناه الآخران السلطة السياسية والمجتمع المدني ويستمدان منه شروط وجودهما واشتغالهما وقوانين تفاعلهما. ولعل في وصف أرسطو لسمات الديمقراطية أساساً مناسباً لفهم طبيعة هذا النظام وتحديد دوره في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع اللذان يكونان معه أركان مثلث الدولة الغربية حيث يقول إن "السمتان المميزتان للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية. والمساواة هي الحق العام، وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة

الأكثرية هي السائدة"[110]. ولأن هذه السمات هي بنفس القدر وذات المنظور سمات الدولة كشكل تنظيمي مؤسسي جديد للعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني، فستكون الديمقراطية هي خاصية هذه الدولة وسمتها المميزة، وسيكون وجود هذه السمات أو غيابها هو معيار ودليل وجود الديمقراطية أو غيابها بقدر ما سيكون أيضاً معيار ودليل تمتع موضوع بحثنا أو ملاحظتنا بخصائص الدولة وشروطها أو افتقاره إليها. وحيث إن "الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية"[111]، فستكون العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أكيدة ووثيقة لأن وجود المجتمع المدني وفاعليته ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي وشرط أولي لفاعليته بقدر ما أن الديمقراطية وتجسيدها الأول والأهم المشاركة السياسية الشعبية هي البعد السياسي لوجود المجتمع المدني وشرط فاعليته وتأثيره. هكذا يتجلى الارتباط بين أركان الديمقراطية والسلطة السياسية والمجتمع المدني في اشتراكهم في المبادئ والقواعد الأساسية التي يقوم عليها ويعمل وفقها كل منهم والمتمثلة في:

- المساواة.
- المواطنة.
- السلطة الدستورية والقانونية.
- تعدد السلطات والفصل بينها.
- التداول السلمي والدوري للسلطة.
- المصدر الاجتماعي للسلطة والشرعية.
- الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية.

وإذ أصبحت الديمقراطية الأساس والأداة والأسلوب لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية وإنجاز وظائفهما وتنفيذ برامجهما كل ضمن دائرة اختصاصها ومسئوليتها، فقد اكتسبت بذلك طابعاً مركباً تجتمع فيه الأبعاد السياسية والاجتماعية، وتأكدت أهميتها وضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية وبخاصة بعد أن امتدت تأثيراتها العميقة والمباشرة إلى ما هو أبعد من مصالح هذه القوى والفئات وأهدافها الاجتماعية والسياسية ووصلت إلى كل عناصر حياتها ليصبح المشروع الديمقراطي بالنسبة لها مشروع الخلاص المنتظر ورهان الحياة الأول والأهم. ولأن الديمقراطية ليست نفياً للسلطة ولا إثباتاً للفوضى لكنها تعيين لحدود الفضاءين السياسي والاجتماعي وتشخيص لأنظمة الحقوق والواجبات المتقابلة والمتكافئة لهما، فقد بات تطبيقها ضرورة أساسية لتحقيق التوازن بين الحرية والنظام ضمن هذين الفضاءين لأن غيابها يستتبع ويستدعي غياباً مقابلاً لمبادئ التوازن بين الحرية والنظام وقواعد الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية مما يكون سبباً للوقوع إما في مأزق الفوضى أو في مستنقع الاستبداد وكلاهما نهاية لوجود السياسة وعود غير محمود إلى أشكال السلطة السياسية التقليدية القديمة، فالنزوع الاجتماعي لمزيد من الحرية وتقليص السلطة يقابله نزوع سلطوي لمزيد من المركزية واتساع نطاق الوظائف والصلاحيات[112]. إلا أن وحدة مبادئ وقواعد الديمقراطية وثباتها وتماثل آلياتها ومؤسساتها التنفيذية وتشابهها لا يجعل من الديمقراطية حالة واحدة لأنها لم تولد أصلاً على هذا الحال ولا كانت كما نعرفها

اليوم بل مرت بتطورات وتغيرات عديدة ومتلاحقة، فتجددت بعض عناصرها وتغير بعضها الآخر وأضيفت إليها غيرها. لذلك تتعدد أشكال الأنظمة الديمقراطية وآلياتها ومؤسساتها وتتنوع تطبيقاتها بتعدد المجتمعات التي أنتجتها ثم طبقتها وطورتها وتنوع ظروفها واحتياجاتها ليكون أمراً طبيعياً ابتكار أشكال جديدة للديمقراطية على مستوى أساليب التطبيق وآليات العمل بما يناسب تعدد الخصوصيات المجتمعية ويستجيب لتنوعاتها القيمية والحضارية. ويمثل ابتكار هذه الأشكال وتطبيقها الفاعل ضرورة خاصة بالنسبة للمجتمعات الواقعة خارج الإطار الرأسمالي الغربي والتي تحتاج إليها لتؤسس عليها شرعية دولها وأنظمتها السياسية، وتكتسب بها ومن خلالها مقومات الاقتدار اللازم لمواجهة تحديات العولمة وضغوطها ومخاطرها والعمل على تغييرها.

المبحث الثالث

المستجدات الديمقراطية

في عصر العولمة

تقدم القول بأن بنية المجتمع السياسي الحديث (الدولة) تتكون من أركان أساسية هي المجتمع المدني والسلطة السياسية ونظام الارتباط والتفاعل بينهما. والسلطة بمعنى قدرة إرادة ما على التحكم في إرادة أخرى وتوجيهها وإن كان ذلك على الرغم من هذه الأخيرة وبخلاف قيمها أو مصالحها ظاهرة طبيعية في أي مجتمع إنساني، فالعيش دون سلطة أمر خيالي يصعب تصوره إذ كل شيء يوحي بالسلطة ويؤكد ضرورة وجودها. وكما يقول الفين توفلر فإن "السلطة في حد ذاتها ليست بالشيء الحسن ولا السيئ، إنها جانب لابد منه في أي علاقة إنسانية، وهي تؤثر في كل شيء، وما نحن سوى نتاج للسلطة"[113]. وإذ تشترك كل أنواع النظم السياسية قبل ظهور الدولة وبعدها في وجود وتعايش وتفاعل ركني المجتمع والسلطة، فسيكون ما يميز الدولة كشكل مستحدث للتنظيم السياسي هو نظام الارتباط والتفاعل بين هذين الركنين. وبولادة الشكل الجديد لهذا النظام (الديمقراطية) وتطبيقه في الغرب، باتت معادلات العلاقة بين أركان الدولة (السلطة والمجتمع ونظام الارتباط والتفاعل بينهما ديمقراطياً) محكومة بمعادلات العلاقة بين الاشتراطات الثلاثة التي يقوم عليها نظام الارتباط والتفاعل الديمقراطي الشرعي بين السلطة والمجتمع، وهذه الاشتراطات هي:

- الديمقراطية.
- الشرعية.
- الاستقرار.

ويؤثر الارتباط التفاعلي بين هذه الاشتراطات وطبيعة توازناتها ومعادلاتها بسعة وعمق كبيرين في منظومات ومعادلات التفاعل بين ركني السلطة السياسية والمجتمع المدني في أية دولة من حيث إنه يحدد مدى تعبير هذه السلطة عن إرادتها أو إرادة مجتمعها أو محصلة التفاعل المتوازن بين الإراديين معاً ليحدد بالتالي طبيعة هذين الركنين وخصائصهما. فإذا كان الاستقرار يعني وضوح وتوازن مكونات النظام السياسي وعلاقاته واستمرارها دون تغيرات غير مرغوبة من طرفي هذه العلاقة سواء على المستوى الداخلي المتعلق بوضوح وتوازن علاقات هذا النظام بالمجتمع المدني أم على المستوى الخارجي المتعلق بوضوح وتوازن علاقاته الثنائية والجماعية بالوحدات الدولية الأخرى. فإن أساس هذا الاستقرار وقاعدته هو شرعية النظام السياسي بمعناها المركب الاجتماعي والقانوني والإنجازي أو ما تشير إليه الدراسات القانونية تحت تسميتي الشرعية والمشروعية. ومصدر هذه الشرعية في العصر الحديث هو القبول الإرادي للمجتمع بالنظام السياسي الحاكم ورضاه الطوعي عنه وولاءه له بما يجعل علاقة الارتباط والتفاعل بينهما واضحة ومتوازنة وإيجابية ليتحقق لهذا النظام الاستقرار والاستمرار بعيداً عن عوامل الاضطراب والصراع[114]، ويشترط ذلك ويتطلب اعتماد النظام الديمقراطي كأساس وقاعدة للارتباط والتفاعل بين المجتمع والسلطة الحاكمة فيه. ومن منظور الاقتصاد السياسي يعرض أحد الباحثين معادلات العلاقة بين الاستقرار والشرعية والديمقراطية قائلاً "إن مجتمعاً يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الاستقرار فقط حين يشعر الناخبون ويلمسون أن حقوق ومصالح الجميع تراعى وتؤخذ بعين الاعتبار وليس حقوق

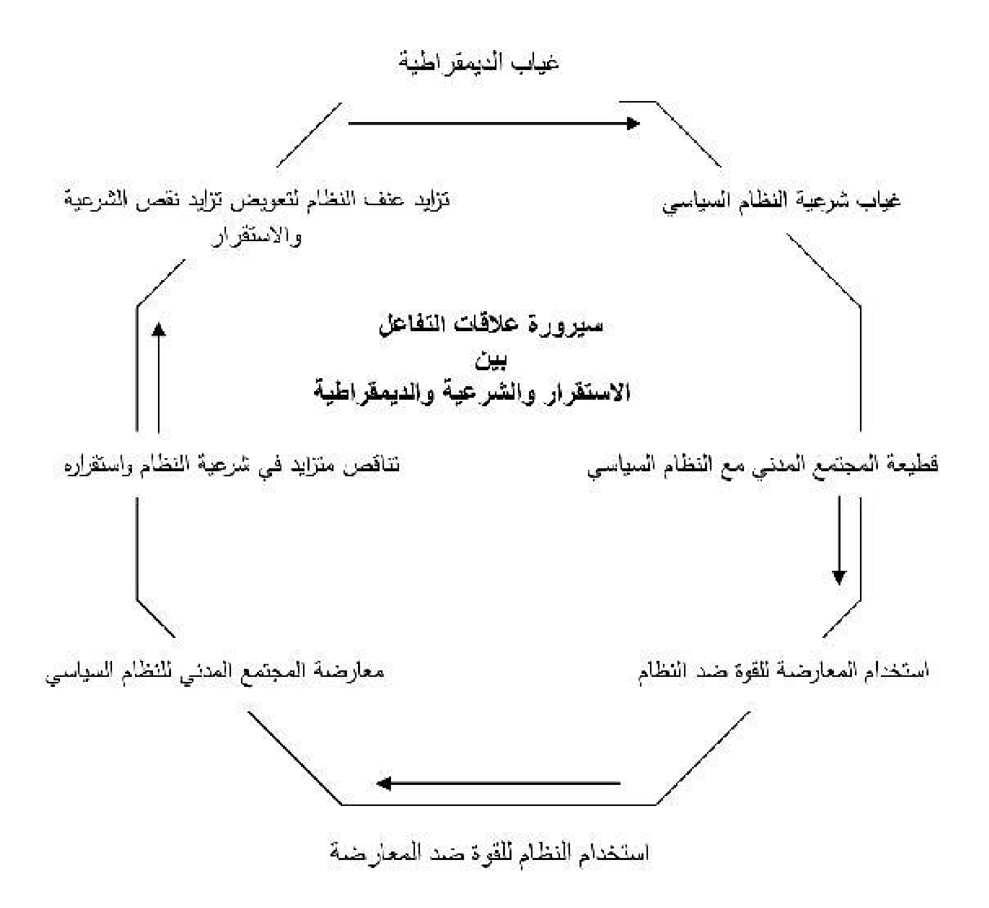
ومصالح المتفوقين اقتصادياً فقط"[115]. والتوازن بين حقوق وحريات الكثرة من المواطنين غير المتفوقين اقتصادياً وحقوق وحريات القلة من المواطنين المالكين لرأس المال هي "الفكرة التي قام عليها اقتصاد السوق المتكفل بالرعاية الاجتماعية"[116]، والتخلي عن هذه الفكرة والأخذ بنقيضها هو ما قامت به وعليه سياسات العولمة "فتدهور مقدرة الدول على توجيه السوق يؤدي إلى أن تكون المسيرة في مصلحة الأثرياء في المقام الأول"[117]. وعليه فإن غياب الديمقراطية يعني قيام نظام سياسي لا يراعي مصالح كل أفراد المجتمع وفئاته، ويخدم مصالح القلة القليلة من أغنيائه وأغنياء بلدان العالم الأخرى على حساب كل الفقراء ومتوسطي الدخل فيه مما يحرم هذا النظام من القبول الإرادي لغالبية مواطنيه به ورضاهم الطوعي عنه وولاءهم له، ومن ثم يحرم النظام السياسي من الشرعية ويسم علاقة الارتباط والتفاعل بينه وبين الغالبية المجتمعية بالسلبية مما يؤسس لعدم استقرار هذا النظام ومعاناته عاجلاً أو آجلاً من عوامل الاضطراب والصراع التي تهدد استمراره[118]. وإذ كانت الشرعية وما تزال شرطاً لا غنى عنه لأي نظام سياسي[119]، فقد جعل ذلك منها مطلباً أساسياً في التاريخين الاجتماعي والفكري لتكون النظم السياسية في سعي دائم وحثيث لإحراز هذا المطلب حتى غدا هاجس الفكر والعمل السياسي القديم والحديث ومعياراً أساسياً من معايير تحديد طبيعة الأنظمة السياسية ونوعية معادلاتها الفكرية في مختلف العصور وشتي المجتمعات.
أما ما وقع من ثورات كبرى في أوربا ابتداء من القرن الخامس عشر فلم يستهدف إسقاط شرط الشرعية ولا القضاء عليه، بل كان هدفه تغيير الشرعية السائدة والقائمة على مرجعية دينية مقدسة وإحلال شرعية جديدة محلها قائمة على مرجعية اجتماعية غير مقدسة. هكذا وضعت الثورات الإنكليزية عام 1688 والأمريكية عام 1776 والفرنسية عام 1789 نهاية حاسمة لعصر الشرعية الدينية المستندة إلى الإرادة الإلهية وافتتحت عصر جديداً للشرعية الاجتماعية المستندة إلى الإرادة المجتمعية المتجسدة في مبادئ وقواعد وآليات ومؤسسات الترشيح والانتخاب والتصويت والاقتراع العام السري الحر التي يؤطرها النظام الديمقراطي. وبذلك فإن تأسيس العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الدولة على قاعدة الديمقراطية، يعني تولي المجتمع المدني للسلطة وممارسته لمسؤولياتها عن صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل مباشر، أو توليه للسلطة وممارسته لمسؤولياتها بشكل غير مباشر/نيابي من خلال اختياره للأفكار والبرامج والشخصيات التي تعبر عن إرادته وتحكم باسمه ونيابة عنه وفي الحالتين يحظى النظام السياسي الذي يحكم باختيار المجتمع وإرادته بالشرعية والاستقرار ولو بدرجات متفاوتة. أما غياب الديمقراطية فيترتب عليه حرمان المجتمع من حقه المباشر أو غير المباشر في تولي السلطة وممارسته مسؤولياتها عن صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها في وقت يكون فيه هذا المجتمع محور تلك العملية وغايتها وأداتها مما سيحوله إلى مجرد موضوع لأنشطة النظام السياسي ومادة لوظائفه إخضاعاً لجسده المادي وتطويعاً لإرادته المعنوية فردياً وجماعياً. فإذا كان استقرار الأنظمة السياسية واستمرارها مشروطاً بشكل أساس بشرعيتها، وشرعية الأنظمة السياسية في العصور الحديثة شرعية إنسانية اجتماعية مشروطة أساساً بأخذها بالديمقراطية، فستكون الديمقراطية شرط الشرعية والاستقرار وأساسهما وقاعدتهما في هذه الأنظمة مما يميز الديمقراطية عن شرطي الشرعية والاستقرار بجعلها معامل التوازن الأساسي المحدد لطبيعة نظام الارتباط والتفاعل بين ركني السلطة السياسية والمجتمع المدني في الدولة.
وبمرور الوقت وتراكم منجزات النظم الديمقراطية الغربية ترسخ في القيم السياسية الحديثة الإيمان بأهمية الديمقراطية وضرورتها لخلق علاقة تفاعل إيجابي بين المجتمع المدني والنظام السياسي، مثلما ترسخ في هذه القيم أيضاً الإيمان بقدرة الديمقراطية على تزويد هذا النظام بالكفاءة القائمة على إمكانية الفعل والإنجاز استناداً إلى تلك العلاقة حتى بات من ثوابت التجربة السياسية الحديثة أن "نظم الحكم التسلطية

نادراً ما تقترن بالكفاءة"[120]. وتأسيساً على ذلك سيكون من الطبيعي الاستنتاج بأن أي نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني أيضاً من مشكلة غياب الشرعية مما يترتب عليه معاناته استتباعاً من مشكلة غياب الاستقرار ومن ثم معاناته من مشكلة فقدان الكفاءة وإمكانية الفعل والإنجاز. وإذ لم يعد من سبيل في هذا العصر لضمان شرعية وجود الأنظمة السياسية الحاكمة وتأمين استقرارها واستمرارها إلا الديمقراطية، فإن الأنظمة التي ترفض الخيار الديمقراطي وتفتقر نتيجة لذلك إلى الشرعية الاجتماعية لا يبقى أمامها عادة إلا خيار الاستبداد والقسر والإرغام لضمان استقرارها واستمرارها. وإذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولّد إلا المزيد من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الإنسانية الأساسية[121]، فإن النظام السياسي الذي يتبناه ويستخدمه سيزداد معدل فقدانه لشرعيته مما ينعكس سلباً على استقراره وكفاءته وقدرته الإنجازية أيضاً. ولما كان غياب النظام الديمقراطي أو تدني مستوى فاعليته سبباً يدفع بالنظام السياسي في أية دولة إلى استخدام وسائل قسرية وقمعية لإظهار التأييد والحماس الشعبيين لسياساته وقراراته دون أن ينشغل كثيراً بالبحث في جدية الولاء والحماس المذكورين، فسيؤدي ذلك إلى زيادة حدة التوتر بين المواطنين والسلطة السياسية[122].

وحيث إن الأنظمة السياسية التي تعاني مثل هذه المشكلات تميل إلى عدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية وتعمل على إفراغ التشريعات والمؤسسات المنبثقة عنها من كل محتوى حقيقي ليتحول الدستور فيها إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسة الحاكم وإضفاء الشرعية عليها فيكون من السهل إقراره أو تغييره وحتى خرقه[123]. لذلك سيغلب على هذه الأنظمة ممارستها لمفاعيلها السلطوية الأكثر زخماً دون شرعية، واستخدامها آليات عمل تعجز عن تحقيق التوازن بين ضرورة استمرارها واستقرارها من جهة وضرورة حماية الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية من جهة ثانية، وعن ذلك تنتج عادة اختلالات هيكلية ووظيفية تكون محصلاتها في الغالب لصالح استمرار النظام السياسي واستقراره وفاعليته على حساب مصالح المجتمع المدني وحقوقه وحرياته. وقد تزايد خطر هذه الاختلالات نتيجة تزايد زخم الفواعل السلطوية بفعل التحسن والتنوع المستمرين في آليات الضبط والتحكم الاجتماعي وتقنياتها وأنظمة الرقابة القمع ووسائلها وأساليبها. وفي ظل هذه الظروف المقترنة بظاهرة انعدام الضمانات الدستورية والقانونية الكفيلة بحماية الحقوق والحريات الإنسانية كظاهرة ملازمة لغياب الديمقراطية أو عدم فاعليتها، باتت النظم السياسية تتمتع بإمكانية أكبر على تطويع التعدد والتنوع الإنسانيين وقدرة أعلى على التحكم في البنية الكلية للمجتمع وخلاياه ومفاصله.

وإذا كان الانضباط المعقلن الذي ميز الدولة القومية الحديثة في أوروبا، والمستند إلى اشتراطات الديمقراطية والشرعية والاستقرار، قد سمح لأنظمتها السياسية بتنظيم الفعاليات الفردية والاجتماعية وتوجيهها وفقاً لمبادئ تنظيم وتوزيع وتناسق القوى ومراكز التوجيه وأدوات التنفيذ، ووضع كل ذلك في إطار مؤسسات تضمن توازن علاقات القوة والتفاعل بين الأفراد والجماعات، وتشريعات قانونية تنظم نشاطات تلك المؤسسات وآليات عملها[124]. فإن غياب هذه الاشتراطات عن آليات عمل الأنظمة الحاكمة في المجتمعات المتخلفة قد غيب عنها الانضباط المعقلن وزاد بشكل مفرط من سلطاتها وقدرات الضبط فيها بقدر ما انتقص من عقلانيتها حتى وصل بها الأمر إلى حد التحكم الكيفي السلبي في حياة المجتمع المدني ومصادرة حقوقه وحرياته الأساسية[125]. وإذ يحتم الطابع السلبي لعلاقة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع المدني اندفاعهما في اتجاهين مضادين واستخدام كل منهما للمتاح له من وسائل القسر والإرغام وأدواتها لإجبار الطرف الآخر على التخلي عن مواقفه وخياراته والخضوع لإرادة

الطرف الأول وقبول خياراته ومواقفه وتوجهاته. ولأن فرص وإمكانيات النظام السياسي للحصول على وسائل القسر والإرغام وأدواتها هي الأفضل والأعلى، تدعمه في ذلك وتسنده قدرته على استخدامها في ظل القانون وتحت حمايته في ظل احتكاره لقانونية استخدامه لوسائل العنف وأدوات القوة[126]. فإن ذلك يعني أن النظام السياسي سيكون الطرف الأكثر أهلية في هذه المواجهة لفرض إرادته على الطرف الآخر (المجتمع المدني)، لذلك فإن صورة الدولة ونظامها السياسي تتطابق في هذه الحالة في ذهن الحكام والمحكومين مع أجهزة القمع، وتغدو السياسة نشاطاً حراً ومطلقاً يتحقق ويتطور خارج الدولة ومن ورائها[127]. ويترتب على سيرورة علاقات التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع المدني وصيرورتها على هذه الشاكلة، عجز النظام السياسي عن أداء وظيفته بوصفه المعبر عن الإرادة العامة للمجتمع المدني والمجسد لها دستورياً ومؤسسياً في الداخل والخارج، لتصبح صلته بمجتمعه المدني نوعاً من العلاقة الميكانيكية التي يكون كل منهما فيها طرفاً خارجياً بالنسبة للآخر[128]، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2).



وتأسيساً على ما تقدم يمكن الزعم بأن علاقات التفاعل بين اشتراطات الاستقرار والشرعية والديمقراطية محكومة بالقواعد التالية:

1- إن علاقة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع المدني استناداً إلى شرط الديمقراطية تمنح النظام شرعيته الاجتماعية والقانونية، فيغدو بذلك المعبر عن الإرادة الاجتماعية والمجسد لها على صعيد العملية السياسية وقراراتها.

2- إن تمتع النظام السياسي بالشرعيتين الاجتماعية والقانونية يؤسس لتمتعه بقدر مواز ومقابل من الاستمرار والاستقرار المستمدين من هاتين الشرعيتين والمستندين إليهما.

3- إن افتقار علاقة التفاعل بين النظام السياسي والمجتمع المدني إلى شرط الديمقراطية سيحرم النظام من شرعيته الاجتماعية على أقل تقدير جراء قطيعته مع مجتمعه، خصوصاً وأن هذا النوع من الأنظمة ينطلق من افتراض يفيد بأن من ليس معها فهو ضدها[129]، وهذا ما يخلق الظرف المناسب للصراع وفقدان الاستقرار بسبب لجوء النظام إلى العنف والاستبداد في علاقته مع مجتمعه فالاستبداد يولد التمرد وأحدهما يستدعي الآخر[130].

4- إن فقدان النظام السياسي لاستقراره جراء فقدانه لشرعيته، سيدفع به إلى حماية أمنه وضمان استمراره واستقراره باللجوء إلى معامل القوة القسرية/العنف مادياً ومعنوياً لتحقيق ذلك[131].

5- إن استقراراً يضمنه استخدام النظام السياسي لمعامل القوة القسرية ومفاعيله هو استقرار هش وغير ثابت:

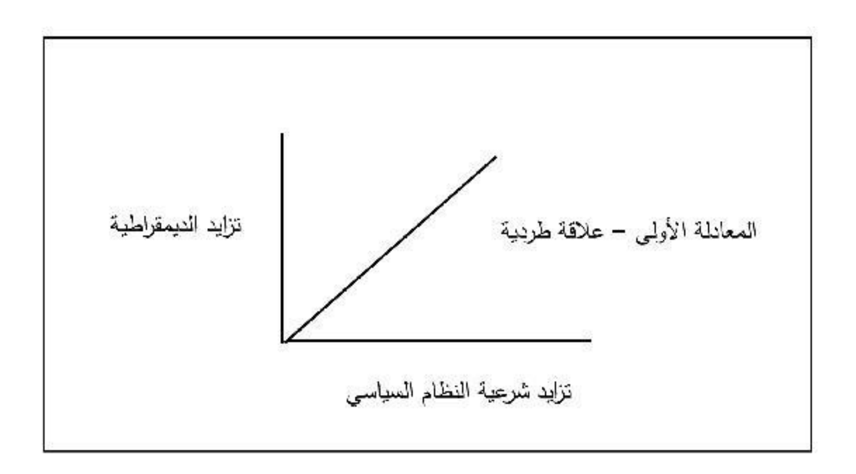
- لأن معامل القوة القسرية الذي يستخدمه النظام السياسي لفرض الاستقرار يكون عُرضة للاختلال والتغير في حال فقدانه لأحد مقوماته أو لبعضها وكما يقول جان جاك روسو "لن يكون الأقوى بالقوة الكافية لكي يكون السيد دائماً إلا إذا حول القوة إلى حق والطاعة إلى واجب، فاستقرار يكون أساسه معامل هش وغير ثابت هو الآخر استقرار هش وغير ثابت.

- لأن معامل القوة القسرية الذي يستخدمه النظام السياسي لفرض الاستقرار يستدعي ويحفز معامل قوة قسرية مضاد تلجأ قوى المجتمع المدني المعارضة إلى استخدامه ضد النظام السياسي، وعلى حد قول نعوم شومسكي "فإن القمع يولد المقاومة[132]، أو كما يقول ميشيل فوكو فإن "الشعب بعد التعود على رؤية سيلان الدم، يتعلم بسرعة أنه لا يستطيع الانتقام إلا بالدم"[133].

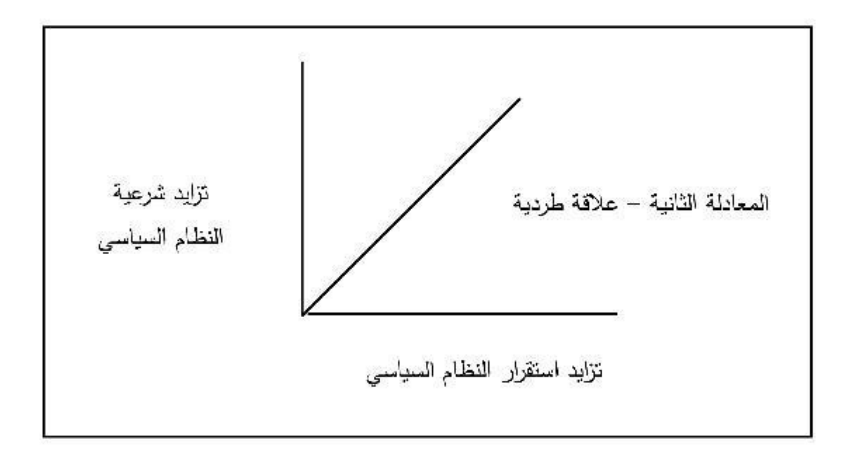
6- إن تصعيد النظام السياسي لزخم معامل القوة القسرية ضد قوى المجتمع المدني المعارضة يستدعي ويحفز لجوء هذه القوى، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى تصعيد مقابل لزخم معامل القوة القسرية المضاد للنظام، وبذلك تتحمل المعارضة كلفاً إضافية ترفع من حجم وقيمة الاستحقاقات التي تطالب النظام السياسي بدفعها وهذا مما يزيد
من حجم جرعة العنف التي يتبادلها الطرفان النظام والمعارضة.

وفي ضوء ذلك ستكون معادلات العلاقة بين اشتراطات الديمقراطية والشرعية والاستقرار في النظم السياسية كما يلي:

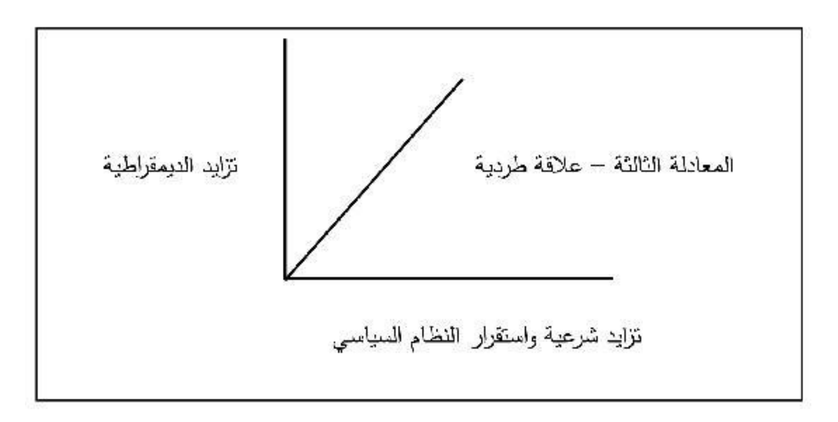
أ- تكون معادلة العلاقة بين الديمقراطية وشرعية النظام السياسي معادلة طردية، فكلما ازدادت الديمقراطية، ازدادت شرعية النظام السياسي والعكس صحيح (لاحظ شرعية النظم الديمقراطية مقارنة بشرعية النظم الاستبدادية).



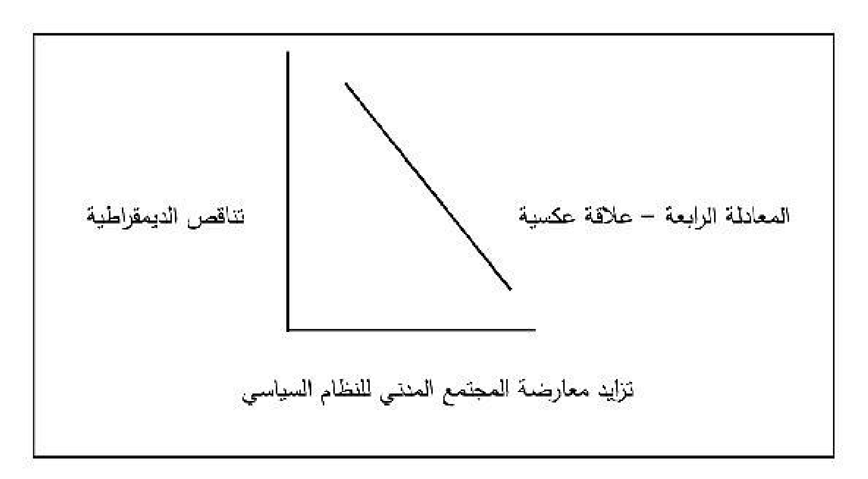
ب- تكون معادلة العلاقة بين شرعية النظام السياسي واستقراره معادلة طردية، فكلما ازدادت شرعية النظام السياسي والمستمدة من أخذه بالديمقراطية، ازداد استقراره والعكس صحيح (لاحظ استقرار الأنظمة الديمقراطية مقارنة بافتقار النظم الاستبدادية إلى الاستقرار أو استنادها إلى استقرار أساسه معامل القوة القسرية).



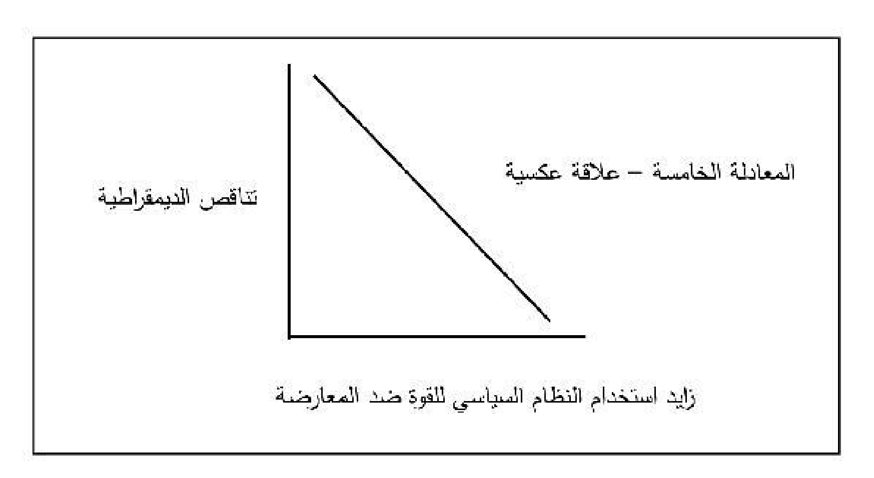
ج- بدلالة المعادلتين السابقتين، تكون معادلة العلاقة الديمقراطية واستقرار النظام السياسي معادلة طردية، فكلما ازدادت الديمقراطية واتسعت قاعدتها، ازداد استقرار النظام السياسي تأسيساً على ازدياد شرعيته بحكم أخذه بالديمقراطية والعكس صحيح.



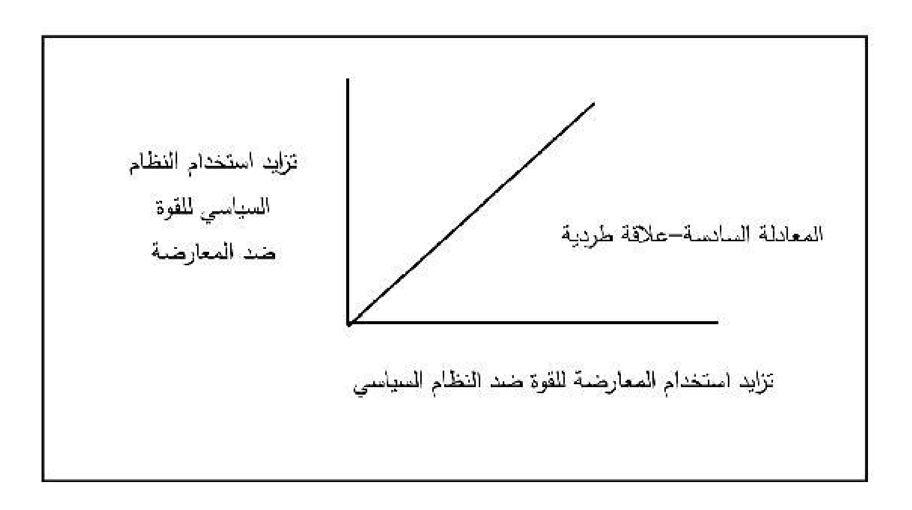
د- تكون معادلة العلاقة بين اشتراط الديمقراطية ومعارضة المجتمع المدني للنظام السياسي معادلة عكسية، فكلما تناقص اشتراط الديمقراطية، ازدادت معارضة المجتمع المدني للنظام السياسي والعكس صحيح.



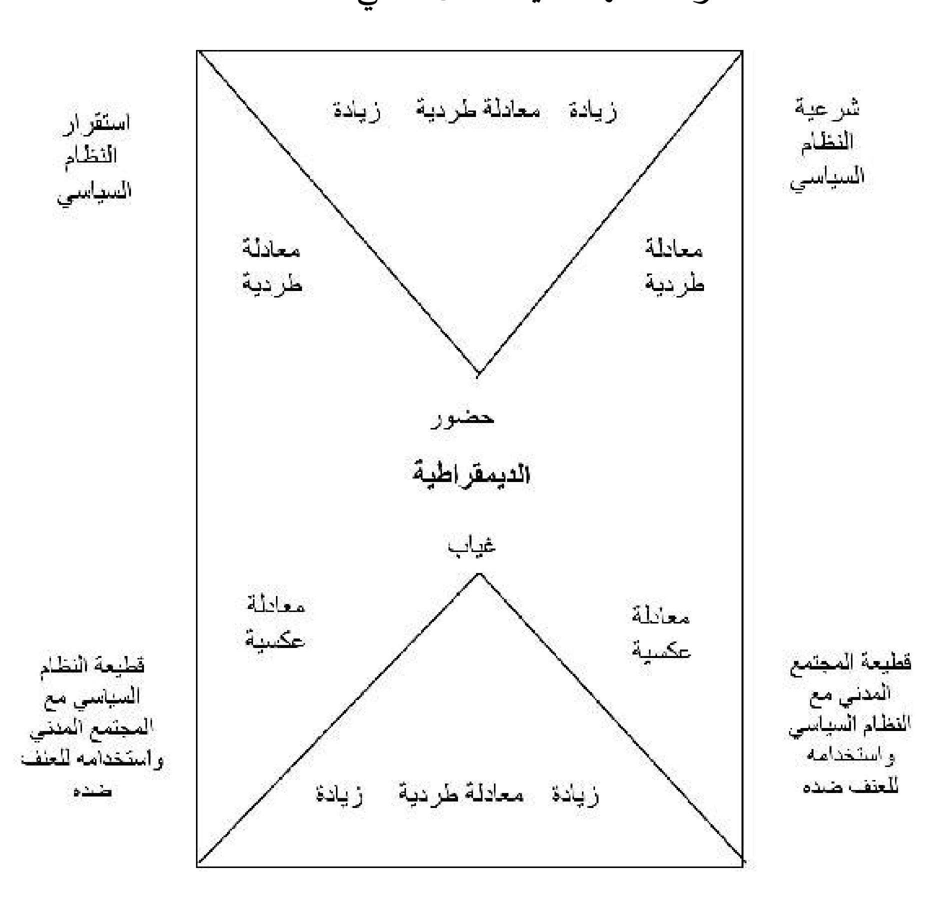
هـ - تكون معادلة العلاقة بين تناقص الديمقراطية واستخدام النظام السياسي لمعامل القوة القسرية لمواجهة معارضة المجتمع المدني معادلة عكسية، فكلما تناقصت الديمقراطية، ازدادت معارضة المجتمع المدني للنظام السياسي، وازداد بالمقابل استخدام النظام السياسي لمعامل القوة القسرية لمواجهة تزايد معارضة المجتمع المدني وبالعكس.



و- تكون معادلة العلاقة بين استخدام النظام السياسي والمعارضة لمعامل القوة القسرية ضد بعضهما في ظل غياب الديمقراطية معادلة طردية، فكلما ازداد عنف النظام ضد المعارضة، ازداد عنف المعارضة ضد النظام، وازدادت بالمقابل الاستحقاقات التي تطلب المعارضة من النظام الإيفاء بها والعكس صحيح.



وتأخذ هذه المعادلات وتفاعلاتها الكلية الشكل التالي:



وتأسيساً على ما تقدم، ستكون العلاقة بين شرعية النظام السياسي واستقراره من جهة والنظام الديمقراطي من جهة أخرى قابلة للإعمام والتطبيق على كل الوقائع العملية والنماذج التطبيقية ذات الطبيعة المتماثلة دون تمييز أو استثناء. ويترتب على ذلك أن الصور المختلفة للتعطيل السلطوي للديمقراطية وصيغها الفكرية والمؤسسية والإجرائية المتنوعة والمتعددة تستتبع وتحفز في كل الوقائع والنماذج تعطيلاً مقابلاً وموازياً لعلاقة التفاعل الإيجابي بين النظام السياسي والمجتمع المدني مما

يتسبب تلقائياً في فقدان هذا النظام لشرعيته المجتمعية والقانونية، أو أنه على الأقل يجعلها شرعية شكلية فارغة من أي محتوى أو مضمون حقيقي. وإذ ينصب تركيز هذا النوع من النظم السياسية واهتمامها كلياً على الوظائف المرتبطة بحماية وجودها وضمان استمراريتها نتيجة القطيعة القائمة بينها وبين مجتمعاتها المدنية بكل ما يرشح عن هذه القطيعة من أشكال المعارضة الإيجابية والسلبية، فالنتيجة الطبيعية لذلك ستكون قلة تركيز هذه النظم على وظائفها الأخرى وضعف اهتمامها بها وتراجع نسبة إنجازها فيها لانشغالها بمسؤوليات حماية وجودها وضمان استمرارها واستقرارها فتفقد هذه النظم شرعيتها الثالثة (الشرعية الإنجازية) بعد أن فقدت من قبل شرعيتيها الأخريين (المجتمعية والقانونية) لتصبح مفتقرة لكل أوجه الشرعية وتجلياتها (المجتمعية والقانونية والإنجازية). ولأن الدولة مفهوم نظري مجرد يتجسد مؤسسياً ووظيفياً وإجرائياً في النظام السياسي ومن خلاله، فإن فقدان هذا النظام لأوجه شرعيته وتجلياتها المتعددة، يمكن أن يؤدي أيضاً في حال تفاقمه إلى فقدان الدولة لشرعيتها ليصبح وجودها واستمرارها هي الأخرى موضع شك واختلاف، وعندما تعاني الدولة أو نظامها السياسي أو كليهما معاً من مشكلة فقدان الشرعية، فسيكون من المتعذر على أي منهما امتلاك قدرة حقيقية ودائمة على القيام بمسئولياته الوظيفية أو على مواجهة التحديات والضغوط التي يتعرض لها.

فإذا كانت شرعية السلطة والدولة، والتي هي أول مقومات قدرتهما وأهم شروطها ومركزاتها، مستمدة من أخذهما بالنظام الديمقراطي الذي يعني مشاركة المادة البشرية الحية للدولة (السكان، المواطنين، المجتمع المدني، الشعب، الأمة) في تأسيس دولتهم ورضاهم عن وجودها واستمرارها، وقبولهم بالانتماء إليها والتعاطي مع نظامها السياسي وفقاً لقاعدة الحقوق والواجبات المتساوية والمتقابلة. فإن الديمقراطية ستكون بذلك هي المرجع الحقيقي والوحيد لقدرة الدولة ونظامها السياسي على تبني سياسات تجسد إرادة المجتمع المدني وقيمه، وتضمن مصالحه وتحقق أهدافه لأنها هي التي تجعل هذا المجتمع يقبل طوعياً بتحمل مسؤولياته عن تنفيذ تلك السياسات ونتائجها بكل ما يترتب على ذلك من الأعباء المادية والمعنوية ومهما بلغ حجمها أو قيمتها بما يعني قدرة الدولة ونظامها السياسي على الاعتماد على دعم المجتمع المدني لموقفهما ومساندته وتأييده لسياساتهما وقراراتهما الحرة. وإذ باتت العولمة واقعاً لا يمكن لأحد تعطيله ولا التملص من حبائله، فإن من لا يصنعون مقدمات هذا الواقع ولا تصلهم منه إلا نتائجه السلبية ليس أمامهم من خيار إلا محاولة دفع ما يمكن من أضراره واستجلاب ما يمكن من منافعه وذلك أضعف الإيمان. وعن سياسات العولمة المعاصرة واشتراطاتها وإرغاماتها، باتت تنشأ دواع مستجدة تؤكد ضرورة الديمقراطية لأمثال هؤلاء وحاجتهم إليها كأحد شروط ومتطلبات تعاطيهم مع العولمة إيجابياً، بقدر ما تؤكد تلك الدواعي أيضا ضرورة الأخذ بصيغ وتطبيقات ديمقراطية أكثر صدقية وفاعلية. ولعل أول هذه الدواعي هو أن الديمقراطية تمثل الركن السياسي بين أركان النظام الرأسمالي الليبرالي المتعولم في هذا العصر، ولا يمكن الأخذ بالأركان الأخرى من هذا النظام واستثناء الركن السياسي/الديمقراطية منه، فهذه المنظومة كما يقول أحد الباحثين "ليست برسم الاجتزاء والانتقاء، فهي كل لا يتجزأ"[134]، أما الداعي الآخر فهو أن التحولات الديمقراطية العالمية المتلاحقة والمتراكمة في الحقبة الفاصلة بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وضعت الديمقراطية في المكانة الأولى بين المطالب الاجتماعية، وجعلت المطلب الديمقراطي يعيش عصراً جديداً من الصعود والانتعاش في ظل ظروف أصبحت توصف بأنها "الكونية الديمقراطية"[135]. وينطبق هذا على كل الشعوب وفي مقدمتها الشعوب المتخلفة التي أصبحت الديمقراطية بالنسبة لها وعلى حد قول أحد الكتاب مطلباً متقدماً حتى على مطلب الخبز طالما أنها تعتقد أن حرمانها من الخبز "قائم هو نفسه على حرمانه من الحرية في كل معانيها"[136]،

فقد باتت الديمقراطية بالنسبة لهذه المجتمعات الآن أنسب الأطر الفكرية والمؤسسية والإجرائية لتلبية متطلبات معالجة مشكلات التخلف فيها لأنها توفر لها "أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين الإجماع الوطني الذي يحتاجه تطبيق هذه الحلول ومواجهة المشكلات"[137]. وإذ تَقَدَمَ القول بأن النمو الاقتصادي هو أول وأهم مقومات اقتدار الدولة على مواجهة العولمة والتصدي لها وتغيير مساراتها، وأن الاستقرار السياسي أول وأهم مقومات النمو الاقتصادي، وأن الشرعية السياسية أول وأهم مقومات الاستقرار السياسي، وأن الديمقراطية أول وأهم مقومات الشرعية السياسية، فستكون النتيجة هي القول بأن الاقتدار مشروط بالتنمية ولا تنمية دون ديمقراطية[138]، لتكون الديمقراطية بذلك أول وأهم مقومات اقتدار الدولة طالما أن هذه الأخيرة تستمد منها شروط استقرارها استمرارها ومقومات نموها وقدرتها على تحديد أهدافها ووضع خططها وصنع سياستها واتخاذ قراراتها وتنفيذها.

ومن الدواعي الأخرى المستجدة للديمقراطية في عصر العولمة أن الرأسمالية الليبرالية الحديثة بعد أن تطعمت بالروح الديمقراطية في بداية القرن العشرين، عادت في بداية القرن الحادي والعشرين لتتجه وجهة مضادة تبدو فيها الروح الديمقراطية متعارضة مع خصائص الرأسمالية الليبرالية المعاصرة وأهدافها بل ومتناقضة معها كلياً[139]. إذ ليس في سياقات التجربة الواقعية ونتائجها ما يثبت صحة الزعم القائل بتلازم نموذجي اقتصاد السوق والديمقراطية وانسجامهما وتلاؤمهما، والأقرب إلى الحقيقة "هو أن هناك تعارضاً مستمراً بين كلا النموذجين اللذين يحتلان أهمية مركزية لدى الدول الصناعية الغربية"[140]. وباشتداد السعي في ظروف العولمة المعاصرة لتحرير الاقتصاد من كل قيد وعلى حساب الجميع، "يكتسب التناقض بين السوق والديمقراطية.. قوة تدميرية"[141]، ويتسبب هذا التناقض في هدم "الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي"[142]، من حيث هما الأساس الذي يضمن وجود هذه الرأسمالية واستمرارها، وبذلك تغدو "السياسة برمتها مسرحاً يضم حشداً من رجال مسلوبـي الإرادة، وتفقد الدولة الديمقراطية شرعيتها وتصبح العولمة مصيدة للديمقراطية"[143]. ويستنتج عالم الاجتماع أولريش بيكر من ذلك "إن أولئك البشر الذين يتحقق لهم الحصول على سكن وعلى فرص عمل مضمونة.. هم فقط أولئك المواطنون الذين يتبنون الديمقراطية ويضفون عليها الحيوية المنشودة. إن كلمة الحق الصادقة تصرخ بأعلى صوتها: من دون أمن غوائل الدهر المادية لا حرية سياسية، أي لا تتحقق الديمقراطية، أي سيبقى الجميع مهددين بأن تحكمهم نظم وأيديولوجيات تسلطية جديدة"[144]. لقد جاءت ولادة الديمقراطية في الغرب كنتيجة لظروف محددة يلخصها أحد الباحثين في أن "الضغط التاريخي في اتجاه التنوع الاجتماعي ونحو نظم أسرع، قد تطلب تغذية مرتدة اجتماعية حساسة.. والديمقراطية السياسية، بإشراكها أعداداً أكبر فأكبر في صنع القرارات الاجتماعية، تيسر هذه التغذية المرتدة"[145]. وبتيسير الديمقراطية لهذه التغذية المرتدة التي تضمن للمواطنين حياتهم وأمنهم وهو أول وأهم حقوقهم وحرياتهم، فإنها تبدو القوة الوحيدة القادرة في عصر العولمة على مواجهة دكتاتورية السوق واستبداده[146]، ويبدو أن هذا أكثر ما تحتاجه الآن وعلى حد سواء كل المجتمعات وأنظمة الحكم الطامحة لامتلاك القدرة على خوض هذه المواجهة. ومن الدواعي المستجدة للديمقراطية أيضا، ذلك الطابع الديمقراطي الغالب على وقائع العولمة والتفاعلات الناتجة عنها والمصاحبة لها والمتمثلة في[147]:

- ديمقراطية التكنولوجيا/الاتصالات.
- ديمقراطية التمويل/الاقتصاد.

- ديمقراطية المعلومات/المعرفة.

حيث تفرض الخصائص الديمقراطية لهذه الوقائع والتفاعلات على كل الأنظمة ومهما كانت طبيعتها امتلاك خصائص إن لم تكن متماثلة معها فليس أقل من أن تكون مقاربة لها إذا ما أرادت التعاطي معها بفاعلية ونجاح. فإذا كانت "الحكومات، بما فيها تلك التي تضمر أطيب النوايا، تبدو عاجزة عن توجيه التغيير الوجهة الصحيحة"[148]، وإذا كانت "قائمة فشل الدولة في التعامل مع فوضوية السوق العالمية تكاد تكون بلا نهاية"[149]، فإن الحل لن يكون في إبدال الدولة الديمقراطية بالدولة الاستبدادية، مثلما أن هذا الحل لن يكون أيضاً في التخلص من الدولة ووضع نهاية لها، "فالدولة وحكومتها تظلان المؤسسة الوحيدة التي بمستطاع المواطنين والناخبين مطالبتها بالسهر على العدالة والنهوض بالمسؤولية وتحقيق التحولات المطلوبة"[150]، لذلك سيكون من الضروري أولاً بقاء الدولة، وأن تكون هذه الدولة ثانياً، دولة ذات طبيعة ديمقراطية.

ولكن الرواج الراهن للدعوة إلى الديمقراطية وارتفاع قيمة أسهمها في كل الأسواق، لا يعني أن كل أشكال الديمقراطية النيابية وأدوارها التقليدية السابقة مناسبة لظروف عصر العولمة وما يميزه من نمو وتركيز مفرطين في حجم الاقتصاد الرأسمالي واستثماراته ونشاطاته ومصالحه الممتدة وأرباحه المتزايدة. فعلى الرغم من اتساع نطاق تداول مصطلح الديمقراطية وزعم الجميع بأنهم من دعاتها وأنصارها، فإن الدواعي المستجدة للأخذ بالديمقراطية مقترنة بالتساؤل عن نوع الديمقراطية المطلوبة والمناسبة لعصر العولمة واشتراطاتها وإرغاماتها. يفسر ذلك ويسوغه أحد الباحثين الغربيين عندما يعلن "أننا في الوقت الذي نرى فيه النظم الديمقراطية الليبرالية تنتشر في كل مكان، نجد تلك النظم تعاني توتراً في مجتمعات المنشأ ذاتها"[151]، ويوافقه على ذلك باحث غربي آخر يرى أن الأدوات السياسية التقليدية بما فيها الديمقراطية النيابية باتت "أدوات مات نفعها وعلى وشك التغيير، فلا تستطيع بالتالي حضارة الموجة الثالثة أن تعمل بهيكلية الموجة الثانية السياسية، وكما لم يقدر الثوريون الذين أوجدوا العصر الصناعي على ممارسة سلطاتهم عن طريق نظام الإقطاعية المتخلف، كذلك تواجه الحضارة الجديدة الحاجة لابتكار أدوات سياسية جديدة، وهذه هي الرسالة السياسية للموجة الثالثة"[152]. ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه، فإن ضرورة الديمقراطية، لا تستتبع حتماً وبالضرورة أن تكون هذه الديمقراطية ذات طابع ليبرالي، فالديمقراطية الليبرالية في رأي هؤلاء "ليست مهيأة على نحو جيد للوفاء بمتطلبات مجموع من المواطنين ممن ينعكسون على ذواتهم يتأملونها في عالم يتعولم. وغني عن البيان أن الجمع بين الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية يوفر وسائل قليلة ومحدودة لتوليد تضامن اجتماعي"[153]. لذلك فإن من الدواعي المستجدة في عصر العولمة ليس فقط تلك التي تدعو للأخذ بالديمقراطية بل وتلك التي تدعو أيضاً لتعديل الأشكال المعروفة منها وتفعيلها، إن لم يكن لاستحداث أشكال جديدة منها تكون أكثر تناسباً مع الخصائص المستجدة للعولمة واشتراطاتها وإرغاماتها. ويعود جانب من دواعي تجديد الديمقراطية الليبرالية أو استحداث أشكال ديمقراطية أكثر منها فاعلية إلى أن "مظاهر قصور الديمقراطية الليبرالية في نظام اجتماعي قائم على العولمة والاستجابية الذاتية توحي بالحاجة إلى المزيد من صور المقرطة الراديكالية"[154]، بينما تعود هذه الدواعي في جانب آخر منها إلى أن العولمة وإلى حد كبير نتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة الواعية والهادفة إلى تعظيم أرباح المؤسسات الرأسمالية إلى الحد الأقصى، وهي سياسات أقرتها ووافقت عليها حكومات وبرلمانات الدول الرأسمالية الديمقراطية الغربية[155]. حيث تسبب تطبيق تلك السياسات في الدول الغربية في الانتشار السريع للنزعات الفاشية والاستبدادية التي يمثلها بات بوكانان في الولايات المتحدة الأمريكية

وجان ماري لوبان في فرنسا وأمبرتو بوسي في إيطاليا وجورج هيدر في النمسا. وقد وجد بعض الباحثين في ذلك تعبيراً عن موقف يرى بأنه إذ "لم يعد بالإمكان سياسياً وضع حد للضغط الفوضوي الناجم عن الأسواق المتكاملة، فإنه لا بد من مكافحة النتائج بالأساليب القمعية، الأمر الذي يعني أن الدولة التسلطية ستغدو الرد المناسب على عجز السياسة عن التحكم في الاقتصاد"[156]، ولا يكمن الحل في رأي هؤلاء الباحثين لا في السماح بانتشار تلك النزعات في الدول الغربية التي وفرت لها الحربان العالميتان الأولى والثانية معرفة جيدة بحجم التهديدات المرتبطة بها والمخاطر الناجمة عنها، ولا في تطبيق الديمقراطية فيها لأنها دول ديمقراطية بالأصل. لكن الحل يكمن في تحسين قدرات الأنظمة الديمقراطية الليبرالية القائمة فيها وتفعيلها أو ابتكار أشكال جديدة منها قادرة على تحقيق أوسع وأعمق مشاركة ممكنة لمواطنيها في تحديد سياساتها الحكومية وتوجيه عمليات التحول والتغيير واختيار أهدافها ووسائلها وأساليبها بشكل لا يلحق الضرر بالمصالح الفردية والمجتمعية لا الآن ولا في المستقبل. إذ يتطلب تسارع هذه العمليات في المجتمعات الحديثة وزيادة تعقيدها على مستوى الأفكار والمصالح والعلاقات، توفير واستخدام المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة، وقد تنجح الأنظمة الحاكمة الديمقراطية الليبرالية وحتى الاستبدادية والشمولية أحياناً في اتخاذ مثل هذه القرارات، لكنها لن تنجح في ذلك دائما. لذلك فإن الضرورة المركبة للأخذ بالنظام الديمقراطي وبأكثر صيغه فاعلية وتأثيراً، تعود هنا إلى قدرته في صيغه هذه على ضمان المشاركة الأوسع والأعمق تأثيراً للإرادة المجتمعية في اتخاذ القرارات التي تكون تلك الإرادة أداتها وموضوعها وغايتها، وتوفيره للمبادئ والآليات والوسائل المناسبة للتعاطي مع تلك القرارات وسياساتها ومؤسساتها، فحتى "نمسك بزمام التغيير المتسارع سوف نحتاج إلى ترتيبات أكثر تقدماً وأكثر ديمقراطية لتوفر تدفقاً أيسر ودوراً أكبر.. في صنع القرارات"[157]. ولا يكتفي بعض الباحثين الغربيين برفضهم، ومن منظور سياسي ديمقراطي، للمعادلة التي صاغها كبار العاملين في القطاعات السياسية والاقتصادية والعلمية في العالم عندما اجتمعوا في سان فرانسيسكو عام 1995 لرسم معالم الحياة في القرن الحادي والعشرين، واختزلوا هذا المستقبل في معادلة 1/5 أو 20%–80% القائلة بأن خُمس سكان العالم أو 20% منهم سيديرون في المستقبل النشاط الاقتصادي العالمي ويعملون ويكسبون المال وينتجون ويستهلكون، بينما ستقع الأربعة أخماس المتبقية من هؤلاء السكان أو 80% منهم في قبضة البطالة ويواجهون مشاكل عظيمة، ولكنهم يؤكدون أيضا بأنه "لا يوجد في المجتمعات القائمة على أسس ديمقراطية مواطنون فائضين عن الحاجة"[158]، لذلك فإن المواطنين الذين أضرت وتضر بهم سياسات العولمة وإرغاماتها ضرراً يهدد حياتهم، ليسوا في حاجة إلى الديمقراطية فحسب بل وفي حاجة أيضاً إلى أكثر أشكالها فاعلية وتأثيراً، ليستطيعوا من خلالها اتخاذ أو المشاركة في اتخاذ القرارات القادرة على مواجهة تلك السياسات والإرغامات والتصدي لأضرارها. ويعد الأمريكي نعوم شومسكي من أبرز هؤلاء المعارضين لمعادلة 1/5، معلنا في هذا السياق أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة "تهدد فعلياً الديمقراطية الفاعلة، وتلك ظاهرة نجدها في العالم أجمع بأشكال مختلفة"[159]، وهو يستنتج من ذلك أن مواطني العالم عامة ومواطني الغرب الليبرالي الصناعي خاصة عليهم في ظروف العولمة أن "ينسوا الأفكار الساذجة المتعلقة بتولي إدارة شؤونهم بأنفسهم. فيمكن لهم أن يسلموا مصائرهم للحواة، وفي المستوى السياسي أن يسلموا مصائرهم لأولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم (الأقلية الذكية) الذين يخدمون القوة ويديرونها"[160]. وإذا كان بعض الباحثين يرى أن من أبرز مظاهر العولمة تلك العلاقة التأثيرية المتبادلة بين النشاط الاقتصادي للأسواق العالمية والنشاط السياسي بين الدول[161]، فإن طبيعة العولمة وقوة وعمق مظاهرها وتأثيراتها تسمح بالقول بأن هذه العلاقة التأثيرية تشمل أيضاً النشاط السياسي للدول.

ومن ثم، فبقدر ما تضغط العولمة على الدولة لتغيير أشكالها السلطوية وقواعدها التنظيمية لتتناسب مع متطلبات التكيف مع النظام الدولي الجديد وتحسين كفاءة تعاملها معه وحسن أدائها فيه، فإنها تضغط عليها أيضاً لتغيير تلك الأشكال والقواعد لتتناسب مع متطلبات التكيف مع بيئاتها الداخلية وتحسين كفاءة تعاملها معها وحسن أدائها فيها. فإذا كانت العولمة تؤثر سلباً في مبدأ سيادة الدولة الوطنية من أوجه متعددة أهمها تراجع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بحكم اتصال هذه الأخيرة بالبيئة الخارجية وتأثيرها فيها وتأثرها بها، ومبدأ أولوية القانون الوطني لصالح أولوية القانون الدولي وظهور أفكار وتطبيقات تجيز مبدأ التدخل الدولي الجزئي أو الواسع في الشؤون الداخلية وتؤكد على مبدأ الالتزام الدولي المشترك[162]، فإنها بذلك "تضعف فاعلية أدوات السياسة الوطنية"[163] و"تمثل تحدياً لسيادة الحكومات وشرعيتها"[164]، ومن ثم فستكون هذه الحكومات بحاجة إلى امتلاك القدرة على مواجهة تحديات العولمة وتأكيد سيادتها وشرعيتها وتقوية فاعلية سياساتها في مواجهتها. ويتمثل الوجه السياسي لهذه القدرة الآن في الديمقراطية كآخر أشكال الأنظمة والأساليب الإنسانية لتأكيد سيادة الشعوب وتأمين الشرعية الاجتماعية والقانونية والإنجازية للحكومات وتحسين وزيادة فاعلية سياساتها وقدرتها على حماية نفسها من التحديات والتصدي للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية. ولعل هذا ما دفع أحد الباحثين الغربيين إلى القول بأنك في عصر العولمة تحتاج إلى "دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة أسرع"[165]، مؤسساً بذلك للاستنتاج بأن هذه الدولة ليست إلا الدولة الديمقراطية لأنه "كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحاً وديمقراطية، زاد ما تحصل عليه دائماً من مردود، وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات في منتصف الطريق قبل أن تتعثر في منحدر شاهق"[166]. ويقدم ذلك لنا داعياً جديداً من دواعي الأخذ بالديمقراطية أو تعديلها أو ابتكار أشكال جديدة منها بما يرسخ سيادة الدولة الوطنية، ويرفع من كفاءتها، ويدعم سيادتها وشرعيتها، ويقلل من مشكلاتها لتنعدم بذلك، أو على الأقل تتناقص، فرص تدخل الأطراف الخارجية في شؤونها. فإذا كانت مجتمعات الغرب الديمقراطية أصلاً، قد عادت من جديد للتأكيد على أن الديمقراطية هي المصدر السياسي الأساسي الوحيد لشرعية السلطة الحاكمة فيها وقدرتها على مواجهة تحديات العولمة، فكيف بالمجتمعات التي لم تعرف الديمقراطية أصلاً أو أن أفضل ما تعرفه منها مزيف ومشوه ومعكوس.

وإذا كانت مجتمعات الغرب المشهود لأنظمة الحكم الديمقراطية النيابية فيها بالكفاءة والقدرة الإنجازية، تعترف بحاجة أنظمتها هذه إلى التجديد والتحسين، فماذا يمكن أن يقال عن مثل تلك الحاجة في المجتمعات التي لم تعرف أياً من أشكال الأنظمة الديمقراطية حتى الآن، وتعاني هي وأنظمتها ليس من انحراف الديمقراطية فقط بل ومن غيابها الكامل، وليس من نقص الكفاءة والقدرة فحسب بل ومن انعدامهما في أغلب المجالات والأحيان؟ ناهيك في كل ذلك عن الطبيعة العامة والشاملة والمتسارعة للتغيرات المجتمعية والتقنية الكبرى التي طالت كل أوجه الحياة المعاصرة وأنظمتها وعناصرها مما يقتضي ويستدعي حتماً وحكماً حدوث تحولات مماثلة في كل أوجه الحياة وأنظمتها وعناصرها السياسية لزيادة الكفاءة الوظيفية للسلطة والمجتمع وتحسين قدرتهما الإنجازية ليكونا قادرين على الاستجابة لكل تلك التغيرات الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالأخذ بالديمقراطية وتحسين ما أخذ به من قيمها وتطبيقاتها الفاعلة والمؤثرة وهو ما يمثل داعياً آخر من الدواعي الجديدة للأخذ بالديمقراطية في عصر العولمة أو تفعيل أشكالها السائدة أو ابتكار أشكال جديدة منها. لكننا لا بد أن نلاحظ هنا أن تبني أي مجتمع للنظام الديمقراطي لا يُلزمه بشكل محدد منه كالشكل النيابـي المعتمد في المجتمعات الرأسمالية الغربية مثلا، فلهذا النظام أشكال متعددة ومختلفة ترتبط بسياقات ولادته وتطوره المتعددة والمختلفة أيضاً والتي لا تبدو متاحة ولا متماثلة في كل الظروف. فأشكال الديمقراطية السياسية التي ظهرت في الغرب "لم تظهر لأن

قلة من العباقرة قد أرادوا لها أن توجد، أو لأن الإنسان قد أظهر غريزة لا تخمد إلى الحرية"، بل كان ظهورها استجابة لاحتياجات محددة تلبيها فكرة الديمقراطية وتطبيقاتها[167]، ويعاني النظام الديمقراطي النيابي أيضا، وبكل أشكاله، وباعتراف مواطنيه، "أزمة عميقة"[168]، وليست هذه الأزمة خاصة بدولة ديمقراطية نيابية دون أخرى بل هي ظاهرة عامة تشترك فيها كل "دول الموجة الثانية التي تتعرض لرياح التغيير من الموجة الثالثة. هنالك خواء وفراغ سلطوي سائد–ثقب أسود في المجتمع"[169].

فإن زعم زاعم، أن الدعوات الجديدة والمتزايدة للأخذ بالديمقراطية أو لتعديلها وتفعيلها وتوسيع نطاق مساهمتها في صنع اتجاهات الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل، دعوات ساذجة وغير عملية، أو قال قائل إنها دعوات مشبوهة المصادر ومقلقة النتائج. فإن وقائع العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة الدولية ضد ما يسمى بالإرهاب والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق وسياسات العولمة التي لا تمانع الولايات المتحدة في تنفيذها حتى ولو بالقوة، تؤكد تهافت هذه المزاعم والبطلان الكامل للأساس الذي تقوم عليه والقائل بإمكانية استمرار حكم المجتمعات واتخاذ القرارات التي تصنع اتجاهات حياتها بمعزل عن مشاركة هذه المجتمعات أو بخلاف إرادتها. والأكثر من ذلك تهافتاً وبطلاناً هو الادعاء بأن تطبيق الديمقراطية أو حتى مجرد المطالبة بها يخدم مصالح القوى الدولية وأهدافها في السيطرة العالمية، فآخر ما تريده هذه القوى والأنظمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة حق الانتفاع بالعولمة المعاصرة ومالكة رقبتها حتى الآن، هو التحقيق الفعلي لأي شكل من الديمقراطية لما في ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ووجودها في آن واحد وفي كل زمان ومكان. ويلاحظ أحد الباحثين الغربيين في هذا الخصوص أن ما قيل في المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي أيام الحرب الباردة عن الحقوق الديمقراطية للأفراد والمجتمعات مجرد رياء أفرغ هذا المصطلح من المعنى، وجعل منه عباءة تتستر تحتها المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى، وأن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية مع استمرار الرياء بشأن الحقوق الديمقراطية يثبت "أن ثمة عوامل هيكلية أساسية في المجتمع الكوكبي هي التي تدفع إلى إنكار الحقوق الديمقراطية"[170]. وإذا ما قبلنا بصحة هذه المقدمات وحاولنا استنتاج شيء منها، فسيكون ذلك الاستنتاج هو أن غلبة الطابع أو النظام الرأسمالي الديمقراطي الليبرالي التقليدي في عصر العولمة على المجتمع الكوكبي أو غالبيته، تجعل من العوامل الهيكلية الأساسية الدافعة لإنكار الحقوق الديمقراطية مكوناً أساسياً من مكونات هذا النظام وعنصراً أصيلاً فيه مما يعني استمرار موقفه المرائي إن لم نقل المعارض من الحقوق الديمقراطية طالما استمر على طبيعته السابقة. وإذ لا يبقى فاعلاً ومؤثراً على ساحة المطالب الديمقراطية في العالم المعاصر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي إلا المعسكر الرأسمالي الديمقراطي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتهيمن على سياسات عولمته، فستكون الأهداف والسياسات الأمريكية بشأن هذه المطالب هي الأجدر بالملاحظة وهو ما يقوم به بجهد مكثف وتركيز عميق العديد من الباحثين الغربيين وعلى رأسهم الأمريكي نعوم شومسكي الذي يؤكد في هذا الخصوص أن تخريب النظم الديمقراطية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية المؤهلة لأن توفر لأكثرية السكان فرصة تمكّنها من ولوج ميدان السياسة، كانت باستمرار وعلى الدوام محاور أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية[171]. وهو يلاحظ أن هذه السياسة تترتب عليها تبعات منها[172]:

– **أولاً:** الربط "بين مساعدات الولايات المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان.. ما يهم هو

الوقوف في وجه أية تنمية مستقلة أو أي سُلّمٍ غير صحيح للأولويات، ولهذا السبب يكون ضرورياً للأسف في الكثير من الأحيان اغتيال الرهبان، تعذيب القادة النقابيين، إخفاء أو اختفاء الفلاحين مع زرع الرعب في قلوب السكان بصورة عامة".

– **ثانياً:** "معارضة الولايات المتحدة العامة لأي إصلاح اجتماعي ما لم يكن ممكناً تنفيذه وفقاً لمصالح الولايات المتحدة السائدة".

– **ثالثاً:** "العداء النخبوي المتطرف للديمقراطية.. فأية ديمقراطية جديرة باسمها ستكون متجاوبة مع التطلعات الجماهيرية للسكان ومرشحة بالتالي لأن تخضع للنزعات الوطنية والقومية المتطرفة".

ويبرهن شومسكي على ذلك بجملة من الأمثلة والأدلة التي يستنتج منها أن الولايات المتحدة الأمريكية تعادي الأنظمة الديمقراطية إلا إذا كانت تلك الأنظمة عميلة لها أو أنها لا تشكل خطراً يهدد مصالحها[173]، فصناع السياسات الأمريكية كما يقول لديهم مثل أعلى للديمقراطية في أمريكا وخارجها وهو في رأيه مثل "بسيط وبالغ الوضوح:

لك الحرية في أن تفعل ما تشاء طالما أنك لا تفعل إلا الشيء الذي نريده نحن"[174].

لذلك نجده ينبه إلى العواقب السلبية للعولمة الأمريكية المتحققة بفعل انتصار القيم الأمريكية في منظمة التجارة العالمية مؤكداً أن إحدى هذه القيم هي "أن هذا الانتصار سيكون سلاحاً قوياً محتملاً ضد خطر الديمقراطية"[175]. ويؤكد باحث غربي آخر في ذات السياق أن مزاعم الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الدفاع عن الديمقراطية والحقوق والحريات الإنسانية "انهارت بسبب سياساتها المعادية للشيوعية... ومن الممكن رؤية أن الأمر كان كذلك في حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تبرر تأييدها لكل أنواع النظم القمعية لحلفائها باسم مناهضة الشيوعية"[176]. ويلاحظ أحد الباحثين العرب أن الأمر على المستوى العالمي يأخذ صورة استخدام الديمقراطية كورقة ضغط على النظم المعادية لمراكز الهيمنة في العولمة بينما يتم غض البصر عن انتهاكات الديمقراطية في الدول المؤيدة لهذه المراكز والتلاعب بورقة حماية الأقليات، وأن الأمر يأخذ على المستوى العربي صورة العولمة والتحديث اقتصادياً وثقافياً وتقنياً مع الإبقاء على الآليات السياسية التقليدية غير الديمقراطية لأن هذا الوضع في الحالتين أكثر خدمة للمصالح السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية الغربية الكبرى[177]. ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن تطبيق الديمقراطية عامة وأشكالها الجديدة المعدلة أو المبتكرة خاصة وبقدر ما سيكون في مصلحة الدول الطامحة للاستقلال الفعلي وتحرير الإرادة الوطنية من اشتراطات العولمة وضغوطها وقدرتها على التأثير فيها وتغييرها، فإنه سيكون في الوقت نفسه ضد مصلحة القوى الدولية الموجهة للعولمة والمتحكمة فيها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء كل ما سبق سيكون صحيحاً تماماً استنتاج أحد الباحثين بأن "ظاهرة العولمة تضعف شرعية الدولة ولا تقيم بالضرورة نظماً ديمقراطية"[178]، إلا أن لهذا الاستنتاج أيضاً وجهاً آخر يفيد بأن العولمة ودون قصد منها، بل ورغماً عنها في أغلب الأحيان، تخلق دواع عديدة مستجدة للأخذ بالديمقراطية أو تحسين ما هو مأخوذ به من أشكالها أو ابتكار أشكال جديدة منها مما يفسر الانتشار الواسع والعميق

في عصر العولمة للديمقراطية بشكل جعل منها غاية ووسيلة داخلية وخارجية في آن واحد، وزاد من شدة أهميتها وضرورتها أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه في الماضي. فقد باتت الديمقراطية من جهة الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني وتأسيسها على قاعدتي الشرعية والاستقرار، وهي من جهة ثانية الوسيلة الوحيدة لتحديد الأهداف الإيجابية لهذه العلاقة وحل مشكلاتها سلمياً وجماعياً وفقاً لإرادة أفراد المجتمع كلهم أو غالبيتهم وتعبيراً عن خصائصه واحتياجاته، وهي من جهة ثالثة شرط لتقوية أركان الدولة (المجتمع والإقليم ونظام الحكم) وتأكيد سيادتها وشرعيتها وتنمية قدراتها لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال المشاركة الإرادية الحرة لأفراد المجتمع وأدوارهم الإيجابية الفاعلة في كل مفردات النشاط الحياتي العام وتفاصيله. ولكن الإيمان بالديمقراطية وتطبيقها يفترضان وجود الإنسان الحر الواعي الفاعل الذي تحتاجه وتخلقه التنمية والديمقراطية، فالتنمية تتعلق أولاً وأخيراً بالإنسان لأنها تستهدفه وتستخدمه وتوجه نشاطاتها ونتائجها لتؤثر في حياته حاضراً ومستقبلاً مما يستدعى بل ويستوجب مشاركته في اختيارها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها، والديمقراطية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي والتجسيد العملي للعلاقة العضوية الثابتة بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه. وهذان المشروعان ونجاحاتهما هما شرط قدرة أي مجتمع ونظام سياسي وكفاءتهما ليس للتصدي لدواعي العولمة ومواجهة اشتراطاتها وتغيير توجهاتها فحسب بل وللمشاركة الايجابية الفاعلة أيضاً في نشاطاتها ونتائجها الإيجابية.

الخاتمة

لم تكن الديمقراطية يوماً إكسير الحياة ولا الدواء الشافي من كل داء، فهي محدودة وقاصرة بمحدودية وقصور القدرة الإنسانية التي أنتجتها. وإذا كان العصر القديم قد شهد نماذج تطبيقية محدودة للديمقراطية كانت لها أخطاؤها وعيوبها، فقد شهد العصر الحديث آخر ما تم تطبيقه من نماذجها حتى الآن ومن بينها النموذجان الاشتراكي الشعبي والرأسمالي النيابي، وبقدر ما فشل الأول منهما وسقط، لم يثبت الثاني نجاحه بشكل كامل ونهائي ولا أنجز رهاناته ولا حقق وعوده. إلا أن ذلك لم يقلل يوماً من ثقة الناس بالديمقراطية ولا زعزع إيمانهم بأنها الحل الإنساني الوحيد المتاح حتى الآن لمشكلة اغتراب المحكوم عن الحاكم وما ينشأ عنها من قطيعة وصراع بينهما، وهي المشكلة التي وجد فيها الكثيرون العلة فيما يعانيه الأفراد والشعوب من الظلم والاستبداد والسبب في عدم تعبير الحكومات وسياساتها وقراراتها عن إرادتهم واحتياجاتهم والمرجع في عجزها عن الاستجابة لمصالحهم وتجسيد أهدافهم، لذلك ما زال الكثيرون يظنون بالديمقراطية الخير ويعلقون عليهم الآمال معتقدين أن العيب ليس فيها بل في تطبيقها، والعلة ليست منها بل ممن خانوها وغدروا بها.

وتبلورت في هذه الظروف، ملامح المرحلة الجديدة من عولمة النظام الرأسمالي الليبرالي التي وإن ألقت بثقل ضغوطها وإرغاماتها على كواهل من لم يكونوا طرفاً فاعلاً في نشاطاتها، ولا لهم حصة في مغانمها، فإنها قد وفرت لهم أيضاً ودون قصد منها دواع مستجدة ومركبة للمطالبة بالديمقراطية والعمل من أجلها أكثر من ذي قبل، لأن الديمقراطية لم تعد تعني مشاركتهم في صنع سياسات حياتهم وقراراتها فحسب، بل ولأنها تعني أن هذه المشاركة تشمل أيضاً صنع السياسات والقرارات المتعلقة بدورهم في العولمة وتأثيرهم في نتائجها. لقد وقف الكثيرون من قبل على أبواب الديمقراطية يتقدمون خطوة ويتراجعون

خطوات حتى جاءت العولمة بضغوطها وإرغاماتها وطابعها الأمريكي المستعد لسحق كل من يقف في طريقه أو حتى يرفض التلبس بلبوسه والتمظهر بمظهره فأعطى ذلك للكثير من الخائفين من الديمقراطية والمترددين بشأنها دفعة قوية أدخلتهم إلى حيث كانوا يخافون الدخول بعد أن أدركوا أن الدواعي القديمة للديمقراطية ازدادت وتعززت بدواع جديدة جعلت منها النظام الوحيد الذي يسمح لهم بإعلان آرائهم بصراحة ودون خوف وتحديد مواقفهم واتخاذ قراراتهم بحرية ووفقاً لقاعدة الأغلبية بشأن طرق تفاعلهم مع العولمة والتعاطي معها والتأثير في مساراتها وتغيير توجهاتها. كما خلقت ضغوط العولمة وإرغاماتها دواع أخرى مستجدة للديمقراطية بعد أن كشفت عن كثرة وخطورة نواقص وعيوب نماذج الديمقراطية الاشتراكية الشعبية والرأسمالية النيابية بل وأضافت إليها نواقص وعيوب جديدة لم يعد بالإمكان بعدها القبول بتلك النماذج على علاّتها وأولها العجز عن التعبير الحقيقي عن إرادة الأفراد والمجتمعات وتغييب أدوارهم المباشرة وغير المباشرة في صنع السياسات واتخاذ القرارات. ومن ثم فلم يعد كافياً الأخذ بالديمقراطية وتوسيع نطاق تطبيقها بل لا بد أيضاً من تعديل وتفعيل ما هو قائم من نماذجها وزيادة قوتها إن لم نقل ابتكار أشكال جديدة منها تستجيب للمطالب الفردية والجماعية المستجدة في عصر العولمة. ولكننا في كل ذلك لا بد أن نتذكر أن المستفيدين الكبار من العولمة لا يريدون حقا، تطبيق الديمقراطية ولا تجديدها أو تفعيلها أو ابتكار أشكال جديدة منها لأنهم يدركون خطرها على سياساتهم ومصالحهم، مثلما أن بعض كبار المتضررين من العولمة هم أيضاً يرفضون الديمقراطية ويعارضونها جملة وتفصيلاً ولكل منهم أسبابه الخاصة، وفي العراق وأفغانستان والجزائر وإندونيسيا نماذج لهذا الموقف السلبي المشترك والمتماثل من مسألة الديمقراطية وتطبيقها بين مجموعتين مختلفتين ومتعارضتين تماماً وسبحان من جمع الشتيتين بعد أن ظنا وظن الجميع أنهما لا يلتقيان. إن الذرائع الممجوجة مثل (الحسابات الخاطئة) و(التغيرات المفاجئة وغير المحسوبة) التي يخفي المهزومون هزائمهم وراءها ويبررون بها فشلهم، ليست في حقيقة الأمر إلا اختصاراً لعجز هؤلاء عن قراءة خرائط الواقع الجيوسياسية والسياسية التاريخية والاستراتيجية. وتأمل هذه الدراسة أن تكون قراءة ناجحة لتلك الخرائط وإدراكاً صحيحاً لإرغاماتها واشتراطاتها القسرية في هذا العصر لعلنا نستجيب لها بإرادتنا ونواجهها خياراتنا بدلاً من أن يفرض علينا الآخرون الاستجابات والخيارات التي تناسبهم وتحقق مصالحهم، فهل تكون الديمقراطية اليوم خيارنا الذي نصنعه بأيدينا بدلاً من أن تكون خياراً مفروضاً علينا؟

المراجع

الكتب:

- أرسطو، السياسة. ترجمة: أحمد لطفي السيد، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

- أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة (ندوة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

- السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة.. أسئلة القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996.

- ألفن توفلر، صدمة المستقبل.. المتغيرات في عالم الغد. ترجمة: محمد علي ناصف، ط2، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 1990.

- ـ، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، مصراته – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990.

- ـ، تحول السلطة.. المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين. تعريب ومراجعة: فتحي حمد بن شتوان ونبيل عثمان، ط2، طرابلس – ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996.

- ألفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل. تعريب: صلاح عبد الله، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

- أندرو فنسنت، نظريات الدولة. ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط1، بيروت – طرابلس، دار الجيل ودار الرواد، 1997.

- أنطوني جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية. ترجمة: شوقي جلال، ط1، الكويت، المجلس
الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة،
2002.

- باتريك هارمن وآخرون. النظام العالمي الجديد: القانون الدولي وسياسة المكيالين، ج1. تعريب: أنور مغيث، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،

.1995

- برتران بادي، الدولتان.. الدولة والمجتمع في الغرب ودار الإسلام. ترجمة: نخلة فريفر، ط1، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1996.

- بول كلافال، المكان والسلطة. ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990.

- بول هيرست وجراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم. ترجمة: فالح عبد الجبار، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2001.

- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

- توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة. ترجمة: ليلى زيدان، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000.

- توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: وميض عمر نظمي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1986.

- ثناء عبد الله فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

- جان كريستوفر روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة: نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.

- جان وليام لابيار، السلطة السياسية. ترجمة: الياس حنا الياس، ط3، بيروت، منشورات عويدات، 1983.

- جورج بوردو، الدولة، ط3، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 2002.

- جوزيف شتراير، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ط1، بيروت، دار التنوير، 1983.

- جون لوك، في الحكم المدني، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959.

- حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير). العولمة قضايا ومفاهيم، القاهرة، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية. سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (2) للعام الجامعي 1999–2000، 2000.

- حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بغداد، بيت الحكمة، 1997.

- حنة آرندت، أسس التوتاليتارية. ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط1، بيروت، دار الساقي، 1993.

- دافيد ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية. ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.

- ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، ط1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.

- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

- سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

- سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان في الإسلام، ط1، بيروت، دار الفكر العربي، 2000.

- سيفرين روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة. ترجمة نهاد جوهر، ط1، القاهرة، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، 2002.

- صالح السنوسي، العرب من الحداثة إلى العولمة، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000.

- صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط1، مصراته - الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.

- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر.. دراسة تحليلية. الإسكندرية، مطبعة الانتصار، 2001.

- عبد الله العروي، الدولة، ط3، بيروت، دار التنوير، 1984.

- عبد الباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة)، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999.

- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1، القاهرة، دار الموقف العربي، 1987.

- عزمي بشارة، المجتمع المدني.. دراسة نقدية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1995.

- فرنسيس فوكوياما وآخرون، نهاية التاريخ ودراسات أخرى، ط1، بيروت، دار الحضارة الجديدة، 1993.

- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 1998.

- كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور والتجليات، ط1، دمشق، دار الأهالي للطباعة والنشر، 1998.

- ماكس فيبر، رجل العلم ورجل السياسة. ترجمة: نادر ذكرى، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 1982.

- مجموعة باحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

- مجموعة باحثين، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي (ندوة)، ط1، بيروت، معهد الإنماء العرب، 1988.

- محمد سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993.

- محمود أمين العالم، العولمة وخيارات المستقبل، القاهرة، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 1999.

- ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة. ترجمة: علي مقلد، ط1، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990.

- نبيل علي، الثقافة العالمية وعصر المعلومات، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2001.

- نعوم شومسكي، ردع الديمقراطية. ترجمة: فاضل جتكر، ط1، قبرص – نيقوسيا، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1992.

- نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم. ترجمة: حمزة المديني، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003.

- هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة. ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي، ط2، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2003.

- ونيسة الحمروني الورفلي، العولمة والدولة.. دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية، ط1، طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

الدوريات:

- إيليا حريق، **التراث العربي والديمقراطية.. الذهنيات والمسالك.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 251، 1/2000.

- جلال أمين، **العولمة والدولة.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 228، 1/1998.

- سالم الهنداوي، **وطن جميل مثل كلب زينة.** مجلة الشاهد، قبرص، عدد 172-173، 1-2/1999-2000.

- سامر عكاش، **لعبة الوجود وموقع الأشياء: تعقيبات على ملف العولمة.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 236، 10/1998.

- سعد الدين إبراهيم، **الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي.** مجلة الوحدة، الرباط، عدد 48، 9-10/1988.

- عبد الإله بلقزيز، **نحن والديمقراطية.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 236، 10/1998.

- عبد الغفار شكر، **العولمة والديمقراطية في الوطن العربي.** مجلة الشاهد، قبرص، عدد 182، 10/2000.

- علي محمد فخرو، **حول الديمقراطية في البلدان العربية.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 236، 10/1998.

- محمد فايق، **حقوق الإنسان والتنمية.** مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 251، 1/2000.

- ناجي صادق شراب، **أبعاد المشاركة السياسية في دول العالم الثالث.** مجلة الوحدة، الرباط، عدد 48، 9-10/1988.

Notes

[1 ←]

لي، الثقافة العالمية وعصر المعلومات، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص 40.

[2 ←]

عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات. في: أسامة أمين الخولي (محرر). العرب والعولمة (ندوة)، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 301.

رف على أوجه أخرى للتمييز بين العولمة وكل من العالمية والتدويل والمحلية أنظر أيضاً:

رد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 3، 8-9.

الرشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية. في: حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير). العولمة قضايا ومفاهيم، القاهرة، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (2) للعام الجامعي 1999–2000، ص 74.

طفى كامل السيد، العولمة والتحول الديمقراطي، المرجع السابق، ص 95-96.

[3 ←]

روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة. ترجمة: نهاد جوهر، ط1، القاهرة، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، 2002، ص 23.

[4 ←]

ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة. ترجمة: ليلى زيدان، ط1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000، ص 13.

[5 ←]

شمري، تعقيب. في: حميد الجميلي. استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بغداد، بيت الحكمة، 1997، ص 97.

[6 ←]

سعيد فرح، الطفولة والثقافة والمجتمع، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993، ص 124.

[7 ←]

فوكوياما وآخرون، نهاية التاريخ ودراسات أخرى، ط1، بيروت، دار الحضارة الجديدة، 1993، ص 12.

د من التفاصيل أنظر عرضاً ونقداً غربيين لأطروحات فوكوياما. في: أنطوني جيدنز. بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية. ترجمة: شوقي جلال، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2002، ص 139-148.

[8←]
السابق، ص 13.

[9←]
السابق، ص 16.

[10←]
السابق، ص 24.

[11←]
السابق، ص 16.

[12←]
السابق، ص 42.

[13←]
السابق، ص 28.

[14←]
هارمن وآخرون، النظام العالمي الجديد: القانون الدولي وسياسة المكيالين، ج1. تعريب: أنور مغيث، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995. مقدمة بول ماري دولاجورس، ص 11.

[15←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 31.

[16←]
أمين العالم، العولمة وخيارات المستقبل، القاهرة، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 10/1999، ص 9-34.

[17←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 485.

[18←]
فار شكر، العولمة والديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الشاهد، قبرص، عدد 182، 10/2000، ص 54.

أيضاً: ونيسة الحمروني الورفلي، العولمة والدولة.. دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة السياسية، ط1، طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 15.

[19←]
هايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل. تعريب: صلاح عبد الله، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 28.

[20←]
– بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة. ترجمة وتقديم: عدنان عباس علي، ط2، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 9/2003، ص 138.

[21←]
مين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 228، 1/1998.

[22←]
السنوسي، العرب من الحداثة إلى العولمة، ط1، القاهرة، دار المستقبل العربي، 2000، ص 128.

[23←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 13.

[24←]
سابق، ص 12.

[25←]
رست وجراهام طومسون، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم. ترجمة: فالح عبد الجبار، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص 18.

[26←]
السابق، ص11، 14.

أيضاً: ونيسة الحمروني، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص 69.

[27←]
، وطومسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص 14.

[28←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 186–187.

أيضاً: نعوم شومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم. ترجمة: حمزة المديني، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 107.

ن روجومامو، العولمة ومستقبل أفريقيا، مرجع سابق، ص 27.

[29←]
السيد، العولمة في ميزان الفكر.. دراسة تحليلية، الإسكندرية، مطبعة الانتصار، 2001، ص 7.

[30←]
السنوسي، العرب من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 129.

[31 ←]
بول ماري دولاجورس. في: هارمن وآخرون، النظام العالمي الجديد، ج1، مرجع سابق، ص 16.

[32 ←]
السابق، ص 26.

[33 ←]
هارمن، العالم حسب بوش: ميلاد نظام عالمي جديد. في: هارمن وآخرون، النظام العالمي الجديد، ج1، مرجع سابق، ص 39.

[34 ←]
بول ماري دولاجورس. في: هارمن وآخرون، النظام العالمي الجديد، ج1، مرجع سابق، ص 11.

[35 ←]
ريستوفر روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة.. نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، ط1، سرت – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995، ص 28.

[36 ←]
فيبر، رجل العلم ورجل السياسة. ترجمة: نادر ذكري، ط1، بيروت، دار الحقيقة، 1982، ص 8.

[37 ←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 480–481.

[38 ←]
السابق، ص 479.

[39 ←]
السابق، ص 31.

[40 ←]
السابق، ص 37.

[41 ←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، مقدمة المترجم، ص 32–33.

[42 ←]
. هيجوت، العولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص 32–34.

[43 ←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 485.

[44←]
السنوسي، العرب من الحداثة إلى العولمة، مرجع سابق، ص 132، 187-188.

أيضاً: حسين معلوم، التسوية في زمن العولمة.. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي. في: عبد الباسط عبد المعطي (محرر). العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (ندوة)، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص 117.

[45←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 452.

[46←]
لى، الثقافة العربية، مرجع سابق، ص 24.

[47←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 87.

[48←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 483.

[49←]
، وطومسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص 28-30.

[50←]
هنداوي، وطن جميل مثل كلب زينة، مجلة الشاهد، قبرص، عدد 172-173، 1-1999/2-2000.

[51←]
رشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 74.

[52←]
وفين، أوهام الإمبراطورية، مرجع سابق، ص 227.

[53←]
، وطومسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص 28.

[54←]
السابق، ص 18.

[55←]
الحمروني، العولمة والدولة، مرجع سابق، ص 59.

[56←]

ُمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربـي، بيروت، عدد 36، 10/1991.

[57 ←]
لي، الثقافة العربية، مرجع سابق، ص 41.

[58 ←]
فار شكر، العولمة والديمقراطية في الوطن العربـي، مرجع سابق، ص 54.

أيضاً: نبيل علي، الثقافة العربية، مرجع سابق، ص 49.

[59 ←]
وفين، أوهام الإمبراطورية، مرجع سابق، ص 109.

[60 ←]
لي، الثقافة العربية، مرجع سابق، ص 56-57.

[61 ←]
السابق، ص 45.

[62 ←]
عكاش، لعبة الوجود وموقع الأشياء: تعقيبات على ملف العولمة، مجلة المستقبل العربـي، بيروت، عدد 236، 10/1998، ص 144.

[63 ←]
السابق، ص 145.

[64 ←]
السابق، ص 145.

[65 ←]
، وطومسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص 199.

[66 ←]
السابق، ص 229.

[67 ←]
، جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، مرجع سابق، ص 146.

[68 ←]
السابق، ص 148.

[69 ←]
بد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، 1995، مقدمة سعد الدين إبراهيم، ص 7-8.

[70 ←]
سين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة.. أسئلة القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996، ص 50.

[71 ←]
. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية. ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص 134.

[72 ←]
حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان في الإسلام، ط1، بيروت، دار الفكر العربي، 2000، ص 8.

[73 ←]
ن التفاصيل حول الاستخدام النفعي لمطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، أنظر: دافيد ب. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 133-158.

[74 ←]
سين، الكونية والأصولية، مرجع سابق، ص 56-61.

[75 ←]
ل فوكوياما وآخرون، نهاية التاريخ، مرجع سابق.

[76 ←]
ل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط1، مصراته – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 86-87.

أيضاً: جان روفين، أوهام الإمبراطورية، مرجع سابق، ص 36.

[77 ←]
نسنت، نظريات الدولة، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط1، بيروت – طرابلس، دار الجيل ودار الرواد، 1997، ص 15.

[78 ←]
السابق، ص 19.

[79 ←]
بادي، الدولتان.. الدولة والمجتمع في الغرب ودار الإسلام. ترجمة: نخلة فريفر، ط1، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1996، ص 5 وما بعدها.

[80 ←]
السابق، ص 6.

[81 ←]
يام لابيار، السلطة السياسية. ترجمة: الياس حنا الياس، ط3، بيروت، منشورات عويدات، 1983، ص 7.

[82 ←]
بادي، الدولتان، مرجع سابق، ص 132 وما بعدها.

[83 ←]
'بيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 18.

[84 ←]
، العروي، الدولة، ط3، بيروت، دار التنوير، 1984، ص 50.

[85 ←]
'بيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 142.

[86 ←]
ـوردو، الدولة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2002، ص 17.

أيضاً: جوزيف شتراير، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ط1، بيروت، دار التنوير، 1983.

[87 ←]
ـرو، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 83.

[88 ←]
ـنسنت، نظريات الدولة، مرجع سابق، ص 19.

[89 ←]
لافال، المكان والسلطة. ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، 1990.

[90 ←]
ـايق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 251، 1/2000، ص 99.

[91 ←]
بادي، الدولتان، مرجع سابق، ص 130-131.

[92 ←]
بيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 125.

[93 ←]
السابق، ص 128.

[94 ←]
السابق، ص 119.

[95 ←]
نسنت، نظريات الدولة، مرجع سابق، ص 25.

أيضاً: برتران بادي، الدولتان، مرجع سابق، ص 126.

[96 ←]
رو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 76-108.

[97 ←]
بادي، الدولتان، مرجع سابق، ص 126 وما بعدها.

[98 ←]
فاهيم المجتمع المدني ونظرياته وشروطه وآلياته أنظر:

ن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني: النشأة والتطور والتجليات، ط1، دمشق، دار الأهالي للطباعة والنشر، 1998.

رعة باحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ي بشارة، المجتمع المدني.. دراسة نقدية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

[99 ←]
بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 12.

[100 ←]
بد الجبار، الدولة والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 43.

[101 ←]
بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 12.

[102 ←]
بد الجبار، الدولة والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 51.

[103←]
و حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 76.

[104←]
السابق، ص 83.

[105←]
سابق، ص 73.

[106←]
لتفاصيل: برتران بادي، الدولتان، مرجع سابق.

[107←]
ريق، التراث العربـي والديمقراطية.. الذهنيات والمسالك، مجلة المستقبل العربـي، بيروت، عدد 251، 1/2000، ص 27.

[108←]
وك، في الحكم المدني، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959، ص 189.

[109←]
لتفاصيل:

الإله بلقزيز، نحن والنظام الديمقراطي، مجلة المستقبل العربـي، بيروت، عدد 236، 10/1998، ص 77-78.

محمد فخرو، حول الديمقراطية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربـي، بيروت، عدد 236، 10/1998، ص 82.

[110←]
، السياسة. ترجمة: أحمد لطفي السيد، ط2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ص 424.

[111←]
بد الجبار، الدولة والمجتمع المدني، مرجع سابق، مقدمة سعد الدين إبراهيم، ص 11.

[112←]
لتفاصيل: توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي. ترجمة: وميض عمر نظمي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 1986. - ثناء عبد الله فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربـي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

[113←]
فلر، تحول السلطة.. المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين. تعريب ومراجعة: فتحي حمد بن شتوان ونبيل عثمان، ط1، طرابلس - ليبيا، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ص 15 و28.

[114←]
Harold Dwight Lasswell, National Security and Individual Freedom, (New York, McGraw Hill 1

.pp. 45-50

أيضاً: ناجي صادق شراب، أبعاد المشاركة السياسية في دول العالم الثالث، مجلة الوحدة، الرباط، عدد 48، 10-9/1988.

المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، ط1، القاهرة، دار الموقف العربي، 1987، ص 77.

[115←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 340.

[116←]
السابق، ص 340.

[117←]
السابق، ص 340.

[118←]
دين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 358.

أيضاً: ناجي صادق شراب، أبعاد المشاركة السياسية، مرجع سابق.

المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي، مرجع سابق.

[119←]
ومور، علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق، ص 24-51. - أنظر أيضاً:

.Harold Lasswell, Ibid., pp. 7

[120←]
، وطومسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص 221.

[121←]
صادق شراب، أبعاد المشاركة السياسية، مرجع سابق.

[122←]
نعم المشاط، نظرية الأمن القومي، مرجع سابق، ص 77 و80-81.

[123←]
غليون، أزمة الدولة القومية ومستقبل النظام العالمي. في ندوة: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، ط1، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988، ص 236.

[124←]
فوكو، المراقبة والمعاقبة. ترجمة: علي مقلد، ط1، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1990، ص 35.

[125 ←]
دين إبراهيم، الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي، مجلة الوحدة، الرباط، عدد 48، 9-10/1988.

أيضاً: محمود أمين العالم، إشكالية العلاقة بين المثقفين والسلطة. في ندوة: المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص 404.

[126 ←]
فلر، تحول السلطة، مرجع سابق، ص 31، 61-62.

[127 ←]
غليون، أزمة الدولة القومية، مرجع سابق، ص 236.

[128 ←]
السابق، ص 236.

[129 ←]
ندت، أسس التوتاليتارية. ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط1، بيروت، دار الساقي، 1993، ص 129.

أيضاً: سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 330-335.

[130 ←]
فوكو، المراقبة والمعاقبة، مرجع سابق، ص 104.

[131 ←]
ندت، أسس التوتاليتارية، مرجع سابق، ص 120.

[132 ←]
ومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، مرجع سابق، ص 81.

[133 ←]
فوكو، المراقبة والمعاقبة، مرجع سابق، ص 103.

[134 ←]
له بلقزيز، نحن والديمقراطية، مرجع سابق، ص 79.

[135 ←]
السابق، ص 79.

[136 ←]
غليون، الديمقراطية العربية.. جذور الأزمة وآفاق النمو. في: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 109.

[137←]
السابق، ص 142.

[138←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 260.

[139←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 45.

[140←]
السابق، ص 339–340.

[141←]
السابق، ص 343.

[142←]
السابق، ص 47.

[143←]
السابق، ص 48.

[144←]
السابق، ص 342–343.

[145←]
فلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص 502–503.

[146←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 353.

[147←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 79.

[148←]
فلر، صدمة المستقبل.. المتغيرات في عالم الغد. ترجمة: محمد علي ناصف، ط2، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 1990، ص 471.

[149←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 335.

[150 ←]
السابق، ص 336.

[151 ←]
، جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، مرجع سابق، ص 21.

[152 ←]
فلر، حضارة الموجة الثالثة. ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، مصراتة – الجماهيرية العربية الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990، ص 433.

[153 ←]
، جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، مرجع سابق، ص 18.

[154 ←]
السابق، ص 25.

[155 ←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 45-46، 187.

: عن هذه السياسات وأصولها والانتقادات الموجهة إليها. أنظر: أنطوني جيدنز. بعيداً عن اليسار واليمين. مرجع سابق، ص 49-80.

[156 ←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 337.

[157 ←]
فلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص 503.

[158 ←]
وشومان، فخ العولمة، مرجع سابق، ص 48.

[159 ←]
ومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، مرجع سابق، ص 117.

[160 ←]
السابق، ص 118-119.

[161 ←]
. هيجوت، العولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص 10.

[162←]
رشيدي، ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية، مرجع سابق، ص 80–85.

أيضاً: عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر مرجع سابق، ص 32–34.

[163←]
. هيجوت، العولمة والأقلمة، مرجع سابق، ص 43.

[164←]
السابق، ص 13.

[165←]
فريدمان، السيارة ليكساس، مرجع سابق، ص 223.

[166←]
السابق، ص 256.

[167←]
فلر، صدمة المستقبل، مرجع سابق، ص 502–503.

[168←]
فلر، حضارة الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص 433.

[169←]
السابق، ص 438.

[170←]
، جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين، مرجع سابق، ص 154.

[171←]
ومسكي، ردع الديمقراطية. ترجمة: فاضل جتكر، ط1، قبرص – نيقوسيا، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1992، ص 328.

[172←]
السابق، ص 63–64.

[173←]
السابق، ص 328–346.

[174←]
السابق، ص 344.

[175 ←]

ومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، مرجع سابق، ص 31.

[176 ←]

. فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 35.

[177 ←]

العيسوي. تعقيب. في: أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص 46−50.

[178 ←]

ف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص 157.